جمهورية العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للمناهج

الاقتصاد

للصف السادس الادبي

د.جلال عبد الرزاق مهدي
د.خزعل الجاسم
د.عبد الكريم طاهر مهدي
د.كريم مهدي الحسناوي

الطبعة الثانية والعشرون
١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م

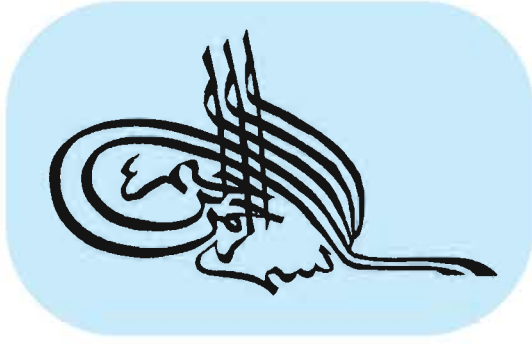

المشرف العلمي على الطبع : م .م. هيثم حميد مطلك

المشرف الفنـــي على الطبع : صلاح سعد محسن

قسم التحضير الطباعي

المقدمة

تواصلاً مع موضوعات كتاب الاقتصاد للصف الخامس الاعدادي – الفرع الادبي، وبهدف تمكين الطلبة فهم اهمية العلوم الاقتصادية وسياساتها فهماً سليماً مبنياً على القواعد العلمية الاساسية في تفسير حركة المجتمع الاقتصادية وتنمية القدرة لدى الطلبة على البحث والتفكير العلمي وغرس روح المتابعة وتقصي الحقائق مما يساعدهم على زيادة اهتمامهم بمتابعة التطورات الاقتصادية ويكسبهم بعض المهارات العلمية في تفسير الظواهر الاقتصادية فقد تضمن هذا الكتاب الذي اتبع في تأليفه اسلوب مبسط معزز بالامثلة والظواهر الاقتصادية الاقليمية منها والعالمية تضمن خمسة فصول، يتناول الفصل الأول الدخل القومي والتقلبات الاقتصادية ويعنى الفصل الثاني بمفاهيم التجارة، ويختص الفصل الثالث بمبادىء المالية العامة، ويبحث الفصل الرابع التخلف والتنمية والتخطيط، وينتقل الفصل الخامس الى السياسة الاقتصادية .

ونسأل الله العونَ والتوفيق

المؤلفون

الماء شريان الحياة فحافظ عليه من التلوث

الفصل الاول
الدخل القومي والتقلبات الاقتصادية
National Income And Economic Fluctuation

مقدمة

يمثل موضوع الدخل القومي أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي ، وتؤكد هذه الاهمية جميع المدارس الاقتصادية ، لذا فان دراسة الدخل القومي وتحليل مكوناته ، والالمام بطرق قياسه ، كانت وماتزال موضوع أهتمام الاقتصاديين قديماً وحديثاً .

ومما يشير الى أهمية هذا الموضوع ، ان الدخل القومي لأي بلد يمكن ان يعبر عن مستوى الاقتصاد القومي لذلك البلد ، ومدى تطوره ونموه ، اي انه يعد مؤشراً اكثر وضوحاً للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي لاي بلد في العالم ، ان هذا الفصل يتضمن دراسة الدخل القومي وتحليل مكوناته الاساسية ، وطرق احتسابه ، كما يتضمن دراسة التقلبات التي يتعرض لها مستوى النشاط الاقتصادي والناجمة اساساً عن تقلبات الدخل القومي (الناتج القومي) مع تحليل العوامل التي تحدث هذه التقلبات .. لاسيما عوامل التوسع او الانكماش التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي .

لذلك فأن هذا الفصل يقسم الى جزئين :-

يختص الجزء الأول منه بدراسة الدخل القومي مفهومه ومكوناته وطرق قياسه، وينتهي هذا الجزء بدراسة الدخل القومي في العراق بوصفه مثالا تطبيقياً لهذه الدراسة .

أما الجزء الآخر فيتناول دراسة التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي وتحليل عواملها مع الاشارة الى الدورات الاقتصادية واسباب حدوثها

والسياسات الاقتصادية التي تتبع لمواجهة هذه التقلبات ، ويختتم هذا الجزء بتحليل ظاهرتي التضخم والانكماش مثالاً على هذه التقلبات .

مفهوم الدخل القومي:

يمكن ان يعرف الدخل القومي بأنه مجموع القيم النقدية لمكافآت اصحاب عوامل الانتاج لقاء مشاركتهم في انتاج السلع والخدمات التي تكوّن الناتج القومي خلال مدة محددة من الزمن هي في العادة سنة واحدة . وبما ان الدخول الموزعة على عوامل الانتاج كمكافآت تساوي بالضرورة قيمة الناتج القومي الصافي لنفس المدة المحددة لذا فأن الدخل القومي يساوي القيمة النقدية لكل السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها في جميع القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي خلال سنة معينة .

وعليه فيمكن القول بأن الدخل القومي هو الناتج القومي الصافي المتدفق Flow من السلع والخدمات النهائية خلال المدة المحددة من الزمن معبراً عنه بقيمته النقدية . ذلك لان الناتج القومي وهو يتكون من كميات كبيرة من السلع والخدمات المتنوعة كالسيارات والمكائن والآلات والاقمشة والاخشاب والمعادن واللحوم والخضراوات والخدمات المختلفة وسواها ، فأن من الصعوبة جمع تلك الكميات الكبيرة من السلع والخدمات غير المتجانسة لغرض قياس حجمَ الناتج القومي ، بل ان من المتعذر قطعاً قياس هذا الحجم الواسع غير المتجانس من المنتجات لذلك فقد استخدمت النقود وحدة قياس للتعبير عن قيم السلع والخدمات التي تكوّن الناتج القومي ، وبذلك يسهل احتساب الناتج القومي في جميع القطاعات الانتاجية لتكوّن القيمة النقدية للناتج القومي وهو مايساوي الدخل القومي في المدة نفسها ، وعلى ذلك فان الناتج القومي والدخل القومي يعبران عن حقيقة واحدة .

وبتعبير آخر فان القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في جميع القطاعات الانتاجية تمثل ايراداً للوحدات الانتاجية التي قامت بأنتاجها ، وان الايراد الذي تحققه اية وحدة انتاجية يمثل العائد الذي يوزع على عوامل الانتاج المشاركين في العملية الانتاجية وان مجموع العوائد (الدخول الموزعة) التي يتسلمها مالكو عوامل الانتاج في جميع الوحدات الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومي تساوي مجموع الدخل القومي. اذن فالدخل القومي هو مجموع القيم النقدية للعوائد او المكافآت الموزعة على عوامل الانتاج المشاركين في انتاج السلع والخدمات التي تكون الناتج القومي .

ان المكافآت (الدخول الموزعة) على عوامل الانتاج مقابل جهودهم الانتاجية تأخذ صوراً متعددة :-

فجزء منها يأخذ شكل الاجور Wages او الرواتب Salaries وتمثل هذه (دخل العمل) اماالجزء الآخر فيأخذ شكل الريع Rent وهو الدخل الذي يحصل عليه مالكو العقارات والاراضي المشاركون في العملية الانتاجية، والجزء الثالث من هذه العوائد يأخذ شكل الفوائد Interest ويمثل هذا الجزء دخول اصحاب رؤوس الاموال المشاركين في الانتاج، اما الجزء الرابع فيتمثل بالارباح Profits وهو الدخل الذي يحصل عليه المنظمون المشاركون في العملية الانتاجية ، ويطلق على دخول (الريع والفائدة والربح) دخل رأس المال وان مجموع دخل العمل ودخل رأس المال على مستوى الاقتصاد القومي خلال سنة معينة يساوي مجموع الدخل القومي .

اذن فان الدخل القومي = مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في جميع الوحدات الانتاجية لسنة معينة مقدرة بثمن عوامل الانتاج بعد استبعاد صافي الضرائب .

كما ان الدخل القومي = مجموع عوائد عناصر الانتاج في جميع الوحدات الانتاجية لسنة معينة .

ومن جانب اخر فان مالكي عناصر الانتاج الذين حصلوا على هذه الدخول نتيجة لمشاركتهم في العملية الانتاجية ، سيقومون بانفاق دخولهم على شراء السلع والخدمات بهدف اشباع حاجاتهم المتزايدة ، لذا فان مجموع انفاق الافراد والهيئات والحكومة على شراء السلع والخدمات خلال السنة نفسها يساوي مجموع الدخل القومي ، فالدخل القومي أذن من حيث التصرف به او من حيث تخصيصه يساوي اجمالي الانفاق على شراء السلع والخدمات خلال سنة معينة .

ونستخلص مما سبق ، بأن الدخل القومي يمكن ان ينظر اليه من حيث كونه يساوي الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية لبلد معين خلال مدة معينة (سنة ما) فهو اذن القيمة النقدية لتلك السلع والخدمات المنتجة . كما يمكن ان ينظر اليه من حيث كونه يساوي مجموع العوائد الموزعة على مالكي عناصر الانتاج في جميع الوحدات الانتاجية خلال المدة نفسها . فهو اذن مجموع عوائد او حصص عناصر الانتاج للمشاركين في العملية الانتاجية . وكذلك يمكن ان ينظر اليه من زاوية تخصيصه او التصرف به (انفاقه) فهو اذن يساوي مجموع المبالغ التي يقوم بأنفاقها الافراد(١) والهيئات والحكومة على شراء السلع والخدمات المنتجة خلال المدة نفسها .

---

(١) ان دخل الفرد هو المكافأة النقدية أو العينية (أو هما معاً) التي يحصل عليها الفرد نظير مشاركته الذهنية او الجسمية في العملية الانتاجية ، ويمكن الحصول على دخل الفرد بكونه معدلاً عن طريق قسمة الدخل القومي الصافي على عدد السكان .

وينبغي التمييز بين نوعين من الدخول التي يحصل عليها مالكو عناصر الانتاج وهما:-

الدخل المكتسب ، والدخل المتاح .

فالدخل المكتسب : هو المكافأة التي يحصل عليها اصحاب عوامل الانتاج قبل اخضاعها لأي نوع من انواع الاستقطاع .

اما الدخل المتاح : فهو الدخل القابل للتصرف ، ويساوي الدخل المكتسب مطروحاً منه الضرائب المباشرة ، وهو الذي يتصرف به الافراد في مجالات الانفاق المختلفة ويطلق عليه disposible income

الناتج القومي :

وبعد ان اتضح لنا مفهوم الدخل القومي ، وبأنه يمثل الوجه الاخر او الصورة الثانية للناتج القومي فما هو الناتج القومي ؟

مامفهوم هذا المصطلح الاقتصادي ، وبتعبير اخر ، ماذا يقصد بـ(الناتج القومي) ؟ أبتداء علينا ان نتذكر بأن الانتاج هو خلق المنفعة (Utility) او زيادتها ويتمثل بالنشاط الذي يبذله الانسان بهدف اشباع الحاجات البشرية المتزايدة ، وعلى ذلك فان كل عمل يؤدي الى خلق منافع تشبع الحاجات البشرية يعد عملاً انتاجياً حتى وان لم يكن ذا طابع مادي ، فالتاجر والطبيب والمحامي والمعلم والمهندس وغيرهم كل منهم يعد منتجاً لكونه يخلق منفعة تشبع حاجات بشرية . ان انتاج السلع والخدمات يمثل هدفاً اساسياً يسعى الانسان لتطويره ومن ثم فان تطور هذا النشاط (الانتاج) او تخلفه يشير الى مدى تطور الاقتصاد القومي او تخلفه ، كما ان ارتفاع مستوى الدخل القومي او انخفاضه رهن بمدى تطور قطاع الانتاج ونموه . فالانتاج هو الذي يولد الدخول الموزعة على عناصر الانتاج ، والتي يشكل مجموعها الدخل القومي لأي بلد وعليه فإن مجموع ماينتجه اي بلد من السلع والخدمات النهائية خلال مدة معينة (سنة) يمثل الناتج القومي الاجمالي[1] في صورته المادية (الطبيعية) **(Physical)** لتلك السنة .

فالناتج القومي اذاً تعبير يطلق على حجم الناتج المتدفق من السلع والخدمات النهائية خلال مدة محددة من الزمن ومن ثم فأن الناتج القومي يشير الى تيار متدفق من السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد معين وخلال مدة محددة من الزمن هي في العادة سنة واحدة ،

---

(١) وللوصول الى الناتج الصافي (الدخل الصافي) تطرح تخصصيات الاندثار (استهلاك الالات والمكائن الانتاجية) من الناتج القومي الاجمالي .

وهو مايطلق عليه (التيار السلعي) في حين ان الدخل القومي يشير الى تيار متدفق من النقود يمثل المكافآت النقدية الموزعة على عوامل الانتاج التي اسهمت في انتاج السلع والخدمات في المدة ذاتها والذي يساوي القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في السنة نفسها وهو مايطلق عليه (التيار النقدي) .

ويلاحظ ان الناتج القومي يتضمن فقط السلع والخدمات النهائية (تامة الصنع) [1] الموجهة لاشباع الحاجات اي انه لايشمل السلع الوسيطة والسلع غير تامة الصنع وذلك لتفادي الوقوع في ما يسمى بالحساب المزدوج (double counting) ، فكل سلعة تمر خلال عملية انتاجها بمراحل متعددة أبتداء من صورتها الاولية – بوصفها مادة أولية – الى تحولها الى سلعة وسيطة ، وصولا الى سلعة نهائية . فرغيف الخبز مثلا ، هو سلعة نهائية جاهزة للاستهلاك ، يمر انتاج رغيف الخبز بمراحل اذ يدخل القمح مادة أولية وسيطة والطحين سلعة وسيطة في انتاج هذا الرغيف ، ولاجل ان لاتحتسب قيمة السلعة اكثر من مرة ، فأن الناتج القومي يتضمن فقط السلع النهائية ، في مثالنا ، رغيف الخبز ، ومن ثم فأن المستخدمات التي تدخل في انتاج السلعة لا تدخل جميعها ضمن قيمة السلعة النهائية تجنباً للأزدواج كما أسلفنا .

---

(١) تعد خدمات التعليم وخدمات الدفاع مثلا من الخدمات نصف المصنعة لانها من مستلزمات عملية الانتاج وبالتالي تطرح من الناتج النهائي للوصول الى الناتج الصافي.

التدفق الدوري للدخل والانفاق

اتضح من تحليل مفهوم الناتج القومي ، بان الناتج القومي هو عبارة عن تيار متدفق من السلع والخدمات النهائية المنتجة في جميع القطاعات الاقتصادية خلال مدة محددة عادة ماتكون سنة وهو مايعبر عنه بـ (التيار السلعي) يقابله تيار متدفق اخر يمثل الدخول الموزعة (اي المكافآت) التي حصل عليها مالكو عوامل الانتاج مقابل نشاطهم الانتاجي ويساوي هذا التيار القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في المدة ذاتها اي قيمة الناتج القومي ويعبر عن هذا التيار بـ (التيار النقدي) .

ويهمنا في هذه الفقرة ان نتعرف على الحركة الدائرية للدخول بوصفها مدفوعات للدخل من قطاع الاعمال الى قطاع الافراد وبوصفها انفاقاً على شراء السلع والخدمات المنتجة من قطاع الافراد الى قطاع الاعمال من خلال النظام البسيط الذي يوضحه الشكل الآتي اذ يتدفق التيار النقدي بصورة دائرية مستمرة بين قطاع الاعمال (الانتاج) الذي يخلق (يولد) الدخل لكونه عوائد او مكافآت لخدمات عوامل الانتاج وبين قطاع الافراد الذي يقوم بانفاقه على شراء المنتجات من السلع والخدمات التي قام بأنتاجها قطاع الاعمال . الا ان هذه الانسيابية المستمرة للتيار النقدي مشروطة بأن يقوم قطاع الافراد بانفاق الدخول التي حصلوا عليها كافة بوصفها (عوائد لخدمات عوامل الانتاج) من قطاع الاعمال لشراء السلع والخدمات التي تؤلف الناتج القومي ويتضح من الشكل ايضاً بأن الافراد (في قطاع الافراد) يقومون بأداء دورين في العملية الانتاجية ، فهم يشاركون في انتاج السلع والخدمات لكونهم يملكون عوامل الانتاج ، وهم مستهلكون يقومون بشراء السلع والخدمات المنتجة .

اما قطاع الانتاج فهو يؤدي دورين ايضاً في عملية الانتاج فانه يقوم بانتاج السلع والخدمات المنتجة وبيعها كما انه يقوم بتشغيل عوامل الانتاج .

شكل رقم (١)
التدفق الدوري للدخل

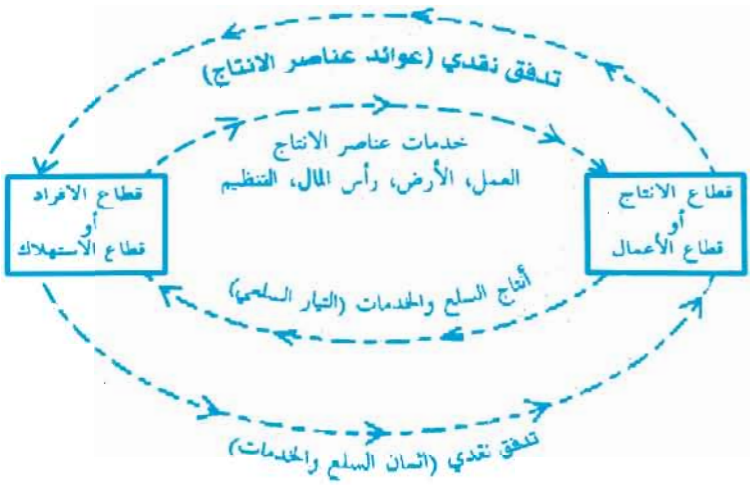

يوضح الشكل مجرى النشاط الاقتصادي الذي يتكون من حركة دائرية مستمرة تقوم في سياقها وحدات الانتاج بتحويل الدخول (عوائد عناصر الانتاج) الى قطاع الافراد مقابل مشاركتهم في العملية الانتاجية ومن ثم تتسلمها اثماناً للسلع والخدمات المنتجة وتحويلها ثانية الى سلع وخدمات وتوزيع اثمانها بوصفها عناصر الانتاج لتعود مرة اخرى للسلع والخدمات وهكذا بصورة دائرية ومستمرة .

الدخل النقدي والدخل الحقيقي

ينبغي التمييز بين مصطلحين يردان دائماً في سياق التحليل الاقتصادي هما : الدخل النقدي money income والدخل الحقيقي real income ويقصد بالدخل النقدي مجموع المكافآت النقدية التي يحصل عليها اصحاب عوامل الانتاج المشاركون في انتاج السلع والخدمات (الناتج القومي) .

اما الدخل الحقيقي فيقصد به مجموع السلع والخدمات التي يحصل عليها اصحاب عوامل الانتاج بدخولهم النقدية حيث سبقت الاشارة الى ان الناتج القومي يتكون من مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات يتعذر حصرها وجمعها ، لتعدد المقاييس والموازين التي تستخدم في قياسها ، فهناك آلاف الأطنان من الحديد والسمنت والحبوب .. الخ والآف الامتار المكعبة من الخشب وآلاف الساعات من الخدمات الطبية والتعليمية .. الخ لذلك فلا يصح القول بأن الدخل القومي يتكون من هذه المجاميع الواسعة من السلع ذات المعايير المتباينة وعندئذ فقد استخدمت النقود وحدة قياس لتحديد قيمة الدخل القومي الاجمالي من زاوية الانتاج بحيث يعبر الدخل القومي عن القيمة النقدية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة . فيقال ان الدخل القومي في العراق لسنة ١٩٨٠ مثلاً يساوي ١٥٢٢٣ مليون دينار مقدراً بالاسعار الجارية السائدة في السوق . وان الدخل القومي في العراق لسنة ١٩٨٢ يساوي ١٢٢٣٤ر٦ مليون دينار . وهذا يعني ان كميات السلع والخدمات المنتجة في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٢ قد حسبت بالاسعار الجارية السائدة في الاسواق خلال السنتين المذكورتين ، ويعبر هذا الرقم عن الدخل القومي النقدي . وبما ان قيمة النقود التي تستخدم وحدة قياس ، غير ثابتة بل هي عرضة للتغير (ارتفاعاً وانخفاضاً) مع تغير مستوى اسعار السلع والخدمات . فترتفع قيمة النقود

(قوتها الشرائية) مع انخفاض مستوى الاسعار وتنخفض مع ارتفاعه ، اي ان هناك علاقة عكسية بين قيمة النقود وبين مستوى اسعار السلع والخدمات ، فأن اسعار السلع والخدمات في عام ١٩٧٠ (مثلاً) تختلف عن اسعار هذه السلع والخدمات نفسها في اعوام (١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥) وبالتالي فلو قمنا باحتساب الناتج القومي من السلع والخدمات في عام ١٩٧٠ بأسعار عام ١٩٨٠او عام ١٩٨٥لوجدنا ان القيمة النقدية للناتج القومي تختلف اختلافاً كبيراً قد يكون اكبر بكثير من النسبة التي زادت بها كمية السلع والخدمات ، وان السبب الذي احدث التغير الكبير في قيمة الناتج القومي هو تغير قيمة النقود اي قوتها الشرائية. لذلك فأن النقود لاتعد مقياساً دقيقاً للوصول الى القيمة الحقيقية للدخل القومي وذلك لتقلب قوتها الشرائية بين مدة وأخرى . وبما ان المجتمعات تسعى لمعرفة الدخل القومي الحقيقي الذي يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي وتطوراته بعيدا عن تقلبات الاسعار ، لذلك ولغرض تلافي تغيرات قيمة النقود تستخدم الارقام القياسية (١) لمستوى الاسعار للوصول الى الدخل القومي الحقيقي والغاء اثر تغيرات الاسعار على الدخل القومي . وذلك باتباع الخطوات التالية :-

١- تحدد سنة من السنوات بوصفها سنة اساس تتمتع اسعارها بشيء من الثبات والاستقرار النسبي ، ومن ثم تعد اسعارها قياسية اي تقاس اسعار السنوات الاخرى على اساسها .

٢-تستخدم المعادلة الآتية :

---

(١) يحسب الرقم القياسي للاسعار بان تؤخذ سنة معينة وتضرب بها كميات تلك السنة (سنة الاساس) وكذلك تحتسب باسعار هذه السنة المعينة كميات السلع والخدمات المنتجه في السنوات الاخرى (سنوات المقارنة) .

$$\text{الدخل القومي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} \times ١٠٠$$

للوصول الى الدخل القومي الحقيقي وفق الجدول الآتـــي :

جدول رقم (١) (الارقام بالملايين)

البيـــــان	١٩٧٥ سنة الاساس	١٩٧٨	١٩٨٢
الدخل القومي النقدي	٤٠٠٠	٧٠٠٠	١٢٣٣٥
الرقم القياســـي	١٠٠	١٢٥	٢٢٠
الدخل القومي الحقيقي	٤٠٠٠	٥٦٠٠	٥٦٠٧

ويلاحظ على هذا الجدول مايأتي:-

١- ان الدخل القومي النقدي في عام ١٩٧٨ كان يساوي ٧٠٠٠ مليون . وكانت الاسعار قد ارتفعت الى حوالي ٢٥٪ عما كانت عليه في عام ١٩٧٥ (اي ان قيمة النقود قد انخفضت بمثل هذا المقدار) وبذلك فان الرقم القياسي للاسعار قد ارتفع الى ١٢٥ ومن ثم فان :

الدخل القومي الحقيقي يساوي $\frac{٧٠٠٠}{١٢٥} \times ١٠٠ = ٥٦٠٠$ مليون دينار .

٢- كذلك فان الدخل القومي النقدي لعام ١٩٨٢ بلغ ١٢٣٣٥ مليون دينار الا ان الاسعار قد حققت إرتفاعاً يصل الى حوالي ١٢٠٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٥ (سنة الاساس) ولذلك فان الرقم القياسي للاسعار قد ارتفع الى ٢٢٠ قياساً بأسعار سنة الاساس . وعليه فان الدخل القومي الحقيقي عام ١٩٨٢ يساوي $\frac{١٢٣٣٥}{٢٢٠} \times ١٠٠ = ٥٦٠٧$ مليون دينار

٣-كذلك يلاحظ من هذا الجدول ان الدخل القومي الحقيقي قد حقق نمواً نسبياً خلال المدة من ٧٥-١٩٧٨ يقدر بـ٤٠٪ اي بمعدل نمو سنوي قدره ١٢٪ وليس كما اظهره الدخل القومي النقدي الذي يشير الى ان مقدار النمو كان بنسبة ٧٥٪ خلال السنوات الثلاث اي بمعدل نمو سنوي قدره ٢٥٪ .

اما في المدة من ٧٨-١٩٨٢ فأن الدخل القومي الحقيقي ظل ثابتا ولم يحقق نمواً يذكر ، لكن الدخل القومي النقدي اشار الى ان الدخل القومي قد تضاعف تقريباً خلال المدة المذكورة .

صور الدخل القومي Phases of National income

وبعد ان اتضحت لنا ماهية الدخل القومي ، وعرفنا بأنه يمكن ان ينظر اليه من اوجه ثلاثة فأما ان ينظر اليه بوصفه القيمة النقدية للناتج القومي ، اي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة محددة (سنة) ، فهو الناتج القومي مقدراً بالنقود ، واما ان ينظر اليه بوصفه مجموع الحصص الموزعة (الدخول الموزعة) على عناصر الانتاج المشاركين في العملية الانتاجية ، وتمثل هذه الصورة الدخل القومي بوصفه مجموع عوائد عناصر الانتاج خلال المدة نفسها اما الوجه الثالث . فيمثل الانفاق القومي ، ويمثل الدخل القومي في هذه الصورة مجموع الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري الذي يقوم به الافراد والهيئات والحكومة خلال المدة نفسها ويوضح المخطط الآتي هذه الصور الثلاث .

صور الدخل القومي

الناتج القومي		الدخل القومي		الانفاق القومي
(القيمة النقدية للسلع والخدمات)	=	(عوائد عناصر الانتاج)	=	(الانفاق الاستهلاكي والاستثماري)

فبما أن :

الدخل = الاستهلاك + الادخـــار

وبما ان الدخل القومي يتكون من قيمة السلع الاستهلاكية + قيمة السلع الاستثمارية

اي ان الدخل = الاستهلاك + الاستثمار

اذن الاستهلاك + الادخار = الاستهلاك + الاستثمار

اذن الادخار = الاستثمار (بحذف الاستهلاك من طرفي المعادلة)

وبذلك فان الدخل القومي = الناتج القومي = الانفاق القومي [١]

مكونات الدخل القومي

اذا كان الدخل القومي بهذا المفهوم ، فمـــا مكونات الدخل القومي ؟ لمـــا كان الدخل القومي يساوي قيم الســـلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة خلال مدة معينة(سنة) فهو اذاً يتكون من جميع الســـلع والخدمات المنتجة في مختلف القطـــاعات الانتـــاجية في الاقتصاد القومي ، فما هذه القطاعات الانتاجية؟ تصنف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي الى قطاعات اساسية ثلاثة [٢] ويرتبط بكل قطاع عدد

---

(١) سنتناول هـذا الموضـوع بتفصيل اكثـر في فقـرة لاحقـة هـي فقـرة (العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي) .

(٢) جرى هذا التصنيف وفق التصنيف الدولي الذي وضعته الدائرة الاحصائية في الامم المتحده الذي يستخدم من قبل دول العالم عدا بعض الدول التي لم تشارك في صندوق النقد الدولي

من الانشطة الاقتصادية ، ويتكون الدخل القومي من مجموع منتجات هذه القطاعات وهـــي :-

١- القطاعات السلعية وتتكون من :-

أ- الزراعة والغابات والصيد

ب- التعدين والمقالع ويشمل استخراج النفط الخام والمعادن الاخرى.

جـ-الصناعات التحويلية (الصناعات الاستهلاكية وصناعة وسائل الانتاج).

د - الكهرباء والغاز والماء .

هـ- التشييد والبناء .

٢- القطاعات التوزيعية : وتتكون من :

أ- النقل والمواصلات والخزن

ب- البنوك والتأمين والعقارات

جـ-التجارة الداخلية والخارجية

٣- قطاع الخدمات : يتضمن مجموع الخدمات العامة والاجتماعية وخدمات القطاع الخاص وعليه فان مجموع السلع والخدمات المنتجة في هذه القطاعات الثلاث تكون الدخل القومي للبلد خلال مدة معينة (السنة) .

طرق احتساب الدخل القومي (*)

تتناول هذه الفقرة مناقشة الطرق او الاساليب المستخدمة في قياس وتقدير الدخل القومي بالاعتماد على البيانات الاحصائية الخاصة بالدخل القومي وكيفية التصرف به .

وبما انه قد اتضح لنا بان الدخل القومي يمكن ان ينظر اليه من وجوه ثلاثة هي : (الناتج النهائي ، والدخل الموزع على عناصر الانتاج ، والانفاق القومي) فأن لكل صورة من صور الدخل هذه طريقة لحساب الدخل ، وسندرس هذه الطرق المستخدمة في احتساب الدخل القومي ، علماً بأن اية طريقة من هذه الطرق يمكن ان توصلنا الى قياس او تقدير الدخل القومي الاجمالي خلال المدة المعينة . اذن فهناك ثلاث طرق تستخدم لاحتساب الدخل القومي سندرسها بأيجاز على التوالي :-

---

(*) يقع موضوع احتساب الدخل القومي ضمن (الحسابات القومية) التي ترتكز اساسا على البيانات الاحصائية الخاصة بالناتج والدخل القوميين اذ توضح هذه الحسابات مستوى النشاط الاقتصادي في القطاعات كافة وتشير الى مدى تطوره ونموه وتبين هذه الحسابات حجم الانتاج وحجم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وحجم التعامل مع الخارج (التجارة) ، وبوجه عام فانها تعطى الصورة الواضحة عن الاقتصاد القومي لأي بلد ، ومن جهة اخرى فان حسابات الدخل القومي تسهم في تعزيز وسائل التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها الباحث الاقتصادي في تحليل وتفسير الظواهر والمشكلات الاقتصادية ومعالجتها .

الطريقة الاولى : طريقة القيمة المضافة او طريقة الناتج النهائي

وتتلخص هذه الطريقة بحصر جميع السلع والخدمات المنتجة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (السلعية والتوزيعية والخدمات) واستخراج قيمتها النقدية مقدرة بالاسعار السائدة في الاسواق . فالكميات المنتجة من السلع والخدمات مضروبة بأسعارها الجارية يمثل مجموعها الدخل القومي الاجمالي .

بعد استبعاد قيمة مستلزمات الانتاج لكل قطاع ، ومستلزمات الانتاج هي المستخدمات input من المواد الاولية والسلع نصف المصنعة وغيرها من العناصر الداخلة في صنع هذه المنتجات - نصل بعد هذه العملية الى مايطلق عليه بـ(القيمة المضافة) value added لكل قطاع ، وبجمع القيم المضافة لكل القطاعات الاقتصادية نحصل على قيمة الدخل القومي الاجمالي .

فلو فرضنا بأن الاقتصاد القومي يتكون من القطاعات الآتية :-

الزراعة ، الصناعة ، التعدين ، التشييد ، النقل والمواصلات ، الكهرباء ، الصحة ، التعليم ... الخ ولتقدير الدخل القومي من زاوية الناتج فانه ينبغي استخراج القيمة المضافة لكل قطاع من هذه القطاعات ، والقيمة المضافة بالنسبة لكل قطاع تساوي قيمة الانتاج الكلي لهذا القطاع مطروحاً منه قيمة مستلزمات الانتاج (المستخدمات) والتي تشمل اية مواد او سلع او خدمات لازمة لاتمام عملية الانتاج (١)

فلو فرضنا ان في قطاع الصناعة مشروعاً ينتج الحديد والصلب وكانت قيمة الانتاج لهذا المشروع تساوي مليوني دينار عام ١٩٨٠

---

(١) الناتج الكلي - مستلزمات الانتاج = القيمة المضافة

(الأطنـان المنتجة × سـعر الطن) وان مستلزمات الانتـاج في هـذه العملية كانت :-

البيـــــان	دينـــار
قيمة الحديد الخام المستخدم	٦٠٠٠٠٠
قيمة الوقود المستخدم .	٦٠٠٠٠٠
مستلزمات انتاج اخرى من سلع وخدمات ضرورية لاتمام العملية الانتاجية	٣٠٠٠٠٠
قيمة مستلزمات الانتاج	١,٥٠٠,٠٠٠

وعلـى ذلك فـان القيمـة المضـافة لهذا المشروع تحسب كالآتـي :-

البيـــــان	دينـــار
قيمة الانتـاج الكلي	٢,٠٠٠,٠٠٠
مستلزمـات الانتـاج	١,٥٠٠,٠٠٠
القيمة المضافة للمشروع	٥٠٠,٠٠٠

وعلى ذلك فأنه باستخراج القيمة المضافة لكل قطاعات الاقتصاد وجمعها نحصل على قيمة الدخل القومي الاجمالي .

الطريقة الثانية : طريقـة الدخـل المـوزع

تعتمد هذه الطريقة في احتساب الدخل القومي على جمع الدخول الموزعة على مالكي عناصر الانتـاج كافة ، اي جمع عوائد عناصر الانتاج . وان مجموع هذه العوائد الموزعة يساوي بالضرورة قيم السلع والخدمات المنتجة التي توصلنا اليها بالطريقة الاولى (عن طريق القيمة المضافة) اذ ان القيمة المضافة في كل قطاع تساوي مجموع العوائد الموزعة على عناصر الانتاج .

فالدخل القومي بعد أنتاجه يوزع الـــى :-

١- الاجور والرواتب والمخصصات والمكافآت التي تدفع للعمال والاداريين والفنيين (المهندسين والخبراء وغيرهم) وسواهم .

٢- الريع والايجار ويدفع الى مالكي الارض والعقارات .

٣-الفوائد وتدفع ثمناً لاستخدام رؤوس الاموال .

٤-الارباح وتمثل دخل المنظم المشارك في العملية الانتاجية .

وان جمع هذه الدخول الموزعة على مالكي عناصر الانتاج في القطاعات الاقتصادية كافة خلال سنة معينة يوصل الى القيمة النقدية للناتج القومي الاجمالي لذلك البلد .

الطريقة الثالثة : طريقـــة الانفـاق

يمكن الوصول الى القيمة الاجمالية للدخل القومي عن طريق احتساب ماينفق على شراء السلع والخدمات النهائية الاستهلاكية والاستثمارية خلال مدة معينة (السنة) من قبل الافراد ، الهيئات، الحكومة ، وتقوم هذه الطريقة على اساس التصرف بالدخل المتاح [١] ، فالدخول التي يتم الحصول عليها سينفق جزء منها على شراء السلع الاستهلاكية والجزء الاخـر ينفـق على شـراء السلـع الانتاجـية (الاستثمارية) لأن مايدخـر مـن الدخول سيتحول عن طريق المؤسسات المصرفية نحو الانفاق الاستثماري . ان مجموع ماينفقه الافراد والهيئات والحكومة على شراء السلع الاستهلاكية والاستثمارية يكون مجموع الانفاق القومي وعن طريق الوصول الى اجمالي الانفاق القومي نحصل على الدخل القومي الاجمالي .

---

(١) سبقت الاشارة الى ان الدخل المتاح هو الدخل القابل للتصرف بعد استبعاد استقطاعات الضريبة والارباح غير الموزعة وتخصيصات الاندثار .

العوامل الاقتصادية التي تحددمستوى الدخل القومي

بعد ان اتضح لنا مفهوم الدخل القومي ومكوناته وطرق قياسه اصبح لزاماً علينا ان نعرف العوامل الاقتصادية التي تحدد مستوى الدخل القومي ومستوى الانتاج القومي ، والتي تمارس تأثيراً في ارتفاع او انخفاض مستواه .

وبما ان الدخل القومي يساوي قيمة المنتج من السلع والخدمات

فأن الدخل القومي = قيمة سلع الاستهلاك + قيمة سلع الاستثمار

وبما ان الدخل القومي ايضاً يساوي مجموع الدخول (العوائد) التي حصل عليها اصحاب عناصر الانتاج المشاركون في العملية الانتاجية خلال مدة معينة (سنة) . وان مستلمي هذه الدخول يقومون بانفاق الجزء الاكبر منها على شراء السلع الاستهلاكية أما الجزء الباقي ، فيذهب نحو الادخار . اذن فأن :-

الدخل = الاستهلاك + الادخار

وان الادخار = الدخل - الاستهلاك

فاذا اعطينا للدخل القومي الرمز (ل) وللاستهلاك الرمز (ك) وللادخار (خ) وللاستثمار (ث) .

تصبح لدينا معادلتان متساويتان هما :-

ل = ك + ث .. (١)

ل = ك +خ .. (٢)

أي ك + ث = ك + خ

وبحذف (ك) من طرفي المعادلة ينتج :

ان خ = ث

اي ان الادخار يساوي الاستثمار خلال المدة نفسها .

وهذا معناه ان مستوى الدخل والانتاج القوميين يتحدد بالانفاق الاستهلاكي اي الانفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية زائداً الانفاق الاستثماري وهو الانفاق على شراء السلع الاستثمارية اي السلع الانتاجية . وبما ان مجموع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري يكون مجموع الطلب الكلي ، اذن فان مستوى الدخل القومي يتحدد بحجم الطلب الكلي . وعلى ذلك فأن الطلب الكلي هو المحدد لحجم الانتاج القومي وبالتالي لحجم الدخل القومي . فما مكونات الطلب الكلي ؟ تتمثل مكونات الطلب الكلي في الانفاق الاستهلاكي (الطلب الاستهلاكي الخاص والعام) و الانفاق الاستثماري (الطلب الاستثماري الخاص والعام) وان الانفاق الاستثماري يتكون من جزئين استثمار داخلي واستثمار خارجي.

١- الطلب الاستهلاكي :

ان الدخل الذي يحصل عليه الافراد يوزع بين الانفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وهو ما يطلق عليه بالطلب الاستهلاكي ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل فيما يذهب الجزء الباقي منه نحو الادخار بمعنى ان للتصرف بالدخل طريقين احدهما الانفاق على شراء البضائع الاستهلاكية كالغذاء والملابس والاثاث والمساكن .. الخ ويتحدد هذا الانفاق بعوامل عديدة منها عوامل موضوعية ومنها عوامل شخصية، كما يرتبط مستوى الانفاق الاستهلاكي بحجم الدخل ارتباطاً وثيقاً . اما الطريق الاخر للتصرف بالدخل فهو الادخار اي الامتناع عن انفاق جزء من الدخل لمدة محددة بهدف استثمار هذا المبلغ في مجالات الاستثمار المختلفة للحصول على الفائدة .

وعليه فإن الدخل القومي من حيث التصرف به يساوي :

الانفاق الاستهلاكي + الادخار

أي أن الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار

٢- الادخـار saving

الادخار هو الامتناع المؤقت عن انفاق جزء من الدخل القابل للتصرف ويمثل الشكل الثاني من شكلي التصرف بالدخل ويتحدد مستوى الادخار بعوامل متعددة اهمها مستوى الدخل ، ويوظف هذا الجزء المدخر من الدخل فيما بعد في مجالات الاستثمار لذلك فان الادخار يساوي الاستثمار في المدة نفسها وبما ان الادخار = الاستثمار في المدة نفسها فان :-

الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار

ولو اخذنا المثال الاتي لمعرفة كيفية التصرف بالدخل من حيث توزيعه بين الانفاق الاستهلاكي والادخار لأتضح لنا انه كلما ارتفع مستوى الدخل زاد حجم الانفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة اقل من زيادة الدخل ، فعندما ازداد الدخل من ١٠٠-١٥٠ اي بزيادة قدرها ٥٠ ازداد حجم الانفاق الاستهلاكي من ٨٠-١٢٠ أي بزيادة قدرها ٤٠ .

اذن فأن نسبة الزيادة في الاستهلاك الى الزيادة في الدخل تساوي ٤٠/٥٠ = ٠,٨ وهذه النسبة هي مايطلق عليها بـ(الميل الحدي للاستهلاك) Marginal Propensity to consume وعليه فأن الميل الحدي للاستهلاك هـو النسبة المخصصة للاستهلاك من الزيادة في الدخل وهـي في هـذا المثال تساوي ٠,٨ اذ نجد ان الدخل يزداد بمقدار ثابت قدره (٥٠) وان الاستهلاك يزداد تبعاً لذلك بمقدار (٤٠) أي ان مقدار مايخصص للاستهلاك من هذه الزيادة هو نسبة ٠,٨ وان المتبقى من هذه الزيادة يذهب نحو الادخار اذ نشاهد في هذا المثال ان الادخار كان يزداد تبعاً لزيادة الدخل

مثال لمعرفة كيفية التصرف بالدخل

الدخل	الاستهلاك	الميل للاستهلاك	الميل الحدي للاستهلاك (١)	الادخار	الميل للادخار	الميل الحدي للادخار
١٠٠	٨٠	$\frac{٨٠}{١٠٠}$ = ٠,٨	———	٢٠	$\frac{٢٠}{١٠٠}$ = ٠,٢	$\frac{١٠}{٥٠}$ = ٠,٢
١٥٠	١٢٠	$\frac{١٢٠}{١٥٠}$ = ٠,٨	$\frac{٤٠}{٥٠}$ = ٠,٨	٣٠	$\frac{٣٠}{١٥٠}$ = ٠,٢	$\frac{١٠}{٥٠}$ = ٠,٢
٢٠٠	١٦٠	$\frac{١٦٠}{٢٠٠}$ = ٠,٨	$\frac{٤٠}{٥٠}$ = ٠,٨	٤٠	$\frac{٤٠}{٢٠٠}$ = ٠,٢	$\frac{١٠}{٥٠}$ = ٠,٢
٢٥٠	٢٠٠	$\frac{٢٠٠}{٢٥٠}$ = ٠,٨	$\frac{٤٠}{٥٠}$ = ٠,٨	٥٠	$\frac{٥٠}{٢٥٠}$ = ٠,٢	$\frac{١٠}{٥٠}$ = ٠,٢
٣٠٠	٢٤٠	$\frac{٢٤٠}{٣٠٠}$ = ٠,٨	$\frac{٤٠}{٥٠}$ = ٠,٨	٦٠	$\frac{٦٠}{٣٠٠}$ = ٠,٢	$\frac{١٠}{٥٠}$ = ٠,٢
٣٥٠	٢٨٠	$\frac{٢٨٠}{٣٥٠}$ = ٠,٨	$\frac{٤٠}{٥٠}$ = ٠,٨	٧٠	$\frac{٧٠}{٣٥٠}$ = ٠,٢	$\frac{١٠}{٥٠}$ = ٠,٢
٤٠٠	٣٢٠	$\frac{٣٢٠}{٤٠٠}$ = ٠,٨	$\frac{٤٠}{٥٠}$ = ٠,٨	٨٠	$\frac{٨٠}{٤٠٠}$ = ٠,٢	$\frac{١٠}{٥٠}$ = ٠,٢
٤٥٠	٣١٠	$\frac{٣٦٠}{٤٥٠}$ = ٠,٨	$\frac{٤٠}{٥٠}$ = ٠,٨	٩٠	$\frac{٩٠}{٤٥٠}$ = ٠,٢	$\frac{١٠}{٥٠}$ = ٠,٢
٥٠٠	٤٠٠	$\frac{٤٠٠}{٥٠٠}$ = ٠,٨	$\frac{٤٠}{٥٠}$ = ٠,٨	١٠٠	$\frac{١٠٠}{٥٠٠}$ = ٠,٢	$\frac{١٠}{٥٠}$ = ٠,٢

(١) الميل الحدي للاستهلاك هو نسبة التغير في الانفاق الاستهلاكي الى التغير في الدخل فاذا رمزنا للتغير بالرمز ٨ وللدخل بالرمز ل وللانفاق الاستهلاكي بالرمز ك:

فالميل الحدي للاستهلاك = $\frac{٨ك}{٨ل}$ ، وفي المثال اعلاه كان مقدار التغير في الدخل بين مرحلة واخرى يساوي ٥٠ وكان مقدار التغير في الانفاق الاستهلاكي بين مرحلة واخرى يساوي ٤٠ لذا فأن الميل الحدي للاستهلاك يمثل نسب ثابتة تساوي $\frac{٨٠}{١٠٠}$ = ٠,٨ او $\frac{١٢٠}{١٥٠}$ او $\frac{١٦٠}{٢٠٠}$ ....

فالميل الحدي للاستهلاك اذن يمثل نسبة ثابتة خلال الفترة القصيرة التي لاتزيد عن سنة واحدة ولكنه عرضة للتغير خلال الفترة الطويلة .

بمقدار (١٠) في كل مستوى من مستويات الدخل اما الميل للاستهلاك فهو نسبة الاستهلاك الى الدخل وهي في هذا المثال = ٠,٨

وحيث ان الدخل كان يزداد كل مرة بمقدار (٥٠) فأن الادخار كان يزداد بمقدار (١٠) أي نسبة ٥٠/١٠= ٠,٢ اذ يطلق على هذه النسبة – الميل الحدي للادخارMarginal Propensity to save فالميل الحدي للادخار اذن هو النسبة المخصصة للادخار من كل زيادة تحصل في الدخل . اما الميل للادخار فهو نسبة الادخار الى الدخل وهو في هذا المثال = ٠,٢ ويوضح لنا هذا المثال ايضا الترابط الوثيق بين تطورات حجم الاستهلاك وحجم الادخار وبين تطورات مستوى الدخل اذ ان زيادة حجم الاستهلاك وحجم الادخار مرتبطة بالتغيرات التي تحصل في الدخل .

٣- الطلب الاستثماري :

الاستثمار هو الانفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية اي الانفاق على شراء (الاصول الرأسمالية) وهي المكائن والمعدات والمباني والتجهيزات الانتاجية الاخرى . ويمثل الانفاق الاستثماري المكون الاخر من مكونات الطلب الكلي الذي يمارس تأثيراً مهماً في حجم الانتاج والدخل القوميين فكلما اتسع حجم الاستثمار اتسعت الطاقة الانتاجية في الاقتصاد القومي اي ازدادت قدرة الاقتصاد القومي في انتاج السلع والخدمات ، اذن فالاستثمار وسيلة اساسية في تنمية الطاقة الانتاجية وبالتالي في تحقيق التنمية الاقتصادية . وعليه فان الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري يكونان مجموع الطلب الكلي الذي يعد المحدد الاساسي لحجم الانتاج والدخل القوميين أي أن :

الطلب الكلي = الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري

الدخل القومي في العراق

نحاول في هذه الفقرة دراسة الدخل القومي في العراق كونه مثالاً تطبيقياً لما درسناه عن موضوع الدخل ، للتعرف على مكونات الدخل وطرق احتسابه ولمعرفة العوامل الاقتصادية التي تؤدي دوراً اساسياً في تحديد مستوى الدخل القومي ، اذ تمكننا هذه الفقرة من الانتقال الى الميدان التطبيقي في دراسة الدخل بأستخدام البيانات الاحصائية الحقيقية وتطبيق الافكار النظرية التي درسناها كما انها الفرصة للالمام بتطورات الدخل القومي في العراق .

تشير البيانات الاحصائية ، ان الدخل القومي في العراق شهد تطورات واسعة كانت نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مدد متعاقبة ، كما كان حصيلة لتطور حجم الانتاج في القطاعات الاقتصادية المكونة للدخل القومي ، اي التطورات التي تحققت في القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية .

كما يلاحظ من البيانات الواردة في الجداول الاحصائية بأن مستوى الدخل القومي في العراق قد ارتبط بتطورات الطلب الكلي اي تطورات الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري ، كذلك اوضحت البيانات الاحصائية عن الدخل القومي في العراق بأن الميل للاستهلاك (وهو نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الدخل العائلي) [1] قد ارتفع نتيجة لاتساع حجم الانفاق الاستهلاكي فلقد ارتفع الميل للاستهلاك من ٧٥٪ عام ١٩٧٠ ، الى ٨٣٪ عام ١٩٧٥ الى ٩٣٪ عام ١٩٧٨ . لنأخذ الجدول رقم (٢) الذي يشير الى تطورات الدخل القومي في العراق بملايين الدنانير مقدراً بالاسعار الجارية وهي الاسعار السائدة في السوق للسلع والخدمات للمدة من ١٩٦٦-١٩٨٠ ومتوسط نصيب الفرد من الدخل بالدينار العراقي لنشاهد تطورات الدخل القومي خلال هذه المدة .

---

(١) الدخل العائلي = تعويضات المشتغلين (دخل العمل) + فائض العمليات (الدخل الراسمالي) باستثناء قطاع النفط الخام .

جدول رقم (٢)

الدخل القومي في العراق بالاسعار الجارية للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٨٠

ومتوسط نصيب الفرد منه (*)

السنة	الدخل القومي (مليون دينار)	متوسط نصيب الفرد (دينار)
١٩٦٦	٧٣٦,٨	٩٠,١
١٩٦٧	٧٥٤,٢	٨٩,٦
١٩٦٨	٨٤٠,٦	٩٦,٩
١٩٦٩	٨٧٩,٢	٩٨,٤
١٩٧٠	٩٥٦,٩	١٠٣,٩
١٩٧١	١٠٨١,٣	١١٠,٩
١٩٧٢	١١٨٢,٨	١١٧,١
١٩٧٣	١٤٢٥,٩	١٣٧,١
١٩٧٤	٣٠٣٨,٢	٢٨١,٣
١٩٧٥	٣٦٩٣,٠	٣٢٩,٧
١٩٧٦	٥٠٩٤,٠	٤٤٣,٠
١٩٧٧	٥٦٠٧,٨	٤٦٧,٣
١٩٧٨	٦٩١٨,٣	٥٥٧,٩
١٩٧٩	١١٠٧٤,١	٨٦٥,٢
١٩٨٠	١٥٣٢٣,٠	١١٦٠,٨

* يتم الحصول على معدل دخل الفرد من قسمة الدخل القومي على عدد السكان لكل سنة

المصدر : المجموعة الاحصائيةالسنوية - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للاحصاء - ١٩٨٠.

ويتضح من هذا الجدول ان القيمة النقدية للدخل القومي قد ازدادت خلال المدة من ١٩٦٦-١٩٨٠ زيادة ملحوظة ، فلقد حقق الدخل القومي خلال هذه المدة زيادة أجمالية قدرها ١٤٥٩٦ مليون دينار بزيادة سنوية تقدر بـ ٩٧٣ مليون دينار اذ أنعكست هذه الزيادة على متوسط نصيب الفرد الذي ازداد من ٩٠ ديناراً عام ١٩٦٦ الى ١١٦٠,٨ ديناراً عام ١٩٨٠ بزيادة اجمالية تقدر بـ ١٠٧٠,٨ ديناراً وزيادة سنوية مقدارها (٧١) ديناراً . وبعد ان شاهدنا تطور القيمة النقدية للدخل القومي خلال مدة محددة من الزمن فما علينا الا أن نعرف مصدر هذا الدخل ومكوناته ، وبما ان الدخل القومي يتكون من حصيلة الناتج من السلع والخدمات في القطاعات الاقتصادية الثلاثة : القطاعات السلعية (الزراعة ، الصناعة ، النفط والتعدين والكهرباء والماء ... الخ) وقطاعات التوزيع (النقل والمواصلات ، التجارة ... الخ) وقطاع الخدمات (الخدمات العامة ، الخاصة) ، فانه يتكون من قيمة المنتج من السلع والخدمات في هذه القطاعات ويمكن احتسابه بطرق مختلفة - كما اشرنا الى تفاصيل ذلك - وأبرز هذه الطرق هي طريقة القيمة المضافة والتي سبق ايضاحها ايضاً، ويصور لنا الجدول رقم (٣) الدخل القومي وهو يتكون من القيمة المضافة لاجمالي الناتج من السلع والخدمات في مجموعات القطاعات الثلاثة المذكورة ، ويشير هذا الجدول الى ان مجموع القيم المضافة في كل القطاعات الانتاجية تؤلف الناتج القومي مقدراً بقيمته النقدية بالاسعار السائدة في السوق .

جدول رقم (٣)

مكونات الناتج القومي محسوباً بطريقة القيمة (١)

المضافة بالاسعار الجارية

القطاعات الانتاجية	القيمة (مليون دينار)		النسبة المئوية من المجموع	
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠
القيمة المضافة في القطاعات السلعية	٧٣٤,٤	١٢٢٨٣,٦	٦٤,٥	٧٩,٧
القيمة المضافة في قطاعات التوزيع	١٨٩,٤	١٧٥٢,٩	١٦,٧	١١,٣
القيمة المضافة في قطاع الخدمات	٢١٤,٠	١٣٨١,٦	١٨,٨	٩,٠
اجمالي القيم المضافة	١١٣٧,٨	١٥٤١٨,١	١٠٠	١٠٠

ويوضح لنا هذا الجدول بأن القطاعات السلعية تسهم بأكبر نسبة في تكوين الناتج القومي (الدخل القومي) اذ تشكل نسبة ما تضيفه القطاعات السلعية الى الدخل القومي حوالي ٦٤,٥٪ عام ١٩٧٠ ، ٨٠٪ عام ١٩٨٠ ،

---

(١) المجموعة الاحصائية السنوية – الجهاز المركزي للاحصاء لسنة ١٩٨٤

اما مقدار اسهام قطاعات التوزيع وقطاع الخدمات في تكوين الدخل القومي فقد بلغ ١٦,٧٪ ، ١١,٣٪ بالنسبة للقطاع التوزيعي و ، ١٨,٨٪ ، ٩٪ بالنسبة لقطاع الخدمات . ومنه يتضح بأن القطاعات السلعية تشكل المصدر الاساس بالنسبة للدخل القومي ، ومن جهة اخرى فأن مكونات الطلب الكلي وهي الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري كان لها التاثير المباشر في تحديد مستوى الدخل القومي في العراق ، فقد ارتبط مستوى الدخل في العراق بتطورات الطلب الكلي كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٤) الآتـي :-

جدول رقم (٤)

أجمالي الانفاق القومي في العراق للمدة من ٧٢ -١٩٨٠ مقدراً بملايين الدنانير (*)

السنة	الانفاق الاستهلاكي (١)	الانفاق الاستثماري (٢)	الدخل القومي (٣)	الاهمية النسبية ٣:١	الاهمية النسبية ٣:٢
١٩٧٢	٩٧٠,٩	٢١٧,١	١١٨٢,٨	٨٢,١	١٨,٤
١٩٧٥	٢٢٨٣,٢	١٠٦٢,٤	٣٦٩٣,-	٦١,٨	٢٨,٧
١٩٧٦	٢٩٤١,٨	١٣٣٦,٥	٥٠٩٤,-	٥٧,٧	٢٦,٢
١٩٧٩	٤٦١٨,١	٢٧١٤,٢	١١٠٧٤,١	٤١,٧	٢٤,٥
١٩٨٠	٥٩٩٢,٣	٣٤٧١,٥	١٥٣٢٣	٣٩,١	٢٢,٧

(*) يلاحظ في حالة عدم التطابق بين الدخل القومي واجمالي الانفـاق(الاستهلاكي والاستثماري) ان السبب يعود اما الى الاقتراض من الخارج في حالة النقص واما الى الودائع الموظفة في الخارج في حالة الزيادة .

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية / الجهاز المركزي للاحصاء لسنة ١٩٨٢

ويلاحظ من هذا الجدول بأن كلاً من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري قد تطور خلال المدة ٧٢-١٩٨٠ تطوراً واضحاً مما كان له أثر كبير في تطورات الدخل القومي ، فقد ارتفع حجم الانفاق الاستهلاكي من ٩٧٠,٩ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٥٩٩٢,٣ مليون دينار عام ١٩٨٠ اي بزيادة اجمالية قدرها ٥٠٢١ مليون دينار خلال المدة المذكورة بمعدل زيادة سنوية مقدارها ٦٢٧,٦ مليون دينار كما ان الانفاق الاستثماري حقق ارتفاعاً كبيراً من ٢١٧ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٣٤٧١,٥ مليون عام ١٩٨٠ ، اي بزيادة اجمالية مقدارها ٣٢٥٤,٥ مليون دينار خلال المدة وبمعدل زيادة سنوية مقدارها ٤٠٦,٨ مليون دينار وخلاصة القول ان الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري وهما المكونان الاساسيان للطلب الكلي أديا دوراً واضحاً في تحديد مستوى الدخل القومي في العراق .

التقلبات الاقتصادية ومعالجتها

درسنا في الجزء الاول من هذا الفصل ، الدخل القومي ، من حيث مفهومه ومكوناته وطرق قياسه فضلاً عن تحليل العوامل الاقتصادية التي تحدد مستوى الدخل القومي ، واتضح لنا ان الدخل القومي يعبر عن مجمل النشاط الاقتصادي لاي بلد ، ومن ثم فأن التقلبات التي يتعرض لها مستوى النشاط الاقتصادي ناجمة اصلاً عن تقلبات مستوى الدخل القومي (الناتج القومي) . لذلك فانه ينبغي ان نتعرف على طبيعة واسباب التقلبات الدورية التي يتعرض لها مستوى النشاط الاقتصادي وتحليل العوامل التي تؤدي الى حدوثها مع الاشارة الى السياسة الاقتصادية [1] الضرورية

---

(١) يقصد بالسياسة الاقتصادية الاجراءات التي تتبعها الحكومة للتاثير في المتغيرات الاقتصادية وقد خصص الفصل السادس من الكتاب لدراسة السياسات الاقتصادية

لمواجهتها ذلك ان دراسة الدخل القومي تتضمن بالضرورة دراسة تقلبات مستوى الدخل ، واثر هذه التقلبات في مجمل النشاط الاقتصادي الامر الذي يقودنا الى دراسة الدورات الاقتصادية Business cycles التي تعبر عن هذه التقلبات الدورية . ماذا تعني التقلبات الدورية (الدورات الاقتصادية) ؟

من المعروف ان مستوى النشاط الاقتصادي ، او حجم الانتاج من السلع والخدمات في اي حقل من حقول الانتاج لايستمر على وتيرة واحدة خلال الزمن ، بل انه يتعرض الى تقلبات ارتفاعاً او انخفاضاً ، فمن حالة رواج وانتعاش الى حالة ركود وكساد ومن ازدهار وتوسع في حجم الانتاج والاستخدام والدخل الى تدهور في هذه المتغيرات وتعطل في جزء منها ، وان هذه الاوضاع المتباينة التي يمر بها النشاط الاقتصادي خلال مدد متعاقبة هي مايطلق عليها بالتقلبات الاقتصادية الدورية التي تكون محكومة بعوامل واسباب عديدة . ان التقلبات الاقتصادية انواع متعددة منها التقلبات الموسمية ، ومنها التقلبات العرضية ومنها التقلبات المزمنة ومنها التقلبات الدورية ، وان دراستنا في هذه الفقرة تتناول فقط التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي اي الدورات الاقتصادية . وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الانتاج والاستخدام والمستوى العام للاسعار وتتفاوت في قوتها بين التقلبات المعتدلة والتقلبات العنيفة والمدمرة وعليه فالدورة الاقتصادية تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي فتنقله من حالة الانتعاش والرواج الى حالة الانكماش والكساد ثم تعيده ثانية الى الرواج والازدهار فالركود والكساد وهكذا .

ان لكل دورة اقتصادية اربع مراحل مميزة :

المرحلة الاولى هي مرحلة الانتعاش recovery وفيها يميل مستوى النشاط الاقتصادي الى النمو ببطء تعقبها مرحلة الرواج وهي المرحلة التي تتميز بأرتفاع مستوى الانتاج والاستخدام ونمو التجارة وارتفاع مستوى الدخل ، اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانكماش deflation حيث تبدأ مظاهر الازمة بالظهور وتتميز بتدني مستوى الانتاج والدخل القوميين وهبوط مستوى الاسعار وظهور البطالة ، وفي المرحلة الرابعة وهي مرحلة الكساد depression التي تتصف بأرتفاع معدلات البطالة والانخفاض الشديد في مستوى الانتاج وكساد التجارة والانخفاض الشديد في الاسعار ، ويمكن تصوير هذه المراحل الاربع للدورة الاقتصادية بالشكل الآتي :

مراحل الدورة الاقتصادية

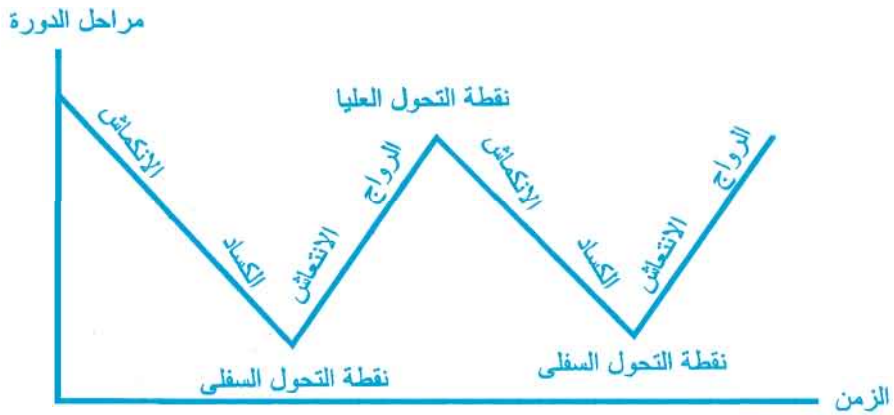

أما تفسير حدوث هذه التقلبات الدورية اي تحديد العوامل التي تؤدي الى ظهورها ، فهنالك الكثير من النظريات التي فسرت الدورة الاقتصادية لامجال لمناقشتها في هذه المرحلة وبشكل موجز يمكن حصر هذه الافكار في اتجاهين :

الاتجاه الاول يفسر الدورة بأنها تتسبب عن نقص الطلب الكلي اي قصور مكونات الطلب الكلي عن استيعاب العرض وبخاصة الطلب الاستهلاكي ، بمعنى ان الانفاق على البضائع الاستهلاكية اقل من حجم انتاجها لاسباب تتعلق بسوء توزيع الدخل والثروة مما يترتب عليه افراط في انتاج السلع يقابله طلب غير مساوٍ له،اذن هناك نقص في الطلب من جهة وافراط في الانتاج من جهة اخرى يؤدي في النهاية الى تعطيل جزء من الوحدات الانتاجية اي تعطيل جزء من وحدات الانتاج اي تعطيل جانب من عناصر الانتاج وبالتالي حدوث الانكماش فالكساد ولذلك فقد اطلق على هذا الاتجاه اسم نقص الاستهلاك under consumption لان القدرة الشرائية تميل الى ان تكون بأستمرار اقل من حجم الانتاج .

أما الاتجاه الآخر فيرى ان الدورة الاقتصادية ناجمة عن التوسع في الاستثمارات بسبب تفاؤل المستثمرين وعدم دقة تقديراتهم وهذا التوسع المفرط يؤدي الى حدوث خلل في التساوي بين الادخار والاستثمار ، وان ذلك يقود الى خلق وضع غير متوازن يترتب عليه افراط في اقامة المؤسسات الانتاجية وبالتالي توسع في انتاج السلع والخدمات اكبر من حجم الطلب عليها وينتهي الامر بحدوث الأزمة والكساد ، وخلاصة القول : ان التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي ناجمة عن تقلبات حجم الانفاق الاستهلاكي وتقلبات حجم الانفاق الاستثماري .

يتضح مما سبق ان تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي تعبر عن حالة عدم التوازن بين الدخل القومي والانفاق القـــومي ، فعندما يكون الدخل القومي مساوياً لمجموع الانفاق الاستهلاكي ومجموع الانفاق الاستثماري فعندئذ يكون الاقتصاد القومي في حالة توازن (اي العرض الكلي يساوي الطلب الكلي) .

فاذا افترضنا مثلاً ان الدخل القومي كان يساوي (٢٥٠) مليون ، وهو المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة ، وان مجموع الانفاق على الاستهلاك وعلى الاستثمار كان مساوي ايضاً (٢٥٠) مليون ، ففي مثل هذه الحالة يكون الاقتصاد القومي في حالة توازن اما اذا كان مجموع الانفاق مساوياً لـ(٢٤٠) مليون (١) ، اي اذا انخفض حجم الطلب على السلع والخدمات عن حجم الدخل القومي (الناتج القومي) فيكون الاقتصاد القومي في حالة انكماش وعلى العكس من ذلك ، اذا كان حجم الانفاق على السلع والخدمات اكبر من حجم الدخل القومي (الناتج القومي) فيكون الاقتصاد القومي عندئذ في حالة توسع expansion اذن فالتقلبات الدورية التي يتعرض لها مستوى النشاط الاقتصادي هي في الواقع خروج النشاط الاقتصادي عن حالة التوازن وتكون مظاهر هذه التقلبات الانكماش ، او التضخم ... وسوف نقوم بتحليل هاتين الظاهرتين وسبل معالجتهما .

---

(١) ان نقصان حجم الطلب بمقدار (١٠) ملايين تسبب في تدني مستوى الدخل القومي بمقدار (٥٠) مليوناً اذا افترضنا ان الميل الحدي للاستهلاك = ٤/٥ = (٠,٨) وذلك بفعل مضاعف الانفاق . ويقصد بالمضاعف هو المعامل الذي يربط بين التغير في الانفاق والتغير في الدخل ، فهو نسبة التغير في الدخل الى التغير في الانفاق . فالمضاعف اذن يشير الى ان الدخل يرتفع بمقدار عدة اضعاف زيادة الانفاق او يهبط بمقدار عدة اضعاف هبوط الانفاق . فالنسبة التي يتصاعد بموجبها الدخل نتيجة للزيادة في الانفاق والنسبة التي ينخفض بها الدخل بسبب انخفاض حجم الانفاق يعرف بالمضاعف .

أولاً – التضخم :

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم في الوقت الحاضر ويعرف التضخم بأنه زيادة الانفاق على الاستهلاك والاستثمار بما يفوق الامكانية الانتاجية للاقتصاد القومي مما يؤدي الى الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار ، لذا فان المعنى الشائع للتضخم هو الزيادة المستمرة في الاسعار ، وليس مجرد انتقال السعر من مستوى الى آخر خلال مدة زمنية معينة ، بل هو الارتفاع المستمر في الاسعار نتيجة لزيادة حجم الانفاق (الطلب) على حجم الانتاج (العرض) بمعنى (ان كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات) . والتضخم انواع ، واشد انواعه هو مايسمى بالتضخم الجامح وهو ما يؤدي الى الانخفاض الشديد في القوة الشرائية للنقود ويضعف الثقة بها ويتسبب بأنهيار العملة على نحو ماحدث في المانيا عام ١٩٢١ وفي المجر عام ١٩٤٧ وهناك نوع آخر من التضخم يطلق عليه التضخم الزاحف الذي يتميز بالارتفاع التدريجي في الاسعار ، وفي الحقيقة ان استمرار التضخم الزاحف يؤدي بالنهاية الى الوصول الى التضخم الجامح بسبب أثره التراكمي .

وهناك نوع آخر من التضخم يطلق عليه التضخم الركودي يسود بعض الاقتصاديات المعاصرة وهي ظاهرة اقتصادية تتمثل في تزامن مظاهر الركود الاقتصادي ومظاهر التضخم حيث الركود في النمو الاقتصادي وركود في استخدام وتوظيف عوامل الانتاج وفي ذات الوقت تأخذ أسعار السلع والخدمات والاجور بالارتفاع المتواصل على الرغم من انخفاض مستوى الطلب الكلي وارتفاع نسبة البطالة في الموارد الانتاجية وقوى الانتاج في الاقتصاد القومي .

أسباب التضخم

ان الارتفاع المستمر في اسعار السلع والخدمات ينشأ عن عاملين أساسيين :

العامل الاول : زيادة حجم الانفاق على الاستهلاك والاستثمار زيادة شاملة تفوق قدرة الاقتصاد القومي على انتاج السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار بصورة مستمرة بشكل يقود الى ظاهرة التضخم ، وهو مايسمى بتضخم الطلب . Demand - pull infl فالتضخم في هذه الحالة جاء نتيجة لزيادة الانفاق على البضائع الاستهلاكية والاستثمارية بمستوى أعلى من حجم الانتاج مما دفع بالاسعار نحو الارتفاع بصورة مستمرة ، وهذا النوع من التضخم هو غالباً مايسود في الاقطار النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي .

العامل الثاني : اما العامل الاخر المسبب لظاهرة التضخم فهو الزيادة في التكاليف ، ويطلق عليه تضخم التكلفة . cost - push infl ويحصل عندما تأخذ الاجور النقدية (أجر العمل) – مثلاً – بالارتفاع وتتسبب في زيادة التكاليف وتدفع الاسعار نحو الارتفاع ، الا ان الزيادة في الاسعار الناجمة عن زيادة الاجور النقدية تؤدي الى انخفاض مستوى الاجور الحقيقية مما يدفع بالاجور النقدية الى الارتفاع والزيادة لمواجهة انخفاض الاجر الحقيقي ، لكنه يؤدي في الوقت ذاته الى انخفاض الاجر الحقيقي مرة اخرى ، وهكذا فأن الارتفاع المستمر في الاجور النقدية يؤدي الى ارتفاع نفقات الانتاج وبالتالي ارتفاع اسعار السلع والخدمات المنتجة وظهور التضخم .

آثار التضخم

تتولد عن التضخم آثار اقتصادية واجتماعية يمكن ايجاز اهمها بما يأتـــي

١- اعادة توزيع الدخل : ان ارتفاع مستويات الاسعار يؤدي الى خفض القوة الشرائية للافراد الذين لم تتغير دخولهم النقدية وبخاصة ذوي الدخل المحدود الذين يشكلون الاكثرية الساحقة في المجتمع ، في حين ان رجال الاعمال واصحاب الوحدات الانتاجية ومالكي العقارات والمضاربين وسواهم ، وهم الاقلية في المجتمع سيؤدي التضخم الى زيادة مدخولاتهم ويعمل على اعادة توزيع الدخل لصالحهم .

٢-تأثير التضخم في الرخاء والنمو الاقتصادي يحد التضخم من امكانات تحقيق الرخاء والنمو الاقتصادي لكونه يتسبب في خلق اوضاع مضطربة تقلل من اندفاع المستثمرين ورجال الاعمال نحو فرص الاستثمار بسبب مخاوفهم من استمرار ارتفاع معدلات التضخم التي قد تؤدي الى انهيار قيمة النقد وما يعكسه ذلك من آثار سلبية في مجمل النشاط الاقتصادي وهو ما يؤثر في النهاية في عملية النمو الاقتصادي .

معالجة التضخم

يمكن معالجة هذه الظاهرة بوسائل متعددة اهمها : السياسة المالية والسياسة النقدية [١] ، وتحتل السياسة الماليـة أهميـة خاصـة في مكافحـة التضخم وتتمثل هذه السياسة بالاجراءات الآتية :-

---

١- يمكن الاطلاع على تفاصيل السياسة المالية و السياسة النقدية و استخداماتها في الفصل السادس من الكتاب

١- خفض الانفاق الحكومي : فمن الواضح ان الانفاق الذي تقوم به الحكومة يضم نوعين من الانفاق ، هما الانفاق الجاري current expenditure وهو الانفاق الاعتيادي الذي تتضمنه الميزانية العامة السنوية ، والانفاق الاستثماري الذي يستهدف بناء الطاقة الانتاجية وتطويرها ، اي اقامة المؤسسات الانتاجية وأنشاء الطرق والجسور وبناء الموانئ والمطارات والسدود واستصلاح الاراضي وغيرها ، ان مجموع ماتنفقه الحكومة يشكل جزءاً من مجموع الطلب الكلي (الانفاق الكلي) ، لذلك فأن خفض الانفاق الحكومي يعني خفض الطلب الكلي وهو مايؤدي الى تخفيض حدة التضخم والحد من آثاره الاقتصادية .

٢- زيادة الضرائب : الضريبة هي احدى الوسائل التي تستخدم في مواجهة التضخم للحيلولة دون تعاظم معدلاته ، وتستهدف الضريبة هنا امتصاص جزء من الدخول المتاحة للانفاق ، سواء عن طريق الضريبة المفروضة على الدخول والثروات ، وهي الضريبة المباشرة ، او بواسطة الضريبة المفروضة على السلع والخدمات المنتجة ، وهي الضريبة غير المباشرة ، وتعد هذه الوسيلة من اكثر الوسائل فاعلية في معالجة عوامل التضخم ، لكونها تحد من القدرة الشرائية للافراد والهيئات فتؤثر في الميل للاستهلاك وبالتالي في خفض الانفاق الاستهلاكي وهو مايعني خفض الطلب الكلي الذي يمارس تأثيراً مباشراً في التضخم ، وعليه فأن الضريبة اداة تستخدم للضغط على الطلب الكلي الذي يتسبب في خلق ظاهرة التضخم. أما السياسة النقدية فقد تستخدم في مكافحة التضخم وذلك عن طريق تحديد عرض النقد ، فضلاً عن ان الكثير من الدول تتدخل بشكل مباشر للحد من التضخم عن طريق تحديد الاسعار (للسلع والخدمات) وتحديد الاجور وغيرها.

ثانياً الانكماش

الانكماش ظاهرة اقتصادية تحدث عندما يكون مجموع الانفاق على الاستهلاك والاستثمار اي مجموع الطلب الكلي اقل من القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي ، اي اقل من الناتج القومي المحقق للاستخدام الكامل .

وان حصول هذه الحالة تدفع المنتجين الى تقليص حجم منتجاتهم وتعطيل جزء من الطاقة الانتاجية ، ويتمخض ذلك عن تقليص حجم الاستخدام وانخفاض في الدخول الموزعة التي تؤدي الى انخفاض في الطلب الكلي اذ يأخذمستوى النشاط الاقتصادي في التدهور وصولاً الى مرحلة الكساد التي تتميز بأرتفاع معدلات البطالة وخفض في مستوى الانتاج والدخل القوميين ، وهو ما سبقت الاشارة اليه .

فأذا افترضنا بأن الدخل القومي (الناتج القومي) الذي يحقق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة يقدر بـ (١٨٠) مليوناً ، وكان مجموع الانفاق الكلي (أي الانفاق على الاستهلاك والاستثمار) يقدر بـ ١٧٠ مليوناً ، فان الفرق بين حجم الدخل القومي وبين الانفاق الكلي والذي يساوي (١٠) ملايين يمثل الفجوة الانكماشية .

وأن الاقتصاد الذي يعاني من حالة الانكماش اي تخلف حجم الانفاق الكلي عن مستوى الدخل القومي يعيش وضعاً غير متوازن يتمثل في تعطيل جزء من الطاقة الانتاجية وتعطيل جزء من عناصر الانتاج .

معالجة الانكماش :

اذا كان الانكماش يعبر عن حالة غير صحية يمر بها الاقتصاد القومي تتمثل في انخفاض حجم الانفاق الكلي(اي الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار) عن مستوى الدخل الممكن ، فهي حالة يخرج فيها الاقتصاد عن الوضع

المتوازن ، وان معالجة هذه الحالة تتم برفع مستوى الانفاق الكلي اي بتحقيق اضافة الى حجم الانفاق ، للوصول الى المستوى الذي يتساوى فيه الانفاق مع مستوى الدخل ، وهو المستوى التوازني .

ويمكن تحقيق هذه الاضافة في حجم الانفاق عن طريق :

١- التوسع في الانفاق الحكومي في مختلف اوجه الانفاق (الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري) ، وبالطبع فأن هذا التوسع يشكل اضافة الى حجم الطلب الكلي الذي من شأنه ان يضيق الفجوة الانكماشية او الغاءها ، فقيام الحكومة بالتوسع بالانفاق انما يعني توزيع دخول جديدة على بعض عناصر الانتاج اي زيادة قدرتهم الشرائية مما يعمل على رفع الميل للاستهلاك وبالتالي زيادة الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية وهو مايزيد من حجم الطلب الكلي .

٢- خفض الضرائب :

ان خفض الضرائب يعني زيادة الدخل المتاح للانفاق ، فاذا اقدمت الحكومة على مثل هذا الاجراء فانها عملت بصورة غير مباشرة على زيادة القدرة الشرائية للافراد وهو مايعني رفع مستوى الميل للاستهلاك ومن ثم زيادة الانفاق الاستهلاكي وعليه فأن تقليص حجم الضريبة سيؤدي الى زيادة حجم الطلب الكلي وبالتالي تضيق الفجوة الانكماشية أو الغائها .

اسئلة الفصل الاول

س١: ناقش عبارة : الدخل القومي والناتج القومي وجهان لشئ واحد .

س٢ : ناقش عبارة :الناتج القومي يتضمن فقط السلع والخدمات النهائية

س٣ : اوضح مع الرسم : التدفق الدائري للدخل والناتج

س٤ : ماالفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي ؟ وهل تعد النقود مقياساً دقيقاً للوصول الى القيمة الحقيقية للدخل القومي ؟

س٥ : ماصور الدخل القومي؟

س٦ استعرض القطاعات الاساسية المكونة للناتج القومي .

س٧ ماذا يعني مصطلح الدورة الاقتصادية ؟ وما العوامل التي تؤدي الى حدوث الدورة الاقتصادية ؟

س٨ : كيف تعالج الدورة الاقتصادية ؟

س٩ : ارسم الشكل البياني الذي يوضح صور الدورة الاقتصادية ومراحلها .

س١٠ : ماالتضخم ؟ وما انواعه ؟ وما الاسباب التي تؤدي الى ظهوره ؟

س١١ : كيف تعالج ظاهرة التضخم ؟

س١٢: الانكماش حالة اختلال يتعرض لها النشاط الاقتصادي ، ماتفسير هذه الظاهرة ؟ عزز الاجابة بمثال رقمي .

س١٣: ماسبل معالجة ظاهرة الانكماش ؟

س١٤: صحح العبارات الآتية ان وجد فيها خطأ :

أ- تتم معالجة حالة الانكماش بثبات مستوى الانفاق مع مستوى الدخل .

ب- أن تقليص الضرائب في حالة الانكماش يؤدي الى تقليل حجم الطلب الكلي وبالتالي اتساع الفجوة الانكماشية .

جـ- أن ارتفاع مستويات الاسعار يؤدي الى زيادة دخول رجال الاعمال واصحاب الوحدات الانتاجية وبذلك يؤدي التضخم الى اعادة توزيع الدخل في غير صالح الدخول النقدية للافراد كافة .

د- الناتج القومي هو الانتاج المتدفق من السلع والخدمات خلال مدة غير محددة معبراً عنه بالسلع والخدمات ذاتها .

س١٥ / علل مايأتي :

أ/ يعد التضخم من المشكلات التي يعاني منها العالم في الوقت الحاضر

ب/ تستخدم الضرائب وسيلة من الوسائل في كبح جماح التضخم

جـ/ تعد الزيادة في التكاليف واحدة من اسباب حدوث ظاهرة التضخم .

د / الدخل القومي = الناتج القومي = الانفاق القومي

س١٦ : اختر الجواب الصحيح من بين الاجوبة التالية :

يتكون الناتج القومي من :

أ- السلع والخدمات الوسيطة النهائية .

ب- السلع والخدمات النهائية فقط .

جـ- السلع الوسيطة فقط .

نشاط : اجمع معلومات عن احصاءات السكان في العراق.

الفصل الثاني
التجارة

تمهيد:

بعد ان تطور المجتمع الانساني واخذ الافراد يتخصصون في انتاج سلع معينة حصل لديهم شيئان ، الاول انهم اخذوا ينتجون سلعاً بمقادير تفوق حاجتهم اليها ، والثاني انهم اصبحوا بحاجة الى سلع اخرى غير السلع التي تخصصوا في انتاجها .

ولذا فلابد من مبادلة الفائض لديهم من السلع التي انتجوها بالسلع الاخرى التي هم بحاجة اليها . وكان هذا التطور في العلاقات الاقتصادية بين الافراد بداية لظهور التجارة وقد قامت التجارة في مرحلتها البدائية على مايسمى بالمقايضة والتي يقصد بها مبادلة سلعة بسلعة دون ان تكون هناك وساطة للتبادل ، كالنقود في الوقت الحاضر .

فقد كان المشتغل بالصيد يبادل مايملك من فراء وجلود ولحوم بما عند المشتغل بالزراعة من قمح وحطب وغيرها لكن بفضل التطور اكتشفت النقود وهجرت المقايضة وترتب على ذلك تطورات في العمليات التجارية .

تعريف التجارة

هي عملية شراء وبيع السلع والخدمات داخلياً او دولياً ، ولكي تكون الفاعلية الاقتصادية من قبيل التجارة يجب ان يكون شراء السلعة او الخدمة بقصد بيعها وليس بقصد استهلاكها او بقصد استخدامها في الانتاج . ويدعى من يقوم بعملية التجارة بالتاجر .

تعريف التاجر :

التاجر هو كل من امتهن مهنة التجارة بصفة دائمية سواء كان شخصاً طبيعياً ام معنوياً ، ولذا لايعد تاجراً من قام بالعمليات التجارية بصفة عرضية . والتجارة قد تتم داخل حدود الدولة او خارجها ومن هذه الزاوية تقسم التجارة الى قسمين :-

١- التجارة الداخلية

٢- التجارة الخارجية

التجارة الداخلية :

ويقصد بها اجراء عمليات التبادل داخل الحدود الجغرافية للدولة .

وان اجراء عمليات التبادل قد يكون بين التجار انفسهم وتسمى في هذه الحالة تجارة الجملة التي يتم البيع والشراء فيها عادة بكميات كبيرة او قد تكون هذه العمليات بين التجار والمستهلكين للسلعة وتسمى هذه العمليات بتجارة التجزئة او تجارة المفرد وان التاجر قد يمارس تجارة الجملة وتجارة التجزئة في الوقت نفسه . وتختلف تجارة الجملة عن تجارة التجزئة في ان الاسعار في تجارة الجملة اقل من مثيلاتها في تجارة التجزئة وان الكميات التي يتم التعامل بها اكبر . فتاجر التجزئة لابد وان يشتري البضاعة من تاجر الجملة ليحصل على هامش من الربح لهذا فأن سعر تجارة المفرد يكون عادة أعلى من سعر تجارة الجملة .

أما التجارة الخارجية فهي اجراء عمليات التبادل عبر الحدود الدولية وبناء على هذا يكون التمييز بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية .

وان التمييز بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية له مايبرره فهناك اعتبارات اساسية تدعو لهذا التمييز بين هذين النوعين من التجارة كما يتضح في الفقره الآتية :-

مبررات التمييز بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية .

هناك مجموعة من الاعتبارات الاساسية التي تبرر دراسة التجارة الخارجية بشكل مستقل عن التجارة الداخلية ومن هذه الاعتبارات مايأتي :

١- القيود المفروضة على انتقال عوامل الانتاج دولياً :

لاشك ان عوامل الانتاج كالعمل ورأس المال يكونان اكثر حرية في الانتقال ضمن الاقتصاد الوطني او ضمن الحدود الجغرافية للبلد . بينما تكون حرية انتقال هذه العوامل بين الدول محدودة وذلك بسبب الصعوبات التي تعترض سبيل هذا الانتقال كالصعوبات الادارية او صعوبات تتعلق بأختلاف اللغة والتقاليد او الروابط الاجتماعية والعاطفية التي تعترض انتقال العمل فضلاً عن التكاليف اللازمة للانتقال وبالنسبة لرأس المال فانه لاينتقل بسهولة من بلد الى اخر رغم اختلاف سعر الفائدة وذلك لان اصحاب رؤوس الاموال يفضلون الاستثمار في اوطانهم لخوفهم من الاضطرابات السياسية والاقتصادية وكذلك لسهولة الاشراف عليها في اوطانهم . ومادام هناك اختلاف في قدرة العمال ورؤوس الاموال على الانتقال داخلياً عنه خارجياً فأن مستويات الاجور والفوائد والارباح لابد وان تختلف بين الدول وبقدر هذا الاختلاف تختلف الاسس التي تحكم اتجاهات تبادل السلع في المحيط الخارجي عن التبادل في المحيط الداخلي .

٢- أختلاف العملات والنظم النقدية

لكل بلد نظام نقدي خاص به وعملة نقدية واحدة تستخدم في تسوية المبادلات الداخلية ، وبذلك يكون في العالم الخارجي عدد كبير من العملات . ففي حالة وجود علاقة تجارية بين بلدين تكون هناك عملتان نقديتان هما عملة البلد المصدر وعملة البلد المستورد وفي هذه الحالة لابد من اجراء عملية الصرف الخارجي او عملية مبادلة عملة بعملة اخرى ، ولما كان هناك احتمال

كبير بتغير سعر الصرف او احتمال ايقاف حرية التحويل بين العملتين فانه يترتب على التجارة الخارجية ان تكون عرضة للمخاطر النقدية التي ليس لها مثيل في التجارة الداخلية مادامت تسود في البلد عملة واحدة .

٣- اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول :

لما كانت الدول تختلف عن بعضها البعض في نظمها السياسية فأن معنى هذا انها تختلف في مدى تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية وهذا يعني ان القوانين والنظم والتشريعات والسياسات الاقتصادية تختلف من بلد الى اخر وان ماتطبقه الدول من سياسات اقتصادية في اراضيها لايسري الا على المقيمين فيها في حين لاتخضع معاملات التجارة الخارجية لنظام او سياسة اقتصادية واحدة بخلاف التجارة الداخلية التي يخضع المتعاملون فيها لنظام وسياسة أقتصادية واحدة .

٤- انقسام العالم الى وحدات سياسية مستقلة :

تشكل كل دولة وحدة سياسية مستقلة وبناء على هذا هناك اعتبارات معينة كالأمن القومي والامن الاقتصادي والسياسة الخارجية التي تؤدي دوراً هاماً في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية وبذا قد تستخدم الدولة علاقاتها التجارية الخارجية في تحقيق اهداف سياسية معينة . ومن أجل أن يحافظ البلد على أمنه الاقتصادي قد تقتضي مصلحته ان ينتج نوعاً من السلع بكلفة اعلى من كلفة استيرادها من الخارج كما ان المصلحة الوطنية قد تؤدي دوراً هاماً في التمييز بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية مثل اعتبارات تشجيع المنتجات الوطنية او تنمية الصناعات القومية او حماية السوق المحلية وتوفير حاجة الاستهلاك القومي من المنتجات الوطنية ومثل هذه الاعتبارات لاتثار الاعندما يكون هناك كلام على التجارة الخارجية . وبناء على المبررات اعلاه تدرس التجارة الخارجية بوصفها فرعاً مستقلاً من الفروع الاقتصادية وكما هو موضح فيما يأتي .

التجارة الخارجية :

مفهوم التجارة الخارجية :

يطلق تعبير التجـارة الخارجـية foreign trade او التجارة الدوليـة International Trade على عملية مبادلة السلع والخدمات بين دول العالم ، فاذا كنا نتكلم على تجارة العراق الخارجية مثلاً فانه يمكن القول بأن التجارة الخارجية للعراق تتمثل في عملية مبادلة السلع والخدمات بين العراق وبين دول العالم الاخرى . والتجارة الخارجية في ابسط صورها انما هي عمليات تصدير واستيراد .

ان عمليات مبادلة السلع والخدمات بين دول العالم تنقسم الى مجموعتين رئيسيتين هما :

١- المجموعة الاولى: مجموعة الصادرات exports وتتكون من قسمين

أ- صادرات السلع او الصادرات المنظورة وهي الصادرات العينية التي يمكن للفرد رؤيتها ومن امثلتها السيارات والمكائن والمواد الغذائية.

ب- صادرات الخدمات او الصادرات غير المنظورة : وتتكون من الصادرات التي لايمكن للفرد رؤيتها ومن امثلتها السياحة والنقل وخدمات المصارف .

٢- المجموعة الثانيـة : مجموعة الاستيرادات وهي ايضاً تتكون من قسمين :-

أ- الاستيرادات من السلع او الاستيرادات المنظورة.

ب- الاستيرادات من الخدمات او الاستيرادات غير المنظورة.

أهمية التجارة الخارجية :

تختلف أهمية التجارة الخارجية بين دول العالم فهناك بعض الدول يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية لانها تكون مصدر رزق للعديد من السكان سواء من خلال العمليات المباشرة التي ترتبط بعمليات الاستيراد والتصدير او من خلال العمليات المساعدة لها . كما انها قد تكون السبيل الوحيد لمد العديد من الدول بأحتياجاتها من السلع والخدمات او قد تكون هي الوسيلة لتصريف فائض منتجاتها .وهناك دول اخرى لايعتمد اقتصادها على التجارة الخارجية بدرجة كبيرة على الرغم من ان التجارة لن تفقد الاهمية بالنسبة لها وان اهمية التجارة الخارجية تعزى الى مايأتي :

١- ان التجارة الخارجية هي احدى وسائل قوة الدولة وعظمتها . فقد أكد المذهب التجاري على ان (١) التجارة الخارجية هي السبيل لعظمة الدولة وان الدولة لكي تكون قوية عليها ان تحصل على المعادن النفيسة كالذهب والفضة ، وسبيلها الى ذلك هو تحقيق فائض في الصادرات على الاستيرادات .

٢- التجارة الخارجية بوصفها وسيلة لتصريف فائض الانتاج :

على الرغم من ان التجارة الخارجية ليست حديثة العهد الا ان ازدهارها تم بعد قيام الثورة الصناعية بوصفها وسيلة لتصريف فائض الانتاج اذ ان الانتاج الكبير كان سمة رئيسية من سمات الثورة الصناعية وهذا مالايمكن ان تستوعبه السوق الداخلية لذا لابد من تصريف هذا الفائض خارجياً .

٣-التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي : اذ تعد التجارة الخارجية وسيلة لزيادة الدخل القومي لان من الممكن عن طريقها الحصول على كميات اكبر من السلع والخدمات بالموارد الانتاجية المتاحة نفسها .

---

(١) المذهب التجاري هو الاسم الذي أطلق على الافكار والسياسات الاقتصادية التي ظهرت خلال المدة ١٥٠٠-١٨٠٠ تقريباً والتي تضمنت التدخل في الفعاليات الاقتصادية لغرض الحصول على الثروة لبناء قوة عسكرية وسياسية .

٤-التجارة الخارجية بوصفها وسيلة للتنمية الاقتصادية : تؤدي التجارة الخارجية دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية فالتاريخ الاقتصادي يدلنا على ان الصادرات كانت وسيلة لتصريف فائض المنتجات للعديد من الدول الصناعية وبالتالي ازدهرت فيها الصناعات وتوسعت عمليات الانتاج الصناعي وزادت الاستثمارات وارتفعت الانتاجية .

أما دور الاستيرادات في عملية التنمية الاقتصادية فهو اكثر وضوحاً اذ ان الكثير من الدول وبخاصة النامية منها بحاجة لاستيراد المكائن والمعدات التي تفتقر اليها والتي هي ضرورية لتحقيق التنمية فيها .

نظرية التجـــارة الخـــارجية

قبل ان نتطرق الى نظرية التجارة الخارجية لابد من التطرق الى الاساس الذي يقوم عليه التبادل الدولي .

اساس التبادل الـــدولي :-

من حيث المبدأ لايختلف اساس التبادل الخارجي عن التبادل الداخلي ففي كلتا الحالتين يكون السبب في قيام التبادل داخلياً كان ام خارجياً هو التخصص ، فالدول تتخصص في انتاج السلع والخدمات التي تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية ان تنتجها بتكاليف اقل وبكفاءة اعلى وتعرضها للبيع في الخارج بأسعار اقل من تكاليف إنتاجها في الدول الاخرى وتحاول الحصول على السلع التي تنتجها الدول الاخرى بأسعار اقل من تكاليف انتاجها لديها .

لذا فأن ظاهرة التخصص الدولي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التجارة الخارجية ، لكن قد يثار سؤال هو اذا كان سبب قيام التجارة الخارجية هو التخصص ، فما سبب التخصص؟ولـماذا تتخصص البلدان في انتاج سلعة

او سلع معينة وتترك البلدان الاخرى تتخصص في سلع اخرى ؟ الجواب على ذلك هو ان التخصص يعود بشكل عام الى مجموعتين من العوامل ، هما العوامل الطبيعية والعوامل المكتسبة .

العوامل الطبيعية : فالبلدان تختلف فيما بينها اختلافاً واضحاً في مناخها وتربتها وثروتها الطبيعية فالمناطق الاستوائية مثلاً ذات الجو الحار والمطر الغزير تتخصص بزراعة البن وهكذا بالنسبة للدول الاخرى اذ تتخصص بتلك السلع التي تتلاءم وظروفها الطبيعية .

العوامل المكتسبة : تتمثل العوامل المكتسبة بما هو متوافر للدول من عمال مدربين ومن رؤوس أموال انتاجية كالآلات والادوات ومستلزمات الانتاج . فبعض الدول تتمتع برصيد كبير من رؤوس الاموال واخرى تفتقر اليه لذا نجد ان الدول وفيرة رؤوس الاموال تتخصص بالصناعات التي يتطلب انتاجها رؤوس اموال وفيرة كالطائرات والصناعات الضخمة الاخرى بينما تتخصص دول اخرى في انتاج السلع التي يتطلب انتاجها مهارة فائقة كصناعة الساعات مثلاً .

وبعد ان تطرقنا الى اساس قيام التبادل الدولي سنتطرق الى نظرية التجارة الخارجية ونبحث نظرية الميزة المطلقة او نظرية الكلفة المطلقة ونظرية الميزة النسبية او نظرية التكاليف النسبية .

نظرية الميزة المطلقة :

تقوم نظرية الميزة المطلقة على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سمث (١٧٢٣-١٧٩٠) مؤسس المدرسة الكلاسيكية ، وطبقاً لهذه النظرية ، فأن اساس التجارة بين الدول هو الميزة المطلقة فاذا كانت احدى الدول اكثر كفاءة (اي انها ذات ميزة مطلقة) من غيرها في انتاج احدى

السلع لكنها اقل كفاءة (اي انها عديمة الميزة المطلقة) بالنسبة لغيرها من الدول في انتاج سلعة ثانية ، فأن كلتا الدولتين يمكن ان تحصلا على منافع عند تخصص كل منهما في السلعة التي تكون لها فيها ميزة مطلقة بعد ان تبادل قسماً من ناتجها من هذه السلعة مع الدولة الاخرى التي تمتلك ميزة مطلقة في سلعة اخرى تكون الدولة الاولى ليس لها ميزة مطلقة فيها .

وبناء على هذه النظرية فأن من السهل تفسير اسباب قيام التجارة الدولية اذ تتمتع الدولة بظروف انتاجية معينة تجعلها اكثر كفاءة من غيرها في انتاج سلعة معينة ، وهكذا ليس هناك صعوبة في تفسير استيراد العراق للقطن من مصر مادامت مصر تتمتع بالتربة الزراعية والظروف الجوية والخبرة الفنية الملائمة لانتاج القطن بحيث لو حاول العراق انتاج القطن لاحتاج في سبيل ذلك لتكاليف اكبر مماهو عليه الحال بالنسبة لمصر اي ان انتاج كمية معينة من القطن في العراق يتطلب استخدام مقادير من الموارد الانتاجية تزيد كثيراً عن الموارد الانتاجية التي تستطيع بها مصر ان تنتج الكمية نفسها ، وفي هذه الحالة يقال ان مصر تتمتع بميزة مطلقة في انتاج القطن .

مثال على الميزة المطلقة :

لو افترضنا ان هناك بلدين هما العراق ومصر ينتج كل منهما القمح والقطن وان كل بلد له ميزة مطلقة في انتاج احدى هاتين السلعتين فلو كان العراق له ميزة مطلقة في انتاج القمح ومصر لها ميزة مطلقة في انتاج القطن بسبب اختلاف الظروف المناخية والتربة .... الخ

ولو فرضنا ان الموارد الانتاجية المستخدمة في كل من البلدين متساوية وافترضنا ان العراق يستطيع بموارده الانتاجية في حالة استخدامها جميعاً انتاج (٢٠٠) وحدة من القمح او (١٠٠) وحدة من القطن اما مصر فأنها تستطيع انتاج اما (١٠٠) وحدة من القمح او (٢٠٠) وحدة من القطن . فأذا لم يكن هناك تخصص دولي وبالتالي ليس هناك تجارة فان كلا

من البلدين يكون مضطراً لانتاج كلتا السلعتين ولو فرضنا ان كل بلد سيوزع موارده الانتاجية بين السلعتين ولو افترضنا انه سيوزعها مناصفة بين السلعتين ، ففي هذه الحالة سينتج العراق (١٠٠) وحدة من القمح و (٥٠) وحدة من القطن اما مصر فانها ستنتج (٥٠) وحدة من القمح و (١٠٠) وحدة من القطن اي ان الانتاج للبلدين سيكون (١٥٠) وحدة من القطن و ١٥٠ وحدة من القمح وكما يأتي :

قبـــل التخصص

	القمـح	القطـن
العـراق	١٠٠	٥٠
مصـــر	٥٠	١٠٠
المجموع	١٥٠	١٥٠

ولكن لو تخصص كل بلد بالسلعة التي لديه فيها ميزة مطلقة اي لو تخصص العراق بأنتاج القمح ومصر بأنتاج القطن وانصرف كل من هذين البلدين عن انتاج السلعة الاخرى التي ليس لديه فيها ميزة مطلقة ، نجد ان مقدار الانتاج الكلي يزداد وكما يأتي :

بعـد التخصص

	قمح	قطن
العـراق	٢٠٠	–
مصـــر	–	٢٠٠
المجموع	٢٠٠	٢٠٠

وهكذا نجد أن الانتاج الكلي من القمح بعد التخصص قد ارتفع الى (٢٠٠) وحدة بعد ان كان ١٥٠ وحدة قبل التخصص وكذلك الحال بالنسبة للقطن . وبذا يكون كل بلد قد حصل على فوائد بحدود الـ (٥٠) وحدة من تخصصه . وبعد ذلك يأخذ حاجته مما انتجه ويصدر الباقي للبلد الاخر . وكذلك الامر بالنسبة للبلد الثاني الذي سيتخصص بالسلعة الثانية .

ان نظرية الميزه المطلقة رغم توضيحها لاهمية حرية التجاره وتبيانها للفوائد التي تجني منها الا انها لن تحاول ان تجيب على السؤال الآتـي :-

ما هو مصير الدولة التي لاتتمتع بميزة مطلقة في أنتاج سلعة ما ؟ هل عليها ألّا تشتـرك في التجـارة الدوليـة وتعـيش في عزلـة دوليـة ؟ لم يستطع آدم سمث الاجابة عن هذا السؤال وان الذي اجاب عنه هو دايفيد ريكـاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) في نظريته المسماة نظرية الميزة النسبية .

نظريـة الميـزة النسبيـة :

طبقاً لنظرية الميزة النسبية فان قيام التجارة بين الدول لايقتضي ان تتمتع الدولة بميزة مطلقة في انتاج السلعة التي تصدرها انما قد تقوم التجارة بين دولة واخرى حتى ولو كانت هذه الدولة لاتتمتع بميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة وذلك لان التجارة الدولية تقوم على اساس اختلاف التكاليف النسبية .

معنى التكاليف النسبية :

لما كانت الموارد الانتاجية لكل بلد محدودة بالقياس الى وجوه استعمالها فأن هذه الموارد لو استخدمت جميعها في انتاج سلعة معينة ولتكن القمح فان هذا يعني ان ليس بالامكان انتاج اي شئ من سلعة اخرى ولتكن القطن لكن اذا اريد انتاج وحدة واحدة من سلعة القطن فأن ذلك لايتم الا اذا تمت التضحية بأنتاج وحدة او اكثر من القمح واذا افترضنا ان انتاج وحدة واحدة من القطن يتطلب تحويل مقدار من الموارد الانتاجية التي تكفي لانتاج وحدتين من القمح يقال في هذه الحالة أن كلفة انتاج وحدة واحدة من القطن

هي عبارة عن وحدتين من القمح ويمكن تسمية كلفة الانتاج هذه بالكلفة النسبية، لان التعبير عن كلفة انتاج السلعة هنا لم يتم بمقدار الموارد الانتاجية المستخدمة في انتاجها بل بمقارنة عدد الوحدات التي يستطيع المقدار نفسه من الموارد ان ينتجه من سلعة اخرى. والكلفة النسبية هنا هي ٢:١ أي ان الوحدة من القطن تعادل وحدتين من القمح والتبادل الدولي يتم في حالة اختلاف التكاليف النسبية وكما في المثال الآتي :

مثال على التكاليف النسبية

نفرض ان هناك بلدين هما العراق ومصر ينتج كل منهما سلعتين هما القمح والقطن . ولو فرضنا ان طن القمح في مصر يتطلب (١٢) وحدة عمل وان انتاج طن القطن يتطلب (١٠) وحدات عمل بينما في العراق يحتاج طن القمح الى ٨ وحدات عمل وان طن القطن يحتاج الى (٩) وحدات عمل وكما هو مبين ادناه

	طن قمح	طن قطن
مصر	١٢ (وحدة عمل)	١٠ (وحدة عمل)
العراق	٨ (وحدة عمل)	٩ (وحدة عمل)

وفي المثال اعلاه نلاحظ ان العراق له ميزة مطلقة في انتاج كلتا السلعتين وان مصر ليس لها ميزة مطلقة في انتاج اية سلعة منهما ولكن لوقارنا كلفة انتاج السلعتين ببعضهما في كل بلد ثم قارنا كلفة كل سلعة على حدة في كلا البلدين لوجدنا ان الكلفة النسبية للقمح في العراق اقل نسبياً من كلفتها في مصر وان الكلفة النسبية للقطن في مصر اقل نسبياً من كلفتها في العراق وعلى النحو الآتـــي :-

في مصر يتطلب انتاج طن القمح (١٢) وحدة عمل بينما انتاج طن القطن يتطلب (١٠) وحدات عمل فالكلفة النسبيه للقطن هـــي :

$$\frac{١٠}{١٢} = ٠,٨٣ \text{ وحدة قمح}$$

بينما كلفة القمح النسبية تساوي $\frac{١٢}{١٠} = ١,٢$ وحدة قطن

اي ان القطن ارخص نسبياً من القمح في مصر .

وفي العراق طالما ان انتاج طن القمح يتطلب (٨) وحدات عمل وان انتاج طن القطن يتطلب (٩) وحدات عمل فأن الكلفة النسبية للقمح هـــي :

$$\frac{٨}{٩} = ٠,٨٨ \text{ وحدة قطن}$$

بينما كلفة القطن النسبية تساوي $\frac{٩}{٨} = ١,١٢$ وحدة قمح

اي ان القمح في العراق ارخص نسبياً من القطن .

وعند مقارنة الكلفة النسبية لكل سلعة من السلعتين في البلدين نجد ان العراق له ميزة نسبية في انتاج القمح لان وحدة القمح فيه لاتكلف سوى ٠,٨٨ وحدة قطن كما ان مصر لها ميزة نسبية في انتاج القطن لان وحدة القطن فيها لاتكلف سوى(٠,٨٣) وحدة قمح لذا فان مصر ستتخصص في انتاج القطن والعراق سيتخصص في انتاج القمح ومن ثم يتم التبادل بينهما . ولو فرضنا ان معدل التبادل بينهما هو ١ قمح = ١ قطن لكانت هناك مصلحة لكل من البلدين اذ ستربح مصر (٠,١٧) وحدة قمح لكل وحدة قطن تنتجها وتصدرها لتبادلها بوحدة قمح منتجة في العراق وان العراق سيربح ٠,١٢ وحدة قطن لكل وحدة قمح ينتجها ويصدرها ليبادلها بوحدة قطن منتجة في مصر . وهكذا تكون هناك مصلحة مشتركة في التخصص والتبادل دولياً في حالة اختلاف التكاليف النسبية حتى ولو لم تكن هناك ميزة مطلقة لاحد البلدين في انتاج سلعة معينة .

الصرف الاجنبي: Foreign Exchange

قبل التطرق لمفهوم الصرف الاجنبي سنبين المقصود بسوق الصرف الاجنبي ووظائفها . فسوق الصرف الاجنبي : هي السوق التي يقوم الافراد والمؤسسات والمصارف فيها بشراء العملات الاجنبية وبيعها وان الوظيفة الاساسية لسوق الصرف الاجنبي هي تحويل احدى العملات الوطنية الى عملة اخرى والسبب يعود الى ان الطلب على العملة الاجنبية ينشأ اساساً من الحاجة الى هذه العملة لان السائح الذي يزور بلداً معيناً او صاحب المشروع المحلي الذي هو بحاجة الى الاستيراد يكون مضطراً لتحويل عملته الى عملة ذلك البلد الذي سيزوره او يستورد منه على التوالي والوظيفة الثانية لسوق الصرف هي الوظيفة الائتمانية اذ ان هناك مدة زمنية تفصل بين تصدير السلعة من قبل دولة معينة وبين استيرادها من قبل دولة اخرى ، هذه المدة تحتاج الى تمويل اي بحاجة الى ائتمان وهو ماتقوم به سوق الصرف الاجنبي .

سعر الصرف : Exchange rate

هو نسبة مبادلة عملة معينة بعملة او بعملات اخرى وهو مجرد سعر عملة بوحدات من عملة اخرى فمثلاً ان سعر الصرف بين الدولار والجنيه يكون مساوياً لعدد الدولارات اللازمة لشراء جنيه واحد . وهذا يعني ان :

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{عدد الدولارات}}{\text{الجنيه الواحد}}$$

فاذا كان سعر الجنيه = ٢ دولار ، فان هذا يعني ان شراء الجنيه الواحد يتطلب دولارين .

تحديد سعر الصرف :

قد يكون سعر الصرف ثابتاً كما هي عليه الحال في ظل قاعدة الذهب او قد يكون متغيراً او مرناً كما هي عليه الحال في الوقت الحاضر .

سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب :

لقد تم تطبيق قاعدة الذهب منذ حوالي عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩١٤ . وبموجب قاعدة الذهب فأن كل دولة تحدد محتوى ذهبياً لعملتها وتكون مستعدة لبيع وشراء اية كمية من الذهب بهذا السعر . وطالما ان المحتوى الذهبي لكل عملة ثابت فأن سعر الصرف بين العملات سيكون ثابتاً وعلى سبيل المثال :

لو كان المحتوى الذهبي للدينار العراقي ٢,٤٨٨٢٨ غم من الذهب الخالص وحدد المحتوى الذهبي للجنيه المصري بـ (٢,٥٥١٨٧غم) من الذهب الخالص ، فأن هذا يعني ان سعر الصرف بين العملتين سيكون ثابتاً وهو يساوي خارج قسمة المحتوى الذهبي لاحدى العملتين على المحتوى الذهبي للعملة الاخرى :

$$\text{فسعر صرف الجنيه بالدينار} = \frac{٢,٥٥١٨٧}{٢,٤٨٨٢٨} = ١,٠٢٥$$

$$\text{وسعر صرف الدينار بالجنيه} = \frac{٢,٤٨٨٢٨}{٢,٥٥١٨٧} = ٠,٩٧٥$$

وهذا يعني ان كمية الذهب التي يمكن شراؤها بجنيه مصري واحد في مصر يمكن بيعها في العراق بـ (١,٠٢٥) ديناراً كما ان كمية الذهب التي يمكن شراؤها بدينار واحد في العراق يمكن بيعها بمبلغ (٠,٩٧٥) من الجنيه في مصر .

سعر الصرف المتغير (المرن):

ضمن نظام سعر الصرف المتغير (المرن) يتحدد سعر الصرف لاية عملة بعملة اخرى كسعر اية سلعة اخرى من خلال تقاطع طلب العملة في السوق مع عرض العملة المراد تحديد سعر صرفها. ومن ملاحظة الشكل (٣) الذي يبين كيف يتحدد سعر صرف الجنيه الاسترليني بالدولار نجد أن المحور العمودي يبين سعر صرف الجنيه بالدولار، وان المحور الافقي يبين كمية الجنيهات المعروضة والمطلوبة.

شكل (٣)
تحديد سعر الصرف

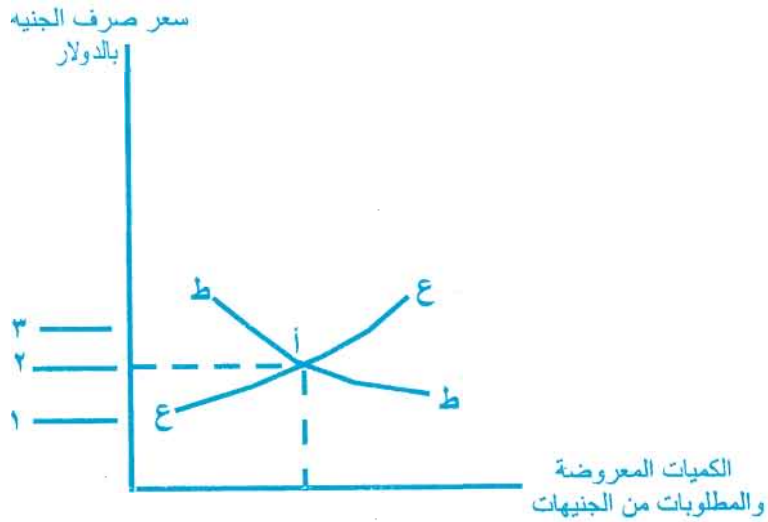

وان الطلب على الجنيه وعرضه يتقاطعان عند النقطة (أ) وهي النقطة التي تحدد سعر التوازن والتي تتساوى عندها الكميات المعروضة من الجنيهات مع الكميات المطلوبة . فاذا كان سعر الصرف أعلى من نقطة (أ) تكون كمية الجنيهات المعروضة أكثر من كمية الجنيهات المطلوبة وان سعر الصرف سينخفض بأتجاه سعر التوازن ، اما اذا كان سعر الصرف ادنى فأن كمية الجنيهات المطلوبة تتجاوز كمية الجنيهات المعروضة وان سعر الصرف سوف يرتفع بأتجاه سعر التوازن وهو (٢) في هذه الحالة .

وفي الوقت الحاضر شاع استعمال تعبير (التعويم) الذي يقصد به ترك سعر العملة يتحدد في السوق لقوى العرض والطلب دون ان يخضع لقاعدة معينة .

سياسة التجارة الخارجية :

مفهوم السياسة التجارية :

يقصد بالسياسة التجارية الاجراءات الحكومية (القيود والتنظيمات) التي تتعلق بتجارة الدولة .

فالدولة قد تفرض بعض القيود على حرية تدفق التجارة الخارجية كفرض التعريفة الكمركية [١] او تحديد حصص الاستيراد او التصدير او القيام بأغراق السوق وغيرها من السياسات . والسياسة التجارية تكون عادة على نوعين : سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة .

---

(١) التعريفة الكمركية : هي ضريبة او رسم يفرض على السلع التجارية التي تعبر حدود الدولة

١- سياسة التجارة الحرة :

يطلق اصطلاح سياسة حرية التجارة على الوضع الذي لاتتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية . ويدافع انصار حرية التجارة عن هذه السياسة على اساس الحجج الآتية :

أ- ان حرية التجارة تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي ويتوقف تقسيم العمل على مدى اتساع الاسواق فاذا كانت هناك حرية في التبادل تصبح الاسواق واسعة .

ب - تقوم التجارة الدولية نتيجة لاختلاف في التكاليف النسبية ويرجع ذلك الى ان عوامل الانتاج توجد في دول مختلفة بنسب متباينة فمثلاً رأس المال يوجد بكثرة في الولايات المتحدة والارض الزراعية تتوفر في استراليا والعمل في الهند لذلك يتعين انتاج السلع التي تحتاج الى مساحة واسعة من الاراضي في استراليا والتي تحتاج الى كثافة في رأس المال في الولايات المتحدة والتي تحتاج الى الايدي العاملة في الهند ومن ثم يتم التبادل بين هذه الدول وهذا لن يتحقق الا في ظل حرية التجارة .

جـ- يصعب في ظل حرية التجارة قيام المنشآت الاحتكارية وانتشارها .

د-ان الرسوم الكمركية لها كثير من العيوب والآثار الاقتصادية غير المرغوبة فهي تجبر المستهلك على دفع الضريبة وتفقد ثقة رجال الاعمال في الاوضاع الاقتصادية وتؤدي الى نقص ملموس في التجارة الدولية .

هـ-تحتاج سياسة الحماية الى تشريعات عديدة كثيراً مايترتب عليها آثار ونتائج اقتصادية فهي تحتاج الى ادارة حكيمة والى اعتمادات ضخمة والى عدد غير قليل من المتخصصين.

٢- سياسة الحماية :

يقصد بسياسة حماية التجارة الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير في حجم المبادلات الدولية او اتجاهها او تسويتها . والحماية هي مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

وان انصار حماية التجارة لايعترضون على ما لحرية التجارة من مزايا فهم يؤمنون بمزايا تقسيم العمل الدولي لكنهم يرون ان هناك اهدافاً اخرى للمجتمع ينبغي العمل على تحقيقها ولو ادى الامر الى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص ويقدمون الحجج الآتية :

أ- ضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها لان ذلك يساعد على بقاء الاموال داخل البلد . فالصناعة المحلية تمكن الدولة من الحصول على السلعة محلياً بدلاً من انفاق الاموال عند استيرادها .

ب- الحماية ضرورية لانها تمكن الدولة من انتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب وانقطاع وسائل التبادل الخارجي .

جـ- تؤدي الحماية الى توسيع الصناعة المحلية وزيادة الاستخدام وتقليل البطالة .

د- يعتقد انصار الحماية ان التعريفة الكمركية ضرورية لتعويض المنتج المحلي الفرق بين تكاليف الانتاج في الداخل والخارج .

هـ - يعتقد انصار الحماية انه ليس من مصلحة الدولة ان تتبع حرية التجارة في عالم تتبع معظم الدول فيه مبدأ الحماية . فأبتداء من الحرب العالمية الثانية قيدت معظم دول العالم تجارتها الخارجية وبوسائل متعددة .

و- ومن الحجج الاقتصادية التي نادى بها انصار الحماية هي حجة حماية الصناعات الناشئة وتتلخص في أن التكاليف الصناعية في مراحلها الاولى تكون مرتفعة لذلك يجب حمايتها من الصناعات الاجنبية العريقة حتى

تنخفض تلك التكاليف في المرحلة الثانية وعندئذ تستطيع الدول ازالة القيود الحمائية دون ان يصيبها ضرر وهي حجة نادى بها اول الامر الامريكي الكسندر هاملتون عام ١٧٩١ وأكملها الالماني فردريك ليست عام ١٨٤٠ .

ميزان المدفوعات Balance of Payment

هو سجل مختصر للمعاملات التجارية والمالية والنقدية كافة التي تتم بين المقيمين في بلد معين سواء أكانوا اشخاصاً ام مشروعات ام حكومة مع المقيمين في دول اخرى خلال مدة زمنية معينة هي السنة في العادة .

اهميـــة ميزان المدفوعات:

ان الغرض من ميزان المدفوعات هو اعلام الحكومة بالمركز الاقتصادي الخارجي للبلد ليساعدها ذلك في رسم سياساتها النقدية والمالية والتجارية .

تنظيم ميزان المدفوعات :

يتكون ميزان المدفوعات من جانبين احدهما يدعى الحساب الدائن وهو الجانب الذي تسجل فيه المعاملات الاقتصادية كافة التي تمكن الدولة من ان تتسلم ايرادات من العالم الخارجي ومن امثلة مايسجل في هذا الجانب قيم الصادرات من السلع الى الخارج والفوائد والارباح الناجمة من قروض واستثمارات المقيمين في الخارج ، وكذلك قيم خدمات النقل والتأمين التي يؤديها المقيمون الى الاجانب وغيرها .

أما الجانب الآخر فهو الحساب المدين وهو الجانب الذي تسجل فيه المعاملات الاقتصادية كافة التي تلتزم الدولة بموجبها ان تؤدي مدفوعات الى الخارج . ومن الامثلة التي تسجل في هذا الجانب قيم الاستيرادات من السلع وقيم خدمات النقل والسياحة التي يؤديها الاجانب للمواطنين وكذلك قيم الذهب المستورد وغير ذلك مما يترتب عليه من مدفوعات الى الخارج .

هيكل ميزان المدفوعات :

اذا ماأريد لميزان المدفوعات ان يكون اكثر من مجرد بيانات تبين حقوق الدولة على العالم الخارجي او حقوق العالم على الدولة واذا ماأريد له ان يكون اداة تحليل اقتصادية فانه ينبغي ان يصنف تصنيفاً آخر يمكن التمييز من خلاله بين اربعة انواع من الحسابات يختص كل حساب بنوع معين من المعاملات الدولية ، وهذه الحسابات هـي :

١- الحساب الجـاري

٢- حساب رؤوس الاموال

٣- حساب التحويلات من طرف واحد (*)

٤- حساب الذهب النقدي

وفيما يأتـي تعريف بكل من هذه الحسابات .

١-الحساب الجاري :

وتسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي وهو يتضمن:

أ-الحساب التجاري: ويتضمن تجارة السلع فقط ويطلق على السلع المسجلة فيه مصطلح الصادرات والاستيرادات المنظورة كما يطلق على الفرق بين قيمة هذا النوع من الصادرات وقيمة هذا النوع من الاستيرادات اصطلاح الميزان التجاري اي ان :

الميـزان التجـاري = الصادرات المنظورة -الاستيرادات المنظورة

(*) يضم حساب التحويلات من طرف واحد احيانا الى الحساب الجاري

ب – حساب الخدمات

ويطلق على الصادرات والاستيرادات من الخدمات مصطلح الصادرات والاستيرادات غير المنظورة ، والصادرات من الخدمات تشمل جميع الخدمات التي يؤديها المقيمون الى الاجانب كخدمات السياحة والنقل والتأمين وغيرها اما الاستيرادات من الخدمات فتشمل جميع الخدمات التي يؤديها الاجانب للمقيمين .

٢ – حساب رؤوس الاموال :

تسجل في هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتعلق بالملكية والديون وهو يتضمن الاسهم والسندات والعملات والودائع في البنوك والحوالات والقروض تحت الطلب وهو يتكون من قسمين حساب رؤوس الاموال الطويلة الاجل كالاستثمارات المباشرة في المصانع في الخارج وحساب رؤوس الاموال القصيرة الاجل والذي تسجل فيه كل مايستحق الدفع خلال مدة تقل عن السنة. كالودائع المصرفية والقروض تحت الطلب واذونات الخزينة.

٣ – التحويلات من طرف واحد :

وتسجل في هذا الحساب التحويلات من طرف واحد والتي تتم بدون مقابل ومثال هذه التحويلات هو الهدايا والهبات والتعويضات من قبل الافراد والحكومات سواء أكانت من الاجانب الى المقيمين ام من المقيمين الى الاجانب .

٤ – حساب الذهب النقدي :

للذهب اهمية خاصة بالنسبة لمعظم الدول بوصفه موجودات نقدية ولانه وسيلة دفع تتمتع بقبول عالمي ومادام الذهب مقبولاً عالميا فأن بأمكان اي بلد ان يحصل على اي نوع من العملة الاجنبيةعن طريق تصدير الذهب .

توازن ميزان المدفوعات

من الناحية النظرية يبنى ميزان المدفوعات على اساس نظام القيد المزدوج في مسك الدفاتر والذي يتضمن ان لكل عملية اقتصادية قيدين احدهما دائن والاخر مدين فعملية تصدير سلعه مثلاً تقود الى اجراء قيدين في ميزان المدفوعات قيد دائن (في الحساب الجاري) يسجل تصدير السلعة ذاتها وقيد اخر مدين بالقيمة نفسها (في حساب رأس المال) يسجل حركة رأس المال القصير الاجل او الذهب النقدي . وان بناء ميزان المدفوعات على هذا الاساس يعني ان يكون متوازناً دائماً اي ان المجموع الكلي لبنود الجانب الدائن لابد وان يتساوى تماماً مع المجموع الكلي لبنود الجانب المدين . لكن التساوي الحسابي بين الجانب الدائن والجانب المدين في ميزان المدفوعات ليس له اي مغزى اقتصادي وهو لايوضح شيئاً عن المركز الاقتصادي الخارجي للبلد لانه متحقق دائماً سواء كان المركز الاقتصادي الخارجي حسناً او سيئاً ، اذن ليس المهم ان يتساوى الجانب الدائن مع الجانب المدين لكن المهم هو الكيفية التي يتحقق بها مثل هذا التعادل اي ان المهم هو ماأذا كان ميزان المدفوعات مختلاً او متوازناً ليس من الناحية الحسابية بل من وجهة النظر الاقتصادية . ان توازن ميزان المدفوعات حسابياً لايعني بالضرورة ان كل حساب فرعي من حسابات ميزان المدفوعات كالحساب الجاري او حساب رؤوس الاموال او حساب الذهب يكون متوازناً اذ يمكن ان يكون كل حساب من هذه الحسابات الفرعية على انفراد في حالة فائض او في حالة عجز (اي ان الايرادات لكل حساب قد تزيد او تقل عن المدفوعات فيه) لهذا ومن اجل الوقوف على حالة المركز الاقتصادي الخارجي للبلد يتعين النظر ليس الى ميزان المدفوعات ككل انما الى الحسابات الفرعية للميزان وتحليل اسباب العجز او الفائض فيها . اذ من الممكن ان تكون الحسابات الفرعية في حالة اختلال كبير لكنها لاتظهر عند

النظر الى ميزان المدفوعات ككل لان هذه الاختلالات تقابل بأختلالات معاكسة في الحسابات الاخرى . لهذا فأن مصطلحات الفائض او العجز تستخدم في الواقع لتشير الى حساب فرعي او مجموعة من الحسابات الفرعية في ميزان المدفوعات وليس للميزان ككل .

معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

اذا كان هناك اختلال في ميزان المدفوعات اي عدم توازن فان الضرورة تدعو لمعالجة ذلك الاختلال بعدة وسائل منها :-

١- فالتقليديون (الكلاسيك) يعتقدون انه عندما يصاب ميزان المدفوعات بأختلال معين فأن هذا الاختلال سيولد عوامل من شأنها احداث تغيرات في الاسعار وهذه التغيرات في الاسعار ستترك آثاراً تؤدي وبشكل تلقائي الى اعادة توازن ميزان المدفوعات ووفق التحليل الآتـــي :-

عند انخفاض الاسعار في الداخل فأن ذلك يجعل السلع ارخص نسبياً من السلع المماثلة في الخارج وهذا الانخفاض في الاسعار يؤدي الى نتيجتين :

الاولى :- زيادة صادرات البلد لان السلعة اصبحت رخيصة مقارنة بالسلع في الخارج .

والثانية :- نقص استيرادات البلد من الخارج لان السلع في الخارج اصبحت اغلى نسبياً من السلع في الداخل . اي ستحصل زيادة في الصادرات ونقص في الاستيرادات وهذا يعني حصول فائض في الميزان التجاري الذي من شأنه ان يعمل على تصحيح ميزان المدفوعات .

٢- اما الفكر الحديث لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات فيتلخص بما يأتـــي :-

أ- اللجوء الى سياسة تغيير الانفاق العام من خلال السياسة المالية والنقدية ، فالسياسة المالية تشير الى تغيير النفقات الحكومية او الضرائب او كليهما فعند زيادة النفقات الحكومية او تخفيض الضرائب فأن هذا يؤدي الى زيادة الانتاج المحلي والدخل من خلال زيادة حجم الطلب الكلي وهذا يؤدي الى زيادة الاستيرادات وعلى العكس من ذلك عند تخفيض النفقات وزيادة الضرائب يقل الناتج والدخل وبالتالي تخفيض الاستيرادات وكذلك الامر بالنسبة للسياسة النقدية فعند زيادة عرض النقد تنخفض الفائدة فيزداد الاستثمار والدخل وهذا يؤدي الى زيادة الاستيرادات والعكس بالعكس .

ب- سياسة تغيير سعر الصرف (اي تخفيضه او رفعه) فعند تخفيض سعر الصرف يتحول الانفاق من السلع الاجنبية الى السلع المحلية لان تخفيض سعر الصرف يجعل السلع الاجنبية اغلى نسبياً من السلع المحلية . اما اذا رفع سعر الصرف فأن الانفاق يتحول من السلع المحلية الى الاجنبية لان السلع الاجنبية تكون في هذه الحالة ارخص نسبياً من السلع المحلية .

جـ- اتباع سياسة الرقابة المباشرة والتي تتألف من التعريفات الكمركية ونظام الحصص والقيود الاخرى على حركة السلع ورؤوس الاموال فعند فرض تعريفة كمركية عالية على سلعة معينة او مجموعة من السلع فأن ذلك من شأنه ان يقلل من استيرادها وبالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .

نموذج لميزان المدفوعات

الانموذج الآتي لميزان المدفوعات مركب بتصنيف ثنائي لجميع الفقرات الرئيسة التي تؤلف عادة حساب المعاملات الدولية للبلد . فهو من ناحية يوضح الحسابات المختلفة التي يتكون منها ميزان المدفوعات وبنوده وفقراته، ومن ناحية اخرى يبين ماأذا كانت كل فقرة من هذه الفقرات دائنة ام مدينة.

(نموذج لميزان المدفوعات)

أولاً : الحساب الجاري	مدين	دائن
١-الحساب التجاري		
أ-السلع المستوردة	×	
ب- السلع المصدرة		×
٢-حساب الخدمات		
أ-النقل		
١-مايقدم من قبل الاجانب من خدمات وسائط النقل .. الخ	×	
٢-مايقدم من قبل المقيمين للاجانب من خدمات وسائط النقل		×
ب - نفقات السفر		
١- في الاقطار الاجنبية	×	
٢-نفقات الاجانب في داخل البلد		×
جـ- الفوائد والارباح :		
١-المدفوعة للاجانب لقاء استثماراتهم في الداخل	×	
٢-المتسلمة من الخارج لقاء استثمارات المقيمين هناك		×
د-خدمات الصيرفة والتأمين :		
١-مايقدم من قبل المؤسسات الاجنبية	×	

	مدين	دائن
٢-مايقدم للاجانب من قبل المؤسسات المحلية		×
هـ- نفقات الحكومة :		
١-نفقات حكومة البلد في الخارج	×	
٢- نفقات الحكومات الاجنبية في داخل البلد		×
ثانياً : حساب رؤوس الاموال		
١-الطويلة الاجل :		
أ- شراء السندات المالية من الاجانب	×	
ب- بيع السندات المالية الى الاجانب		×
٢-القصيرة الاجل :		
أ-زيادة ارصدة البلد في الخارج	×	
ب-نقص ارصدة الاجانب في الداخل		
جـ - زيادة ارصدة الاجانب في الداخل		×
د - نقص ارصدة البلد في الخارج		
ثالثاً - التحويلات من طرف واحد :		
١-التحويلات الخاصة		
أ - تحويلات الاشخاص والمشروعات الى الخارج	×	

	مدين	دائن
ب-التحويلات المستلمة من الخارج		×
٢-تحويلات الحكومة :		
أ-المنح والتعويضات الممنوحة للبلدان الاخرى	×	
ب-المنح والتعويضات المستلمة من البلدان الاخرى		×
رابعاً -حساب الذهب		
١-الاستيرادات من الذهب	×	
٢-الصادرات من الذهب		×

كما ويمكن توضيح ميزان المدفوعات وبنوده وفقراته من خلال المخطط الآتي :-

مخطط ميزان المدفوعات

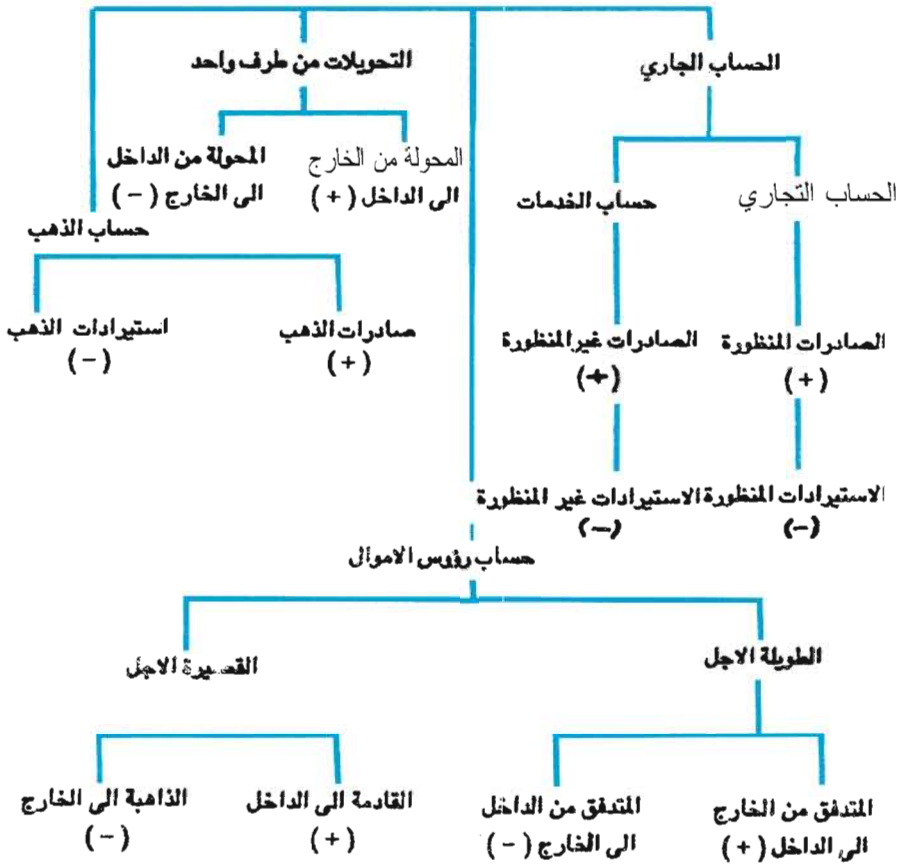

ملاحظة :

العلامة (+) تشير الى ان العملية تسجل في الحساب الدائن

العلامة (-) تشير الى ان العملية تسجل في الحساب المدين

تجارة العراق الخارجية

تؤدي التجـارة الخارجية في الاقتصاد العراقي دوراً هامـاً بجانبيها : الصادرات والاستيرادات . فالتطورات التي حصلت في حجم الصادرات العراقية وهيكلها لم تكن الا نتيجة للتغيرات التي طرأت على بنية الاقتصاد العراقي فقد ترك اكتشاف النفط وانتاجه تأثيراً مباشراً في الصادرات العراقية . وبعد ان ازدادت اهمية النفط في الاقتصاد العراقي واصبح المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي في البلد انعكست هذه الاهمية الكبيرة للقطاع النفطي بشكل بارز في صادرات العـراق ومن ملاحظة الجدول الآتـي (جدول رقم ٥) نجد ان الصادرات النفطية قد تراوحت بين ٩٧-٩٩٪ من مجموع الصادرات .

اما الصادرات غير النفطية والتي تتمثل في السلع الاستهلاكية الغذائية كالتمور والحبوب وغير الغذائية وبعض المواد الاولية كالصوف والجلود وبعض المواد الخام المصنوعة كالمنتجات النفطية والاسمدة والاسمنت فانها تشكل نسبة صغيرة من مجموع الصادرات تراوحت بين ١-٢٪ من مجموع الصادرات .

أما الاستيرادات في العراق فأن حجمها وهيكلها قد تطور ايضاً لان الاستيرادات تتأثر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان الاستيرادات العراقية تتكون من السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية ومن مستلزمات الانتاج لحاجة القطاع الصناعي لها وحاجة القطاعات الاخرى وكذلك من السلع الرأسمالية التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية بشكل رئيسي .

جدول رقم (٥) *

تجارة العراق الخارجية للمدة ٧٤ - ٨٠ بملايين الدنانير

السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	الصادرات المجموع	الاستيرادات	الميزان التجاري الصادرات - الاستيرادات
١٩٧٤	١٩٤٣,٠	٣٤,٤	١٩٧٧,٤	٩٠٥,٨	١٠٧١,٦
١٩٧٥	١٨٢٠,٠	٤٢,٨	١٨٦٢,٨	١٤٩١,١	٣٧١,٧
١٩٧٦	٢٢٧٣,٠	٤٦,٥	٢٣١٩,٥	١٣٧٢,٩	٩٤٦,٦
١٩٧٧	٣١٥١,٢	٤٦,٤	٣٢٠٠,٦	١٩٤٦,٩	١٢٥٣,٧
١٩٧٨	٣٢٦٢,٢	٧١,٢	٣٣٣٣,٤	٢٠٥١,٥	١٢٨١,٩
١٩٧٩	٦٣١٣,٤	٢٧,٩	٦٣٨٦,٣	٣٠٢٧,٨	٣٣٥٨,٥
١٩٨٠	٧٦٠١,٧	١٤٥,٣	٧٧٤٧,٠	٤٠٦٨,٩	٣٦٧٨,١

كما تتضمن تجارة العراق الخارجية المرور (الترانزيت) اذ تمر سلع بعض الدول عبر العراق الى دول اخرى . ومن ملاحظة الجدول (٥) نجد ان الميزان التجاري (الصادرات - الاستيرادات) هو في صالح العراق للمدة موضوع البحث . وتتميز التجارة الخارجية في العراق بسيطرة الدولة اذ يستحوذ القطاع العام على الجزء الاكبر منها وعلى سبيل المثال بلغت حصة القطاع العام من مجموع الاستيرادات عام ١٩٨٥ والبالغة ٢٢٦٦ مليون دينار مايقرب من ١٩٤٩ مليوناً وهي تشكل نسبة ٨٦٪ من مجموع

* المصدر : البنك المركزي العراقي ، نشرة البنك المركزي العراقي ، كانون الثاني - كانون الاول ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ص٨٨

الاستيرادات في حين بلغت حصة القطاع الخاص حوالي١١,٦٪ من مجموع الاستيرادات اما الباقي وقدره ٥٣ مليون دينار تقريباً فهو استيرادات القطاع المختلط .

اما الصادرات غير النفطية فقد بلغت حصة القطاع العام فيه حوالي ٤٠,٤ مليون دينار من مجموع الصادرات غير النفطية البالغة حوالي ٤٧ مليون دينار في حين لم تتجاوز صادرات القطاع الخاص ٦,٤ مليون دينار.

ميزان المدفوعات العراقي :

ميزان المدفوعات هو سجل مختصر للعلاقات الاقتصادية التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين العراقيين (افراداً ، شركات . حكومة) مع غير المقيمين (الاجانب) سواء كانوا على شكل افراد او شركات او حكومات . وهو يعكس الوضع الاقتصادي للعراق ، ومن ملاحظة الجدول رقم (٦) نجد ان الميزان التجاري (صادرات سلعية – استيرادات سلعية) هو في صالح العراق اذ ان صادرات العراق النفطية وغير النفطية البالغة (٧٧٤٧) مليون دينار يتجاوز مجموع استيراداته البالغة (٤٠٦٨,٩) مليون دينار لكن الملاحظ ان القسم الاكبر من الصادرات على شكل صادرات نفطية اذ شكلت عام ١٩٨٠ كما ورد في الجدول حوالي ٩٨٪ من مجموع الصادرات وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيسي على النفط . كما يظهر الجدول ان العراق يعاني من عجز في الخدمات أذ ان الاستيرادات من الخدمات تفوق الصادرات فيها . ومع ان العراق يعاني من عجز في الخدمات غير ان

الفائض في الميزان التجاري يغطي هذا العجز ولذا فأن ميزان الحساب الجاري هو في صالح العراق يقابل هذا الفائض عجز في حساب رأس المال والذهب النقدي ويلاحظ على الجدول وجود فقرة تدعى السهو والخطأ وهذه الفقرة هي اداة موازنة لان ميزان المدفوعات لاي بلـد يجب ان يكون متوازناً من الناحية الحسابية أي ان الجانب الدائن يجب ان يكون متساوياً مع الجانب المدين على الاقل من الناحية النظرية بسبب اتباع طريقة القيد المزدوج في حسابه لكن من الناحية العملية نجد ان محاسبي ميزان المدفوعات لايستطيعون الحصول على البيانات الكاملة عن جانبي كل عملية تتم مع الخارج لذا نجدهم يلجأون الى التقدير من واقع بيانات احصائية مستقلة كتقارير الكمارك عن الصادرات والاستيرادات المنظورة وتقارير البنوك وهذا التقدير من شأنه ان يترك مجالاً لعدم التوازن بين الجانب الدائن والجانب المدين لذا فانهم يدخلون فقرة للموازنة تدعى الخطأ والسهو وهذه الفقرة تتكفل بتحقيق المساواة بين الجانبين .

جدول رقم (٦)

ميزان المدفوعات العراقي

لـــسنة ١٩٨٠ بملايين الدنانيـــر

الفقـــرات	دائن	مدين
أ-السلع والخدمات		
١-الصادرات -السلع أ-النفطيـة	٧٦٠١,٧	
ب-غير النفطية	١٤٥,٣	
مجموع الصادرات - السلع	٧٧٤٧,٠	
٢-الاستيرادات - السلع		- ٤٠٦٨,٩
الميزان التجاري	٣٦٧٨,١	
٣-الصادرات - الخدمات	١٢٠٢,٣	
٤-الاستيرادات -الخدمات		- ١٣٣٩,٧
صافي الخدمات		- ٣٧,٤
صافي السلع والخدمات	٣٦٤٠,٧	
ب-المدفوعات التحويليـة		- ١٧٦,٢
صافي الحساب الجاري (أ + ب)	٣٤٦٤,٥	

الفقـــرات	دائـن	مديـن
جـ-رأس المال والذهب النقدي (١+٢+٣)		- ٣٩٥٦,١
١-القطاع غير النقدي	٧٨٦,٥	
رأس المال الخاص	٤٧,٠	
رأس المال الرسمي	٧٣٩,٥	
٢-وضعية حقوق السحب الخاصة	—	
٣-القـطاع النقـدي		- ٤٧٢٤,٦
البنـك المركزي		- ٤٣٠٧,٠
الموجودات الاجنبية		- ٤٣٣٨,٦
المطلوبات الاجنبية	٣١,٦	
البنوك التجارية		- ٤٣٥,٦
الذهب النقدي (الزيادة-)		- ٣٧,٧
الموجودات الاجنبية (الزيادة-)		- ٤٦٣,٣
المطلوبات الاجنبية	٦٥,٤	
صافي السهو والخطأ	٤٩١,٦	

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، نشرة البنك المركزي العراقي - كانون الثاني - كانون الاول ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ص٨٨

اسئـلة الفصـل الثانـي

س١ وضح اسباب قيام التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ؟

س٢ بماذا يتميز التاجر عن غيره من البائعين والمشترين ؟

س٣ لماذا يفرد باب خاص في الاقتصاد للتجارة الخارجية ؟

س٤هـل هنـاك دول تستطيـع العيش مكتفيـة ذاتياً ولمـاذا؟

س٥ هل ان هناك مكاسب في التجارة الخارجية وبماذا تتمثل ؟

س٦ماالفرق بين نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية وايهما اكثر تفسيراً للواقع ؟

س٧ لماذا يعد الصرف في ظل قاعدة الذهب ثابتاً؟

س٨ أيهما افضل في السياسة التجارية سياسة حرية التجارة ام سياسة الحماية ولماذا؟

س٩ لماذا سمي ميزان المدفوعات بهذا الاسم واذا كان هذا الميزان متوازناً من الناحية الحسابية فلماذا يقال ان هناك عجزاً او فائضاً فيه ؟

س١٠ مالذي يميز تجـارة العـراق الخارجيـة ؟

س١١ صحح العبارات الآتية ان وجد فيها خطأ :

أ- يقصد بالتجارة الخارجية مبادلة السلع والخدمات .

ب-التجارة الخارجية وسيلـة لزيادة الناتـج القومـي .

جـ-ان قيام التجارة بين الدول وفقاً لنظرية الميزة النسبية ان تتمتع الدولة بميزة مطلقة في انتاج السلعة التي تصدرها .

د- الميزان التجاري سجل للصادرات السلعية والخدمية مطروحاً منها الاستيرادات المنظورة .

س١٢ علل مايأتـــي :

أ- تعد التجارة الخارجية احدى وسائل قوة وعظمة الدولة .

ب- من وظائف سوق الصرف الوظيفة الائتمانية .

جـ- شيوع استخدام تعويم العملة في الوقت الحاضر.

د- يعكس ميزان المدفوعات للحكومة حالة المركز الاقتصادي الخارجي للبلد .

نشاط :

- نظم قائمة بأسماء عملات دول العالم.
- نظم جدولين أحدهما لصادرات العراق وآخر لاستيراداته.

الفصل الثالث
المالية العامة
Public Finance

علم المالية

مفهومه ، اهميته

كان مفهوم المالية العامة قديماً يعني انه العلم الذي يتناول بالبحث نفقات الدولة وايراداتها ، اي تحليل الحاجات العامة والوسائل التي يتم بها اشباع هذه الحاجات . والحاجات العامة انها حاجات جماعيةينتج عن اشباعها بواسطة الدوله منفعة عامة لحساب المجموع . وهذه الحاجات تختلف كماً ونوعاً من بلد لآخر، اذ ان الأساس الذي تستند اليه الدولة في تحديد الحاجات العامة الحاضرة منها والمستقبلة هو المنفعة العامة .

اما مفهوم علم المالية العامة حديثاً فهو العلم الذي يتناول بالبحث كل ما يتعلق بنشاط القطاع العام . وانه ذو صلة وثيقة بالنظرية الاقتصادية ، فقد تأثرت المالية العامة كثيراً بالفكر الاقتصادي الحديث الذي ينبع من نظرية كينز العامة للعمالة والفائدة والنقود ، اذ اصبح بأستطاعة الدولة ان تكيف مستويات الانفاق العام والايرادات العامة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة .

وعلى هذا فأن أهمية علم المالية العامة لم تعد مجرد دراسة لجباية الاموال وانفاقها في الاغراض العامة بل اصبح يتناول بالبحث تكييف مستويات الانفاق العام والايرادات العامة للوقوف على النشاط الاقتصادي القومي ومراقبته وما يستتبع ذلك من آثار اقتصادية .

علاقة علم المالية العامة بالعلوم الاخرى

تختص العلوم الاجتماعية بدراسة نواحي السلوك الانساني وان كل فرع منها يتناول جانباً من جوانبها السياسية والاقتصادية والفنية والقانونية والاجتماعية . وبغية توضيح الروابط بين علم المالية العامة والعلوم الاخرى سنتناول بأيجاز دراسة هذه العلاقة بالعلوم الرئيسة الأخرى .

فعلاقة علم المالية بعلم الاقتصاد يتمثل بكونه فرع من فروع علم الاقتصاد يرمي الى اشباع الحاجات الانسانية فهو يتناول بالبحث استغلال الموارد المحدودة لاشباع الحاجات المتعددة . وكما كان من وظائف الدولة اشباع حاجات مواطنيها فأن الألمام بمبادىء الاقتصاد يعد شرطاً اساسياً لتفهم موضوعات المالية العامة ، فالضرائب ، والانفاق الحكومي والقروض العامة تعد كلها ادوات مالية واقتصادية في آن واحد تستخدمها الدولة في توجيه الاقتصاد للتأثير في مستوى الدخل القومي ومجرى النشاط الاقتصادي .

أن علاقة المالية العامة بالعلوم السياسية علاقة قوية لان النظام المالي للدولة يرتبط بنظامها السياسي ارتباطاً قوياً فهو يتأثر به ويؤثر فيه . فالاوضاع الدستورية والادارية لها أثرها في مالية الدولة العامة ، ذلك ان النفقات العامة والايرادات العامة تختلف حسب ما اذا كانت الدولة ذات نظام اداري مركزي او لامركزي كما ان الظروف المالية لها اثر هام في اوضاع البلد السياسية فكم من بلد فقد استقلاله السياسي وتعرض لنشوب الثورات والقلاقل بسبب ارتباك ماليته العامة . يضاف الى ذلك ان وضع ميزانية الدولة يعد عملاً سياسياً لان الحكومة تترجم سياساتها عن طريق الاعتمادات التي تدرجها فى الميزانية من ايرادات ونفقات اذ يتضح منها ان كانت تميل الى الاقلال من التفاوت في توزيع الدخول والثروات او زيادة التسليح او الاقلال منه .

وعلاقة المالية بعلم القانون تتضح في ان الاجراءات المالية توضع بصيغ تشريعية . وان القانون هو اداة التنظيم الاساسية لوضع القواعد الواجب الاخذ بها في الميادين المختلفة ويضمنها الميدان المالي ، وان كلاً منها يرمي الى دراسة كيفية تحقيق العدالة بين الافراد وتحقيق التوازن بين مصالحهم الخاصة ومصالح المجتمع العامة فضلاً عن ان المسائل المالية العامة تستلزم تشريعاً قانونياً . فالضريبة تفرض بقانون كما انه لابد من قانون حتى تعقد القروض او تصدر الميزانية .

وعلاقة المالية العامة بعلم الاخلاق فهي ان كثيراً من الامور التي تتضمنها السياسة العامة لها احكام قيمية تمتد جذورها الى ميادين الفلسفة والاخلاق فالحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات لابد له من التعرض لاحكام استندت في مجموعها الى مبادئ الاخلاق والفلسفة عامة .

وصلة المالية العامة بالمحاسبة أن كثيراً من موضوعات المالية العامة وخاصة الضرائب تتطلب الالمام بأصول المحاسبة والمراجعة وفنونها من استهلاك وجرد واحتياطيات ومخصصات وعمل الحسابات الختامية والميزانية العمومية للمنشآت التجارية والصناعية . وتعد المحاسبة القومية اداة اساسية تستعين بها الحكومة في رسم سياستها المالية . ويزداد الارتباط بين المالية العامة والمحاسبة كلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وشاركت في المشروعات الانتاجية المختلفة مما يستدعي نشر ميزانيات تجارية لهذه المشروعات .

وعلاقة علم المالية العامة بعلم الادارة ان الترابط وثيق بينهما ويتضح هذا الترابط من اهتمام الادارة في بلورة الصيغ والاساليب العلمية التي تضمن ادارة اي مرفق من مرافق الحياة الاقتصادية المالية بغية تسهيل انجاز الفعاليات الاقتصادية والمالية بكفاءة لتحقيق الاهداف المرجوة .

وعلاقة علم المالية العامة بالتاريخ ان علم التاريخ يزود الباحث بمعلومات تساعد على استخلاص النتائج الصحيحة وتفسير الكثير من الظواهر الاقتصادية والمالية المعاصرة من خلال اطلاعه على تطور النظم المالية والاقتصادية عبر التأريخ .

وعلاقة علم المالية العامة بعلم الاجتماع علاقة وثيقة قائمة على اساس التأثير المتبادل بينهما فالعلماء يعتقدون ان المالية والاقتصاد والاخلاق والمعتقدات وغيرها من انواع السلوك الاجتماعي ظواهر مترابطة ومتداخلة وان التأثير فيما بينها متبادل وان دراستها بشكل منفصل يؤدي الى نتائج ناقصة فتوزيع الدخول بين فئات المجتمع وفرض الضرائب امثلة حية للعلاقة بين علم المالية العامة والظواهر الاجتماعية .

وعلاقة علم المالية العامة بالأحصاء ان علم المالية العامة يستعين بعلم الاحصاء لما يقدمه من بيانات وارقام لمعرفة حجم الدخل القومي وتوزيع الثروة بين فئات المجتمع وعدد السكان ودخولهم وتوزيعهم على الحرف المختلفة وتوزيعهم في المناطق الجغرافية وحالة ميزان المدفوعات ومقدار الضرائب والرسوم وغيرها من البيانات الاحصائية التي لها اهميتها عند وضع ميزانية ورسم السياسة الاتفاقية التي تستخدمها الدولة لزيادة الدخل القومي او اعادة توزيعه .

خصائص المالية العامة

المالية الخاصة والمالية العامة

يقصد بالمالية الخاصة مالية القطاع الخاص التي تتضمن مالية الافراد والمشروعات الفردية والشركات بانواعها. فدخل الفرد يحدد مقدار مايستطيع

الفرد انفاقه اذ ينبغي ان يتعرف على ايراده اولاً ومن ثم ينفق في حدوده ، وان قدرة الفرد على زيادة ايراداته محددة ، كما ان الفرد يقوم بتوزيع انفاقه على السلع والخدمات رغبة منه في مضاعفة اشباعه الكلي من وحدات دخله ويتبع الفرد في انفاقه معياراً ذاتياً للمنفعة الشخصية . كذلك ينفق الفرد عادة في شؤون ذات نتائج عاجلة ملموسة ، وانه يضطلع بمشروعات الهدف منها تحقيق الربح . فاذا رأى ان تكاليف مشروعه تزيد على سعر البيع فانه يمتنع عن انتاج السلعة .

اما المالية العامة فيقصد بها مالية السلطة العامة او مالية القطاع الحكومي ، ومن خصائصها:

١-ان الدولة تقرر اولاً اوجه الانفاق المختلفة التي يجب عليها ان تقوم بها. وفي ضوء هذه النفقات تقوم بتهيئة الاموال اللازمة لتغطيتها ، اي ان الدولة تقوم بتدبير ايراداتها على اساس ماتقرره من نفقات .

٢- للدولة وسائل عديدة فاعلة في سبيل تدبير شؤونها المالية . فالدولة تلجأ عادة في هذا الخصوص الى استخدام مالها من سلطة الامر والنهي والاجبار التي تتفرع عن حقها في السيادة كالتجائها الى الضرائب للحصول على ماتحتاج اليه من ايرادات .

٣-ان الاغراض التي يسعى الى تحقيقها نشاط قطاع الدولة هو تحقيق المنفعة للصالح العام . فالهيئات العامة لاتسعى اساساً الا الى تحقيق المنفعة للصالح العام دون ان يكون الربح رائداً لتصرفاتها ، فكثيراً ماتقوم هذه الهيئات بالانفاق على مشروعات لايعد عائدها مؤكداً او التي لاتحقق عائداً الا بعد مدة طويلة من الزمن . وما يبرر قيام الدولة بمثل هذه المشروعات يعود الى بعض الاعتبارات الاجتماعية والثقافية.

موضوعات المالية العامة :

عند دراسة علم المالية العامة ينبغي ان نتناول اربعة موضوعات رئيسة هي : الحاجات العامة ، النفقات العامة ، الايرادات العامة ، الميزانية العامة .

أولا : الحاجات العامـة

تنشأ مع وجود الانسان ووجود المجتمع حاجات عديدة يحس كل فرد من افراد المجتمع بضرورة اشباعها منها حاجات فردية كالحاجة الى المأكل والملبس والمأوى وخدمات الاطباء والمحامين والمهندسين ، واخرى جماعية اذ يشعر افراد المجتمع بحاجتهم الى حماية انفسهم واسرهم واموالهم ، وهم بحاجة الى حماية بلادهم من الاعتداء الاجنبي وكذلك حاجتهم الى القضاء للفصل في منازعاتهم ... الخ

ان مثل هذه الحاجات تسمى بالحاجات الجماعية لانها لاتوجد الابوجود المجتمع ولانها تهم الافراد في مجموعهم . ومن المتعذر على كل فرد من افراد المجتمع ان يسعى بمفرده لاشباعها اما لانه لايقوى على ذلك واما لانه لايستطيع ان يحققها بمفرده . وازاء هذا القصور من جانب الفرد كان لزاماً ان يعهد بمهمة اشباع تلك الحاجات الجماعية الى الهيئات العامة : الدولة ، الهيئات المحلية ، ويقصد بهذه الهيئات تلك الوحدات الادارية التي تتمتع بالشخصية المعنوية وتباشر في نطاق جزء معين من الدولة اذ تقوم بأشباع حاجات كثيرة في صورة الخدمات الصحية وخدمات النقل والبريد والتعليم وتوزيع المياه والانارة وغير ذلك من الخدمات . وهذه الحاجات التي يتم اشباعها من قبل الدولة او الهيئات العامة والتي يترتب على اشباعها منفعة جماعية تسمى بالحاجات العامة . فأشباع الحاجة للرعاية الصحية يقدم منفعة جماعية اي ان مجموع افراد المجتمع بغض النظر عن ذواتهم

وصفاتهم سيحصلون على قدر من هذه الرعاية وبذلك تتحقق منفعة جماعية في تكوين مجتمع صحيح البنية . وكذلك اشباع الحاجة للتعليم يقدم منفعة في تكوين مجتمع متعلم . وأيصال ماء الشرب الى قرية مايقدم اشباعاً جماعياً ، ولكن تقديم الدولة اي اشباع لفرد من افراد المجتمع محدد بذاته وصفته لايحقق الاشباع الجماعي ويبقى اشباعاً فردياً وعلى هذا فأن اهم صفة للحاجة العامة هي صفة المنفعة الجماعية على اشباعها .

دور الدولة في اشباع الحاجات العامة

تختلف الحاجات العامة من دولة الى اخرى وقد تختلف في الدولة الواحدة من عصر الى اخر تبعاً لاختلاف فلسفتها وسياستها الاجتماعية والاقتصادية فلم يعد ينظر الى الدولة في ظل نظام الحرية الاقتصادية على ان مهمتها تقتصر على تهيئة الجو الملائم للنشاط الخاص لكي يعمل في اطمئنان واستقرار ، اي القيام ببعض الخدمات ذات الطابع الجماعي كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقيام ببعض الاشغال العامة التي لايقدم الافراد على القيام بها لانها لاتأتي بربح مع اهميتها لحياة المجتمع ، وأنما اصبحت تؤدي دوراً كبيراً في تنظيم وتوجيه شؤون المجتمع نتيجة مجرى الاحداث الاقتصادية في العالم خصوصاً بعد الازمة الاقتصادية الكبرى التي اجتاحت معظم دول العالم (١٩٢٩-١٩٣٣) أذ اخذت تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بتوجيه الاقتصاد الوطني لزيادة الدخل القومي ومواجهة الازمات الاقتصادية .

فالوسائل المالية التي وجدت وتطورت اساساً لتحقيق تغطية النفقات العامة وهي الرسوم والضرائب والقروض والاصدار النقدي .. الخ يمكن تحويلها من غرضها الاصلي واستعمالها لتحقيق تدخل الدولة في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي ساعية الى اصلاح سوء توزيع الدخول

والثروات في النظام الرأسمالي او لتحطيم الاحتكارات او لمحاربة التضخم وارتفاع الاسعار بل وذهبت الدولة في حالات اخرى الى تولي الانتاج بنفسها .

ثانياً : النفقات العامة : Public Expenditure

مفهوم النفقات العامة :

النفقات العامة هي المبالغ النقدية التي يقوم بأنفاقها شخص معنوي من أجل تحقيق النفع العام اي اشباع حاجة عامة . ومن التعريف المذكور يمكن تحديد النفقة العامة بثلاثة عناصر هي :-

١- طبيعة المبالغ المنفقة (صرف مبلغ من النقود)

تتبع الدولة بصفة عامة طريق الانفاق النقدي لتحقيق اشباع الحاجات العامة فقد يدفع مبلغ من النقود لشراء السلع والخدمات التي تحتاج اليها الهيئات العامة للقيام بأدارة احد مرافقها العامة كالتعليم او الصحة مثلاً مما يستلزم الحصول على بنايات للمدارس او للمستشفيات واستخدام المعلمين والاطباء والممرضات وغير ذلك من الامور التي يتطلبها مرفقا التعليم والصحة وقد تصرف هذه المبالغ على شكل اعانة نقدية الى الافراد كالتي تعطى الى العمال العاطلين واعانات العجز والشيخوخة كما قد تدفع الاعانات الى بعض المشروعات الاقتصادية او الاجتماعية لتشجيعها على تحقيق اهدافها .

٢- ان تكون النفقة صادرة من شخص معنوي عام :

ينبغي في النفقة العامة ان يتم انفاقها من قبل شخص معنوي عام كقيام وزارة الصحة بأنفاق مليون دينار لبناء مستشفى . بمعنى ان النقود المنفقة يتم صرفها من خزانة الدولة لاشباع حاجات عامة .

وبناء على ذلك لاتعد المبالغ النقدية التي ينفقها الافراد او الشركات بمحض ارادتهم دون ان تربطهم أية علاقة انفاقية بالدولة نفقة عامة .

٣- ان يكون الغرض من الانفاق اشباع حاجة عامة :

لكي تتم للنفقة صفتها العامة يجب ان تخصص لتحقيق منفعة عامة اي ان الغرض او القصد من الانفاق هو اشباع حاجة عامة وليس تحقيق مصلحة خاصة . اذ يفترض عندما تقرر السلطة المختصة انفاق مبلغ معين انها رأت ان هذا الانفاق يحقق المنفعة العامة اذ ان الصالح العام هو المعيار الذي يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد النفقات وتعيين الاوجه المخصصة لها .

وقد تعددت اغراض النفقات فبعد ان كانت الدولة لاتهدف من وراء انفاقها العام الا الى مجرد تسيير المرافق العامة التقليدية اصبحت الآن تستخدم هذه النفقات لتحقيق تدخلها في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ضوابط او محددات النفقات العامة :

بعد ان تحدد الدولة المجالات او المرافق التي ستقوم بالانفاق عليها تقوم بتوزيع نفقاتها على هذه المرافق طبقاً لضوابط معينة لتحقيق اكبر قدر من المنافع للمجتمع في ضوء فلسفة معينة بأقل التكاليف والعمل على ضغط تكاليف المرافق العامة بما يمنع التبذير والاسراف . وبناء على ذلك يضع كتاب المالية العامة بعض المبادىء التي من شأنها ضبط النفقات العامة واحكام توجيهها للاغراض المخصصة لها وهذه الضوابط هـي :

١- العمل على تحقيق اكبر قدر من المنافع :

بمعنى ان تتجه النفقات العامة الى تحقيق اكبر قدر من المنفعة بأقل نفقة

ممكنة . وان النفع الذي يستهدفه الانفاق العام يتضمن النفع الاجتماعي والنفع المادي . فمبدأ المنفعة الاجتماعية هو هدفها وغايتها ، فكل نوع من الانفاق يحقق اكثر منفعة اجتماعية يتقدم على غيره .

٢- الاقتصاد في الانفاق :

يجب على السلطات القائمة ان تتجنب تبذير الاموال العامة وان تتم ادارة المرافق القائمة بأقل التكاليف ، ذلك ان تبذير الاموال العامة يضعف قدراً من الثقة العامة في مالية الدولة وبالتالي قد يؤدي الى تبرير فكرة التهرب من الضرائب .

٣- الترخيص بالانفاق :

ومعنى ذلك ان الانفاق تقرره السلطة التشريعية مثله في ذلك مثل الايرادات العامة التي تقرر بقانون والعلاقة بين الايرادات والنفقات علاقة وثيقة تعمل السلطة العامة على ايجاد نوع من التوازن بين آثار الانفاق الايجابية واثار الايرادات السلبية .

انواع النفقات العامة :

تتخذ النفقات العامة صوراً متعددة ومتنوعة تبعاً لتزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة . وتنقسم النفقات العامة من الناحية النظرية الى انواع متعددة نظراً لطبيعتها او لتكرارها الدوري او لنوع الهيئة القائمة بها او لآثارها الاقتصادية او تأثيرها في الثروة العامة او للاغراض التي ترمي اليها او للشكل الذي تتخذه او غير ذلك تبعاً للزاوية التي يمكن النظر من خلالها الى هذه النفقات . علماً ان هذه التقسيمات تتداخل فيما بينها فمثلاً النفقة الفعلية قد تكون عادية او غير عادية ... الخ وفيما يأتي تقسيم للنفقات العامه من حيث طبيعتها :

١- النفقات العادية والنفقات غير العادية (النفقات الادارية)

وهذا التقسيم قائم على اساس تكرار النفقة بصفة دورية . فالنفقات العادية هي تلك التي تظهر بصفة دورية محددة مثل الرواتب والاجور وفوائد الدين العام . اما النفقات غير العادية فهي تلك النفقات التي لاتتكرر بصفة دورية والتي لاتظهر في أغلب الاحوال الا من وقت الى آخر مثل نفقات الحرب ، ونفقات مكافحة بعض الآفات الزراعية ، ونفقات درء الفيضان . اما بالنسبة للنفقات الرأسمالية فلم يعد ينظر اليها كنفقات غير عادية او استثنائية كنفقات الانشاء والتعمير والاستثمارات .

٢- النفقات الفعلية والنفقات الناقلة (التحويلية) :

ويقصد بالنفقات الفعلية هي النفقات التي تصرف في مقابل حصول الهيئات العامة على سلع او خدمات مثل العمل الذي تدفع عنه الاجور او الرواتب والسلع التي يدفع عنها الثمن . وعلى هذا تعد النفقات دخولاً حقيقية لمن حصلوا عليها في مقابل ماقدموه للدولة من عمل او سلع او خدمات

اما النفقات (الناقلة) او التحويلية وهي النفقات التي لاترتبط بحدوث اية زيادة مباشرة فيما تحصل عليه السلطة القائمة به من سلع او خدمات .

وان كل مايحدث في الواقع انما هو نقل او تحويل جانب من القدرة الشرائية من ايدي بعض المواطنين (دافعي الضرائب بالذات) الى ايدي فريق آخر من المواطنين (المستفيدين من الانفاق العام). وتؤدي النفقات الناقلة الى اعادة توزيع الدخل القومي بطريق غير مباشر مثل المساعدات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي ضد الشيخوخة او البطالة او الاعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة بغرض تخفيض اسعار بيعها والاعانات التي تمنح لبعض الجمعيات الخيرية او الثقافية... الخ.

٣- النفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة

وهذا التقسيم قائم على اساس آثار النفقات العامة الاقتصادية . فالنفقات المنتجة هي تلك النفقات التي تجلب ايراداً مالياً مباشراً للدولة كالنفقات التي تصرف على مشروعات الخطوط الجوية والسكك الحديد . اما النفقات غير المنتجة فهي تلك النفقات التي لاتجلب ايراداً مالياً للدولة كنفقات أقامة السدود والخزانات ونفقات انشاء صيانة الطرق العامة التي لا تأتي بدخل لان الدولة لاتستحصل مقابلاً من المنتفعين بها . غير ان هذه النفقات تكون منتجة بطريق غير مباشر في الاجل الطويل لانها تؤدي الى تهيئة الظروف اللازمة لازدهار الحياة الاقتصادية .

ظاهرة ازدياد النفقات العامة :

استرعت اهمية ظاهرة ازدياد النفقات العامة انظار علماء الاقتصاد والمالية العامة حتى اصبحت هذه الظاهرة احدى السمات المميزة للمالية العامة اذ تجد ان النفقات العامة في اتجاه مطرد نحو الزيادة سواء أكان ذلك على مستوى ميزانيات الدول الاعتيادية ام ميزانيات الهيئات المحلية الاقليمية منها والبلدية والقروية وذلك لوجود اتجاه عام نحو ازدياد اوجه نشاط الدولة . ومن الاطلاع على احصاءات الدول المختلفة نجد ان هذه الاحصاءات تؤكد وجود هذا الاتجاه ، ففي فرنسا مثلاً ازدادت النفقات العامة بمليارات الفرنكات وفي المملكة المتحدة بملايين الجنيهات .

ودراسة هذه الظاهرة ومعرفة اسبابها من الاهمية بمكان اذ يترتب على ازدياد النفقات العامة ضرورة زيادة الايرادات العامة ، وقد عزا بعض الاقتصاديين ان ازدياد النفقات العامة يرجع الى ازدياد الثروة وعزا آخرون الى كيفية توزيع الثروة لا الى ازديادها فحسب ، ووجد آخرون في كل رأى من الاراء السابقة جانباً من الحقيقة فعللوا ازدياد النفقات العامة بها جميعاً. ويمكن ان نجمل اهم اسبابها بوجه عام بما يأتـي :

١- اتساع نشاط الدولة :

ان التطور الذي طرأ على فلسفة الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من كونها دولة حارسة اي ان دورها مقتصر على الجيش والأمن والقضاء والجوانب الدبلوماسية الى دولة متدخلة ثم الى دولة منتجة ودولة اشتراكية ادى الى زيادة الاعباء الملقاة على عاتق الهيئات العامة . فقد ازدادت نفقات الدولة لمواجهة اعباء الوظائف الجديدة التي عهد بها اليها . فحلول الدولة محل النشاط الخاص زاد بصورة ضخمة في القرن الحالي مع تطور الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية للدولة الحديثة وبذلك اتسعت وظائف الدولة في صور متعددة افقياً وعمودياً . فاتسعت وظائفها افقياً كأحلال المدارس والمعاهد التعليمية العامة محل المدارس والمعاهد الخاصة وحلت المواصلات الحكومية محل المواصلات الخاصة .. الخ . ومع تطور الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية للدول الحديثة فقد تباين هذا التوسع من دولة الى اخرى .

اما بالنسبة للتوسع الرأسي في وظائف الدولة فأن الدول الحديثة تقوم على نحو مستمر بتحسين الخدمات التي توفرها للمجتمع فمرفق الدفاع مثلاً طرأت عليه تغييرات جوهرية بقصد تحسينه وزيادة كفاءته مثل تزويد الجيوش بالمهمات والعتاد الحديث وتقديم الاعانات لمصابي المعارك الحربية وتعويض عوائل المحاربين وكذلك بالنسبة للتعليم فقد توسعت الحكومات في انشاء المدارس والمعاهد المختلفة وأتاحت الفرص للجميع للافادة منه بالمجان او بأقل التكاليف وكذلك التطور الكبير في الطرق والخدمات الصحية وتقدم العمران وزيادة نفقات الدولة على مختلف مرافقها .

٢- التقدم العلمي والفني :

أدى التقدم العلمي والفني الى زيادة تكاليف الخدمات العامة بطريق غير مباشر فأستخدام الآلات والمعدات الحديثة يتطلب مستوى مرتفعاً من التكوين والتدريب الفني كذلك ، فالتقدم العلمي والفني بما يؤدي اليه من تحسين في مستوى معيشة السكان يزيد الاعباء العامة .

وخالص القول أن هذا التقدم ادى الى أزدياد النفقات العامة لان مرافق الدولة ودوائرها أخذت بفضل هذا التقدم تستخدم أجهزة كثيرة كالهاتف والمذياع ومكيفات الهواء والسيارات . . . الخ .

٣- الحروب :

كانت نتيجة الحروب ان زادت النفقات العامة زيادة ضخمة ويرجع ذلك الى حد كبير الى زيادة تكاليف الحروب لدرجة ان كثيراً من الدول الغنية خصصت لها مايزيد على نصف ناتجها القومي خلال الحرب العالمية الثانية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً وانكلترا .

ان الاعباء المالية التي تحدثها الحروب جسيمة سواء قبل وقوعها ومايتبع ذلك من وجوب تعمير ماخلفته الحروب من خراب ودمار ومد يد العون لمن تركتهم من الارامل والايتام ، وهناك المعاشات الدائمة التي تقرر للمحاربين القدماء وجرحى الحرب وكذلك اعباء الدين العام الذي عقدته الدولة بمناسبة الحروب . وباختصار يمكن ان نقول ان الحروب تؤدي الى زيادة النفقات العامة سواء أكان عند الاستعداد لها او القيام بها او تصفية آثارها .

٤- زيادة الثروة ونمو الدخل القومي :

ان أزدياد الثروة عامل اساس لنمو النفقات العامة وترجع اهميتها الى ان زيادتها تساعد على زيادة الدخل ومنه تغترف الدولة ما تحتاجه من اموال في صورة ضرائب ورسوم ... الخ هذا من جانب ، ومن جانب آخر فأن ازدياد الدخل يساعد على رفع مستوى المعيشة وهذا بدوره يعمل على نمو النفقات العامة وبخاصة نمو مرتبات موظفي الدولة واجور عمالها .

ومن الملاحظ في كثير من الدول ان زيادة الثروة العامة ونمو الدخل القومي فيها يشجع حكوماتها على التوسع في الانفاق لوفرة الاموال اللازمة لتغطية انفاقها فبوسعها ان تفرض ضرائب جديدة او رفع اسعار الضرائب دون ان تلاقي معارضة من دافعيها ما داموا ينعمون برخاء العيش وسعة الدخل وان التوسع في الانفاق تنعكس آثاره في زيادة الثروة ونمو الدخل .

٥- سهولة الاقتراض :

نظراً للتسهيلات التي طرأت على طرق اصدار القروض العامة واعفاء فوائد هذه الديون من الضريبة ووضع جوائز اليانصيب ومكافآت التسديد وعدم قابلية الحجز وصدور سندات القرض بفئات بسيطة يشجع صغار المدخرين على شرائها ادى كل ذلك الى امكانية حصول الدول على الاموال متى شاءت . وعلى هذا فقد اسهمت أعباء الدين العام كثيراً في زيادة النفقات العامة .

٦- الاصدار النقدي الجديد :

تلجأ العديد من الدول في اثناء الحروب والأزمات الاقتصادية الى اصدار النقود الالزامية والاسراف او المبالغة في اصدارها الى الحد الذي تتجاوز فيه مايجب ان تحتفظ به الدول من غطاء لعملتها الورقية مما يؤدي الى حصول التضخم النقدي الذي ينشأ عنه انخفاض في قيمة النقود وارتفاع في الاسعار وبالتالي يزداد حجم النفقات العامة .

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :

من الملاحظ ان النفقات العامة تمثل في معظم الدول نسبة مرتفعة من الدخل القومي . ولذا فأن لهذه النفقات تأثيراً كبيراً على كيان المجتمع حتى اصبحت تستخدم وسيلة للتدخل والتوجيه في مختلف الظروف .

ويمكن ان ننظر الى آثار النفقات العامة من نواح متعددة آخذين بنظر الاعتبار طبيعة هذه النفقات والهدف الذي ترمي الى تحقيقه وطبيعة الايرادات اللازمة للتمويل والوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد وسنتناول الآثار الاقتصادية للنفقات العامة بأيجاز في الانتاج والدخل القومي والاستهلاك والاستخدام والاسعار .

١- آثار النفقات العامة في الانتاج والاستثمار :

هناك نوعان رئيسان من النفقات العامة :

أولهما ان ماينفق على المرافق الاصلية كالدفاع والامن والقضاء يؤثر في الانتاج بصفة عامة وذلك بتوفير الظروف الطبيعية للمنتجين وجعلهم يشعرون بالاطمئنان بنتاج مايستحصلون عليه من ثمار نشاطهم وبخلاف هذا يؤدي الى قلة المنتجين وبالتالي قلة الانتاج .

وثانيهما ان بعض النفقات العامة تؤدي الى تنمية مواهب الافراد وزيادة كفاءتهم كنفقات التعليم والصحة الامر الذي يترتب عليه زيادة في مقدرتهم على العمل فيزداد دخلهم وبالتالي زيادة مدخراتهم . وكذلك النفقات التي تنفق بصفة اعانات اقتصادية اذ من شأنها ان تزيد رغبة الافراد في العمل والادخار كما ان اعانات التصدير تؤدي الى تحويل بعض العناصر الى انتاج بعض السلع الموجهة للتصدير بدلا من السلع المخصصة للسوق المحلي وبالتالي فأنها تؤدي الى تحسين الميزان التجاري . ومن النفقات مايعمل على توجيه الانتاج في الاتجاه الذي تتحقق فيه مصلحة المجتمع في مجموعه كقيام الدولة بمنح اعانات مالية لبعض المشروعات بقصد زيادة انتاج العدد الكهربائية مثلاً او زيادة المنسوجات القطنية والاقلال من المنسوجات الحريرية . وتزيد النفقات العامة من القدرة على الاستثمار من خلال ماتخصصه الدولة من مبالغ للقيام بمختلف الاستثمارات العامة كانشاء المصانع وتشييد الخزانات ومحطات توليد الكهرباء واصلاح الاراضي ...الخ. وكذلك المبالغ التي تقرضها الدولة للمشروعات الانتاجية والاعانات التي تقدم لها .

٢- أثار النفقات العامة في الدخل القومي :

تؤدي النفقات العامة دورها في تخفيف حدة التقلبات التي تطرأ على الدخل القومي من خلال تعرض الاقتصاد القومي الى مشكلات منها التضخم والكساد والبطالة . ومن أجل محاربة مثل هذه الظواهر تؤدي النفقات العامة دورها المؤثر فيها . ففي حالة التضخم مثلاً يعد ضغط الانفاق العام من الوسائل المهمة لمحاربة التضخم فتخفيض الدولة لنفقاتها يقلل من الدخول الموزعة مما يقلل بالتالي من الطلب على كل من سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار ويأتي بنتائج مخالفة للنتائج عند التوسع في الانفاق العام اذ ان التوسع في الانفاق يعمل على زيادة دخول الطبقات الفقيرة التي يرتفع

عندها الميل للاستهلاك . والتوسع في النفقات العامة له تأثير كبير من خلال توسعها في استثماراتها في فترة الكساد مما يؤدي الى توزيع دخول جديدة او من خلال قيام الدولة بتقديم المساعدات للاستثمارات الخاصة عن طريق منح اعانات لها او ان تقدم لها قروضاً بفوائد بسيطة لتحقيق الغرض نفسه .

وتحدث النفقات العامة تأثيرها الواضح في توزيع الدخل القومي بوسائل متعددة منها قيام الدولة بسحب جزء من القدرة الشرائية الموجودة تحت يد الطبقات ذات الدخول المرتفعة وذلك بوساطة الضرائب وغيرها وتوزيع هذه الدخول على الطبقات ذوات الدخول المنخفضة في صورة منافع او خدمات مجانية أو بأقل الاسعار او في صورة اعانات او منح وبذلك يكون الانفاق على الخدمات التي يتحمل نفقاتها ذوو الدخول المرتفعة بمثابة نقل للدخل من ذوي الدخول الكبيرة الى ذوي الدخول الصغيرة فضلاً عن ان استفادة ذوي الدخول المنخفضة اكثر من استفادة ذوي الدخول المرتفعة كالاستفادة من المستشفيات والملاجىء المخصصة للايتام والعجزة واعانات البطالة.

٣- آثار النفقات العامة في الاستهلاك :

يؤثر الانفاق العام في الاستهلاك في حالات متعددة مثل قيام الدولة بشراء انواع من السلع الاستهلاكية مباشرة ، كما يؤثر هذا الانفاق اذا كان مخصصاً لذوي الدخول المنخفضة التي تخصص معظم دخلها للاستهلاك كزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين وأجور العمال .

كما يتأثر الاستهلاك من خلال الانفاق على الاستثمار لان ماينفق على انشاء الطرق العامة واقامة السدود والخزانات وتشييد المباني والاعانات المالية التي تقدم للاستثمار الخاص تؤدي جميعها بطريق غير مباشر الى زيادة الانفاق على الاستهلاك ، هذا على مستوى الانفاق الحكومي ، اما

بالنسبة للانفاق الخاص فأن زيادة الانفاق الحكومي يشجع الاستثمار الخاص على زيادة حجم استثماراته ويترتب على هذا كله توزيع دخول للعاملين يوجه القسم الاعظم منها الى الاستهلاك .

٤- آثار النفقات العامة في الاستخدام :

من المعروف ان هناك علاقة مباشرة بين حجم الانتاج وحجم الاستخدام اللازم لتحقيقه اذ يترتب على الزيادة في الانفاق زيادة في الاستخدام وبالتالي زيادة في الانتاج .

وعندما تتوسع الدولة في انفاقها العام يترتب على ذلك زيادة في الانفاق الكلي . وهنا ينبغي على الدولة ان تعالج موضوع الاستخدام من خلال التكيف في سياستها الانفاقية تبعاً لتغير مستوى الانفاق الخاص . ففي فترة الرخاء يزداد الانفاق الخاص وتبدأ علامات التضخم بالظهور وعند ذاك ينبغي على الدولة ان تحد من انفاقها . اما في فترة الكساد حيث يقل الانفاق الخاص فينبغي على الدولة ان تزيد من انفاقها تعويضاً للنقص الحاصل في الانفاق الخاص .

٥-آثار النفقات العامة في الاسعار :

يؤدي توسع الدولة في انفاقها الى احداث آثار بعيدة المدى في تغيير هيكل الاسعار من خلال تأثيره في العرض والطلب هذين العاملين المحددين لمستوى الاسعار . ففي فترة الرخاء أو الكساد تسلك الدولة سبيل تكييف حجم نفقاتها تبعاً لذلك فتزيدها في فترة الكساد وتنقصها في فترة الرخاء للمحافظة على المستوى العام للاسعار . كما تستطيع الدولة ان تحول دون ارتفاع الاسعار خلال فترة الحرب بالابقاء على اسعار المواد الاساسية للحفاظ على مستوياتها وذلك عن طريق تخصيص قسم من النفقات العامة لتمنح على شكل اعانات للمنتجين وقد تلجأ بعض الدول الى استخدام النفقات

العامة للمحافظة على اسعار بعض السلع الزراعية كالقمح والقطن مثلاً التي قد تنتابها تقلبات حادة وذلك بأن تدخل الدولة الى السوق بوصفها مشترياً لكي تحول دون تدهور اسعارها وتصدر الفائض منها الى الاسواق الخارجية .

ثالثاً : الايرادات العامة : Public Revenue

الايرادات العامة هي المبالغ التي يقوم بتحصيلها شخص معنوي من أجل انفاقها لتحقيق النفع العام . ومن المعروف ان للدولة وظائف مختلفة تقوم بها نتيجة لاتساع دورها وان عليها ان تقوم في سبيل ذلك بالنفقات اللازمة مما يتطلب الحصول على الايرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة . اضافة الى هذا الواجب التقليدي اصبحت الايرادات العامة اداة لمحاربة التضخم عن طريق امتصاص بعض القوة الشرائية من السوق او للتوجيه الاستثماري ، واداة لإعادة توزيع الثروات والدخول بما يضمن التقريب بينها .

انواع الايرادات العامة :

نظراً لازدياد النفقات العامة التي تقوم الدولة بأنفاقها ولتعدد انواعها تبعاً لتطور دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي والقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية استتبع ذلك زيادة الايرادات العامة وتعددها .

والايرادات العامة على انواع يمكن تحديدها بما يأتي :

١-دخل املاك الدولة :

وهو مايعرف بدخل الدومين سواء اكانت هذه الاموال عقارية ام صناعية ام تجارية ام مالية .

فالدومين العقاري يتكون من الاراضي الزراعية ومن الغابات المملوكة للدولة والبحيرات المستعملة كمصايد الاسماك . ويتأتى دخل هذا الدومين مما

تدره الاراضي الزراعية من ثمن بيع المنتجات الزراعية التي تنتجها اذا استغلتها الدولة استغلالاً مباشراً أو من المبالغ التي تحصل عليها من مستأجري هذه الاراضي .

ويقصد بالدومين التجاري والصناعي المشروعات التجارية والصناعية التي تملكها الدولة . ويتمثل الايراد الذي تحصل عليه الدولة من بيع منتجات وخدمات هذه المشروعات . ومن هذه المشروعات مشروعات النقل بالسكك الحديد والكهرباء والغاز والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والمصارف وشركات التأمين .

أما الدومين المالي فيقصد به المحفظة المالية للدولة اي ماتمتلكه الدولة من الاسهم والسندات . والايرادات التي تدرها هذه المحفظة هي عبارة عن الارباح والفوائـد التي تحصل عليها الدولة من الاسهم والسندات التي تملكها .

٢- الضرائب :

تعرف الضريبة بأنها مبلغ من النقود او فريضة من المال تستحصلها الدولة من الاشخاص اجباراً وبصورة نهائية دون ان يقابله نفع معين لتحقيق اهداف محددة وانما تستحصل لتحقيق اهداف عامة مثل تغطية النفقات العامة او من أجل تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بقصد تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الى تحقيقها .

فالضريبة اذن فريضة اجبارية وانها تجبى بدون مقابل معين اي ليست ثمناً لسلعة او خدمة معينة يدفعها الافراد للدولة .

وللضرائب اغراض متعددة

غرض مالي فهي مصدر اساس لتمويل النفقات العامة التي تضطلع الدولة بها .

كما تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية اي تحقيق التوجيه والتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق وبما يخدم فلسفة النظام السياسي السائد ويحقق اهدافه . فقد تفرض الضرائب بقصد تشجيع المنتجات الوطنية من خلال رفع اسعار السلع المستوردة المنافسة لهذه المنتجات او بقصد تقليل الفوارق بين الطبقات او القضاء عليها فتعمل على زيادة الضرائب على اصحاب الدخول والثروات المرتفعة وتعيد توزيع حصيلتها لصالح ذوي الدخول المنخفضة او محاربة بعض السلع الضارة صحياً وغير المرغوب فيها اجتماعياً كالسكاير والخمور ... الخ وتشجيع الادخار والتكوين الرأسمالي عن طريق تقرير بعض الاعفاءات الضريبية المناسبة ، والتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية بتقليل القدرة الشرائية الموجودة تحت ايدي الافراد في فترات التضخم عن طريق زيادة العبء الضريبي الاجمالي وزيادة القدرة الشرائية الموجودة تحت أيديهم في فترات الانكماش وذلك عن طريق تخفيض العبء الضريبي الاجمالي واعادة توزيع الدخل والثروات لصالح الطبقات الفقيرة .

أنواع الضرائب :أن وعاء الضريبة في النظم المالية المعاصرة هو الثروة . وان الضريبة في النهاية تصيب دخل الممول او رأسماله . والوصول الى هذا الدخل او رأس المال يمكن ان يتم بأحد طريقين :

أ-طريق مباشر وينصرف هذا الطريق الى تحديد عناصر الثروة الموجودة تحت يد الشخص دخلاً كانت او رأسمالاً وفرض الضريبة عليها مباشرة مثل ضريبة الدخل التي تفرض عند تحقق الدخل كما تفرض ضريبة

رأس المال عند وجود رأس المال . ويطلق على هذا النوع من الضرائب بالضرائب المباشرة . وهذه الضرائب تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمكلف بدفعها . فهي تفرض على الدخول بأسعار تتناسب والمقدرة التكليفية للمكلف فهي تفرق بين الفرد الاعزب والمتزوج وبين المتزوج الذي لاولد له وبين المتزوج الذي له ولد فأكثر وهكذا.

ب- لطريق غير لمباشر (الضرائب غير المباشره) وينصرف الى تتبع عناصر الثروة عند استعمالها اي ان الضريبة تفرض على الدخل او رأس المال عند استعمال الدخل او رأس المال مثل الضريبة التي تفرض على الانتاج او الاستهلاك او تداول الثروة بأنتقالها كأنتقال الملكية العقارية (رسوم التسجيل العقاري) وضريبة الطابع والضرائب الكمركية التي تسمى في بلدنا برسوم الكمارك .

سعر الضريبة :

يتخذ سعر الضريبة في العصر الحديث نسبة من وعاء الضريبة وهذه النسبة اما ان تكون واحدة بصرف النظر عن قيمة الوعاء فتكون الضريبة نسبية . فالضريبة النسبية هي التي يكون سعرها نسبة ثابتة من وعاء الضريبة وعلى ذلك يكون سعرها واحداً مهماً كانت قيمة هذا الوعاء . فأذا فرضت ضريبة بنسبة على الدخل بسعر ١٠٪ مثلاً يدفع الشخص الذي دخله (١٠٠٠٠٠) دينار مبلغ (١٠٠٠) دينار ، ويدفع الشخص الذي دخله (١٠٠٠٠٠٠) دينار ١٠٠٠٠٠ دينار او ان تكون تصاعدية اي تزيد النسبة مع تزايد قيمة الوعاء فتكون الضريبة تصاعدية اي يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة بحيث ترتفع كلما ارتفعت قيمة هذا الوعاء . فالشخص الذي يحصل على دخل قدره (١٠٠٠٠٠) دينار يدفع ضريبة ١٠٪ مثلاً والشخص الذي يكون دخله (٢٠٠٠٠٠) دينار يدفع ضريبة قدرها ١٥٪ والذي دخله (٣٠٠٠٠٠) دينار يدفع ضريبة قدرها ٢٠٪ وهكذا . ونتيجة لذلك تزيد حصيلة الضريبة بنسبة اكبر من نسبة تزايد قيمة وعاء الضريبة .

٣- الرسوم :

- يقصد بالرسم مبلغ من النقود تجبيه الدولة من بعض الافراد نظير خدمة تؤديها لهم مثل الرسوم القضائية والتعليم ورسوم الرخص ورسوم السفر . وهذه الرسوم في مجموعها تسهم في تمويل نفقات الدولة وتسد جزءا من تكاليف الخدمة المقدمة للمواطنين بوصفهم افراداً . وبذلك يختلف الرسم عن الضريبة في ان الاخيرة لاتدفع مقابل نفع خاص يعود على دافعها ولايحدد مقدارها على اساس مثل هذا النفع .

٤- القروض العامة :

يقصد بالقرض العام بأنه مبلغ من النقود تستدينه الدولة من الافراد او الدول الاجنبية عن طريق الالتجاء الى الجمهور او المصارف او المؤسسات المالية الاخرى ، وتلتزم الدولة بدفع الفوائد عنه لمدة القرض ورده بعد انتهاء هذه المدة دفعة واحدة او على اقساط وفقاً لشروطه . وتقسم القروض العامة الى عدة أقسام بحسب وجهة النظر اليها :

أ- من ناحية حرية المكتتب فيها : اذ يمكن ان نفرق بين نوعين منها قروض اختيارية ... فالاصل في القروض العامة ان تكون اختيارية وذلك بأن يكون الافراد والهيئات احراراً في قبول الشروط التي تفرضها الدولة لعقد القرض ، وقروض اجبارية .. وتلجأ الدولة الى القرض الاجباري عندما تخشى قلة الاقدام على الاكتتاب في القرض العام . وتقدم الدول على هذا النوع من القروض في ظروف الحرب او لمقاومة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي ولذلك يقترب هذا النوع من القروض من الضريبة لصفته الالزامية لكن يختلف عنها من حيث الفوائد المقررة مع الالتزام بتسديد قيمته .

ب- من ناحية مصدرها المكاني - يمكن التمييز بين :

القروض الداخلية عندما تحصل الدولة على مبلغ القرض من رعاياها او المقيمين على ارضها .

القروض الخارجية عندما تحصل الدولة على مبلغ القرض من دولة أجنبية او من شخص معنوي مقيم في الخارج .

جـ- من ناحية مدتها - تنقسم القروض العامة من حيث مدتها او أجل تسديدها على :

- قروض قصيرة الاجل ، وهي قروض آجالها قصيرة لاتزيد في الغالب عن سنة وتعقد مثل هذه القروض لتغطية عجز مؤقت في ميزانية الدولة وهو مايعرف بالعجز النقدي الذي ينشأ عن زيادة نفقات الدولة عن الايرادات العامة بسبب عدم توافر تطابق زمني بين الايرادات والنفقات خلال السنة المالية . وتتم معالجة هذه الحالة بأن تقوم الدولة بأصدار حوالات الخزينة الاعتيادية التي تكون مدتها لثلاثة اشهر او اكثر ولاتزيد عن سنة واحدة اذ يتم تسديد قيمتها خلال السنة المالية نفسها . كما تصدر هذه القروض لتغطية عجز حقيقي في الميزانية وهو مايعرف بالعجز المالي في حالة عدم توازن الميزانية .

- القروض المتوسطة والطويلة الاجل - فالقروض الطويلة الاجل هي التي تزيد آجالها عن (٢٠) سنة بينما القروض المتوسطة الاجل تكون آجالها اقل من ذلك .

اصدار القروض العامة :

يتم اصدار القروض العامة باحدى الطرق الآتية :

أ- **الاكتتاب العام** ويتم بأن تتوجه الدولة مباشرة الى الجمهور وتدعوه للاكتتاب فيه دون وساطة المصارف وبذلك توفر الدولة لها العمولة التي تتقاضاها المصارف لقاء قيامها بعملية الاصدار .

ب ـ الاكتتاب المصرفي : ويتم اصدار القرض من خلال قيام مصرف او اكثر بعملية اصدار القرض وذلك بأن تبيع الحكومة سندات القرض الى مصرف او مجموعة من المصارف او المؤسسات المالية لقاء مبلغ معين يكون اقل من قيمته الاسمية ، ثم تقوم هذه المصارف بأعادة بيع السندات الى الجمهور مباشرة بقيمتها الاسمية وبذلك تستفيد المصارف من الفرق بين ثمن البيع وثمن الشراء ، ويعد هذا الفرق بمثابة عمولة لها وتتميز هذه الطريقة بأنها تمكن الدولة من الحصول على المال كاملاً وبسرعة .

جـ - الاصدار في الاسواق المالية (البورصة)

وتتولى الدولة عرض سندات القرض على دفعات صغيرة حسب سعر السوق منعاً لتدهور قيمتها .

٥- الاعانات والتبرعات :

وهي الاموال التي تحصل عليها الدولة من رعاياها سواء كانوا في الداخل او في الخارج ومن الهيئات الدولية والدول في الخارج . وهذه الاعانات يمكن ان تكون نقدية او ان تكون اعانات عينية في شكل سلع وخدمات وتعد الاعانات لبعض الدول مصدراً هاماً من مصادر ايراداتها مثل ماتحصل عليه اسرائيل من مساعدات ضخمة سنوياً

٦- الاصدار النقدي الجديد :

يقصد بالاصدار النقدي الجديد قيام الدولة بأصدار كمية جديدة من النقود (اي اصدار نقود اضافية) لتغطية النفقات العامة اي لسد عجز الميزانية حينما لاتستطيع الدولة الالتجاء الى الضرائب او القروض ويعرف الاصدار الجديد بالتضخم المالي .

وقد عرفت في فصل سابق مفهوم التضخم في معناه الاقتصادي بأنه زيادة وسائل الدفع وبالتالي زيادة الطلب الكلي على سلع الاستهلاك زيادة لايستجيب لها العرض الكلي لهذه السلع وهو مايؤدي الى ارتفاع الاثمان وانخفاض قيمة النقود وعلى هذا فالاصدار النقدي الجديد هو احدى وسائل الدفع التي تؤدي الى زيادة الطلب .

ان هذا الارتفاع في الاثمان وانخفاض قيمة النقود يؤدي الى ارتفاع نفقة الانتاج كما يؤدي الى ارتفاع اثمان الصادرات والى اعاقتها والى انخفاض قيمة العملة في الخارج وهو مايعني بالتالي ارتفاع اثمان الواردات والاضرار بميزان المدفوعات كما يؤدي التضخم الى سوء توزيع الثروات والدخول والاضرار بذوي الدخول المنخفضة والثابتة وكل هذه الآثار تشكل مايعرف بالعبء الاقتصادي للاصدار النقدي الجديد .

مصادر الايرادات العامة :

في ضوء تعدد انواع الايرادات العامة يمكن ان تصنف مصادر هذه الايرادات على النحو الآتي :

١- الايرادات الاصلية والايرادات المشتقة :

ويقصد بالايرادات الاصلية تلك التي تحصل عليها الدولة من املاكها وهي ماتعرف بدخل الدومين . أما الايرادات المشتقة فهي التي تحصل عليها الدولة من غير املاكها عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين .

٢- الايرادات الجبرية والايرادات غير الجبرية :-

ويقصد بالايرادات الجبرية تلك التي تحصل عليها الدولة بقوة القانون كالضرائب والقروض الاجبارية والغرامات الجنائية والتعويضات .

أما الايرادات غير الجبرية فهي ايرادات المشروعات العامة التي لاتتمتع بسلطة احتكارية لرفع ثمن منتجاتها .

٣- الايرادات العادية والايرادات غير العادية (الاستثنائية)

ويقصد بالايرادات العادية تلك التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية مثل دخل املاك الدولة والضرائب والرسوم .

اما الايرادات غير العادية او الاستثنائية فهي تلك التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة كالقروض والاصدار النقدي الجديد .

الآثار الاقتصادية للايرادات العامة :

تهدف السياسة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام الى تحقيق الاغراض الرئيسة الآتية:-

١- غرض اجتماعي ويتمثل في اعادة توزيع الدخل القومي بصورة اكثر عدالة واكثر ملاءمة لرفع مستوى معيشة ذوي الدخول المنخفضة .

٢- غرض اقتصادي ويتمثل في توجيه النشاط الاقتصادي بما يحقق تقدم الاقتصاد .

٣- غرض نقدي ويتمثل في المحافظة على ثبات قيمة النقود وذلك باقتطاع جزء من القدرة الشرائية التي تحت ايدي الافراد بغرض محاربة التضخم .

وفي ضوء ماتقدم يمكن ان نجمل الآثار الاقتصادية للايرادات العامة بما يأتـــي :

الآثار الاقتصادية للضرائب :

١- تؤثر الضرائب في الاستهلاك والادخار ، اذ تؤدي الضرائب الى تخفيض الدخول النقدية نتيجة لارتفاع الضرائب وبالتالي الى تخفيض الاستهلاك والادخار . وهذا يتوقف على حجم الدخل المتبقي وعلى الميل

للاستهلاك والميل للادخار . وهذه الضرائب التي تؤدي الى انخفاض الدخول النقدية تشكل ادخاراً نقدياً اجبارياً لصالح الدولة . ومعنى ذلك ان الضرائب تشكل اداة من ادوات تكوين الادخار . غير ان مصير الادخار يتوقف على كيفية استخدام الدولة لحصيلة هذه الضرائب بحيث تؤدي الى تكوين ادخار اذا خصصت حصيلتها لتغطية (النفقات الاستثمارية لا النفقات الاستهلاكية).

٢- تمارس الضرائب اثاراً انكماشية اذ تمارس الضرائب بصفة مباشرة على الانتاج من خلال تأثيرها في الميل للاستثمار . فالضرائب التي تؤدي الى انخفاض ارباح المنتجين انخفاضاً كبيراً تؤدي الى انخفاض الانتاج وتخفيض المدخرات كما تمارس الضرائب تأثيرها بصفة غير مباشرة في الانتاج من خلال تأثيرها في الاستهلاك . فارتفاع الضرائب على سلع الاستهلاك الضرورية يخفض من استهلاك ذوي الدخول المنخفضة وبالتالي تخفيض الاستهلاك بوجه عام مما يؤدي الى آثار انكماشية في الانتاج . وتعد الضرائب غير المباشرة وهي التي تفرض على السلع الاستهلاكية والتي تؤدي الى ارتفاع اثمان المنتجات أشد عبئاً على ذوي الدخول المنخفضة منها على ذوي الدخول المرتفعة .

٣- تسهم الضرائب في اعادة توزيع الدخل القومي ، فالضرائب تستخدم للحد من التفاوت بين الفئات الاجتماعية المختلفة رغبة في ضمان الامن الاجتماعي او رغبة في تحقيق اهداف اقتصادية معينة ، ويكون ذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة وبأعفاء الدخول المنخفضة من الضرائب او بتخفيض عبئها عليها .

أما دور الضريبة في البلدان النامية فينبغي على السياسة المالية ان تبرز أهمية دور الضريبة في هذا المجال اذ يكون من الضروري ان تعمل

الضرائب على الحد من الاستهلاك وتكوين المدخرات وعلى تشجيع الاستثمارات الخاصة وعلى حماية الصناعات الوطنية .

ولغرض تشجيع بعض انواع الاستثمارات التي تراها الدولة ضرورية لعملية التنمية تستطيع الدولة اعفاءها من الضرائب المفروضة على الدخول او عن طريق اعفائها من الرسوم الكمركية المفروضة على السلع اللازمة لها .

الآثار الاقتصادية للقروض العامة :

١- تؤدي القروض العامة الى اعادة توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والادخار في صالح الادخارذلك لانها تؤدي الى تشجيع صغار المدخرين على الادخار لما تحققه هذه القروض من تسهيلات لهم كتوظيف المدخرات في السندات الحكومية اذ تعد اكثر سهولة واقل خطراً بالنسبة لصغار المدخرين من توظيفها في السندات الخاصة . وهذا يؤدي الى رفع الميل للادخار من ناحية وخفض الميل للاستهلاك من ناحية اخرى .

٢- تؤدي القروض التي تقدمها المصارف الى الدولة الى زيادة الكمية النقدية في التداول وهذا يؤدي الى آثار تضخمية سيئة في البلدان النامية وكذلك في البلدان التي هي في حالة التشغيل الكامل . ويقصد بالتشغيل الكامل الحالة التي تصل فيها اجهزة الاقتصاد القومي الانتاجية وموارده الاقتصادية المختلفة اقصى طاقاتها في الانتاج وليس هناك موارد معطلة وبذلك تصبح مرونة عرض عناصر الانتاج صفراً . وعلى هذا فاذا ماطرأت زيادة في الطلب الكلي فأن هذه الزيادة لن تحدث زيادة مناظرة في العرض الكلي للسلع والخدمات لان مرونة العرض قد بلغت الصفر وأنما تنصرف

الزيادة الى الاسعار محدثة ارتفاعات نسبية في الاسعار وفي نفقة الانتاج مما يترتب عن ذلك تضخم الدخل القومي دون ان يزيد فعلاً .

٣- ان الاثر الهام الذي تمارسه القروض العامة في الاقتصاد يتوقف على مستوى الدخل القومي (حالة التشغيل الكامل او عدمه) وعلى طبيعة النفقات العامة التي تمولها هذه القروض وهل هي نفقات استهلاكية ام نفقات استثمارية تسهم في تكوين رأس المال القومي وفي رفع المقدرة الانتاجية القومية ، فأذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل تؤدي القروض الى خلق ضغوط تضخمية ، اما اذا كان دون مستوى التشغيل الكامل فأن اثر هذه القروض ينصرف الى رفع المقدرة الانتاجية . وكذا الحال بالنسبة الى طبيعة النفقات العامة التي تمولها هذه القروض فأن النفقات الاستثمارية تسهم في تكوين رأس المال القومي وفي رفع المقدرة الانتاجية على عكس ماتسهم به النفقات الاستهلاكية التي تمولها هذه القروض .

٤- ان التوسع في القروض العامة يؤدي الى نمو الاسواق النقدية والمالية ، وان نمو هذه الاسواق يعد عاملاً اساسياً من عوامل النمو الاقتصادي في نطاق اقتصاد السوق .

اما دور القروض في اقتصاديات البلدان النامية فأن من اهم العقبات التي تواجه هذه البلدان وهي في سبيل تكوين جهاز انتاجي لتشغيل مواردها المعطلة هي عقبة انخفاض المدخرات القومية ولذا فانها بحاجة الى استيراد مستلزمات التنمية من الخارج وهو مايجعلها في حاجة الى عملات اجنبية . وامام هذا الوضع تلجأ الدول النامية الى القروض الاجنبية على ان تكون هذه القروض بالعملات الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

الآثار الاقتصادية للاصدار النقدي الجديد :

يترتب على الاصدار النقدي الجديد ان تزداد وسائل الدفع وبالتالي زيادة الطلب الكلي على سلع الاستهلاك بحيث ان العرض الكلي من السلع والخدمات لايستجيب لهذه الزيادة في الطلب مما يؤدي الى ارتفاع الاثمان وانخفاض القوة الشرائية للعملة ، وتظهر هذه الحالة في البلدان المتقدمة التي هي في حالة تشغيل كامل اذ لايمكن للجهاز الانتاجي زيادة انتاجه وبذلك تنعكس آثار الزيادة في كمية النقود على مستوى الاسعار فترتفع الاثمان وهذا يؤدي الى ارتفاع نفقة الانتاج كما يؤدي الى ارتفاع اثمان الصادرات والى اعاقتها والى انخفاض قيمة العملة في الخارج وبالتالي ارتفاع اثمان الواردات والاضرار بميزان المدفوعات . وكذا الحال بالنسبة للبلدان النامية اذ لاتتمتع هذه البلدان بجهاز انتاجي متقدم مما يؤدي الى ان تنصرف آثار الزيادة في كمية النقود الى الطلب الكلي دون الانتاج ، اي لايمكن للجهاز الانتاجي ان يستجيب للزيادة في الطلب الكلي . وحتى تستفيد هذه البلدان من وسيلة الالتجاء الى الاصدار الجديد في تمويل التنمية الاقتصادية ينبغي ان يتوافر شرطان اساسيان :

أولهما :- ان يخصص الاصدار النقدي الجديد لاقامة استثمارات تؤدي الى انتاج سلع الاستهلاك على الا تستغرق وقتاً طويلاً للبدء في الانتاج .

وثانيهما :- ان يستخدم الاصدار النقدي الجديد بجرعات (كميات) صغيرة وغير متقاربة .

وهذا يعني ان البلدان النامية لاتستطيع التوسع في الاصدار النقدي الجديد لتمويل التنمية الاقتصادية نظراً لمخاطره الجسيمة .

رابعاً : الميزانية العامـة Public Budget

الميزانية العامة للدولـة : هي ترجمة رقمية في شكل وتقسيم معين لنشاط السلطات العامة المتوقع خلال مدة زمنية مقبلة غالباً ماتكون سنة . واذا كانت الميزانية ترجمة رقمية لنشاط السلطات العامة فهي اذن تخمين للايرادات المتوقع تحصيلها وتقدير الانفاق العام لتحقيق الاهداف التي تسعى اليها السلطات العامة من القيام بنشاطها خلال السنة القادمة . وتعد الميزانية اداة اقتصادية تساعد على اجراء التحاليل الاقتصادية وبالتالي رسم السياسات الاقتصادية بجانب كون الميزانية اداة رقابة للسلطة التشريعية على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية .

وتخضع الميزانية الى عدد من القواعد في تحديد معالم هذه الميزانية من الوجهة التشريعية والادارية والتنفيذية . اذ تنصب هذه القواعد على علاقة السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية الممثلة للشعب ، فالسلطة التشريعية تعمل على اجازة الميزانية واعتماد الحساب الختامي لها .

وتنحصر هذه القواعـد فيما يأتـي :

١- قاعدة العمومية او الشمول

وتقضي هذه القاعدة بأن تشمل الميزانية اوجه نشاط السلطات العامة كافة التي يمكن ان تعكسها اعتمادات الميزانية ، بمعنى ان لاتوجد اعتمادات لهذه السلطات خارجة عن نطاق الميزانية واجراءاتها وهذا يضمن للسلطة التشريعية شمول رقابتها لجميع اوجه نشاط السلطة التنفيذية .

٢-قاعـدة الوحـدة

تقضي هذه القاعدة بأن تدرج جميع ايرادات السلطة العامة ومصروفاتها في وثيقة واحدة هي الميزانية . وعلى هذا فان هذه القاعدة تقضي بعدم تعدد الميزانيات وذلك لعرض تقديرات الميزانية بوضوح وتجنب الازدواج الحسابي الذي ينتج عن تعدد الميزانيات .

غير ان كثيرا ماتستدعي الظروف الخروج عن قاعدة الوحدة والاخذ بفكرة الميزانيات غير العادية او المستقلة لاغراض وقتية او استثنائية غير متكررة كما قد يلجأ الى الميزانية الملحقة بالنسبة للمصالح والمؤسسات التي تقوم بنشاط تجاري او صناعي بهدف منحها حرية العمل وعدم التقيد بقواعد الميزانية الاعتيادية وحتى تتيسر معرفة نتائج نشاطاتها .

٣- قاعدة السنويـــة

وتقضي هذه القاعدة بأعداد الميزانية عن سنة مالية واحدة اي لاتمتد لاكثر من سنة ولالمدة اقل من سنة وذلك لضمان دقة التقديرات الامر الذي لن يتحقق لو كانت المدة طويلة نسبياً وحتى لاتختلف الميزانيات المتتابعة ان كانت لمدة اقل من سنة نظراً لاختلاف المواسم التي تغطيها كل منها فضلاً عن عدم الحاجة الى تكرار الجهد باعداد الميزانية واجازتها .

٤- قاعدة عدم التخصيص

وطبقاً لهذه القاعدة يجب ان لاتخصص ايرادات وزارة ومصلحة معينة للانفاق على نشاطها ، او ايرادات اقليم للانفاق على الخدمات العامة في هذا الاقليم تجنباً للاسراف والتبذير .

٥- قاعدة توازن الميزانيـــة

ومؤدى هذه القاعدة ان تتساوى النفقات العامة والايرادات العامة في الميزانية وهذا ماكانت تؤكد على تحقيقه النظرية التقليدية ، غير ان سياسة الميزانية الحديثة ترفض هذا التقييد وتقوم بتنظيم الميزانية بعجز او بفائض وفقاً لحالة النشاط الاقتصادي لذلك البلد . ففي ظل الفكر المالي الحديث

تستخدم الميزانية العامة لتحقيق بعض الوظائف الاقتصادية فمثلاً قد تصدر الميزانية بعجز متعمد وهو مايعني زيادة جانب النفقات العامة على الايرادات العامة بهدف مواجهة ظروف انكماشية لذلك تعمد السياسة المالية جانب التوسع في الانفاق . وقد تصدر الميزانية بفائض وهو مايعني تفوق الايرادات العامة على جانب النفقات العامة وهي سياسة مالية تعتمدها الدولة بهدف تقليص الانفاق لمعالجة ظروف التضخم والتوسع في الطلب الكلي .

تنظيم الميزانية العامـة

يمر تنظيم الميزانية العامة للدولة بمراحل اربع هـــي :

اعداد الميزانية وتصديقها وتنفيذها ومراقبتهـا .

اعداد الميزانية العامة :

عند اعداد الميزانية العامة للدولة ينبغي ان يراعى توافر القواعد الاساسية في تنظيم الميزانية التي اشرنا اليها في هذا الفصل . ويبدأ اعداد الميزانية الجديدة بمدة مناسبة تتراوح بين ثلاثة الى ستة اشهر اذ تقوم وزارة المالية (الخزانة) بأصدار منشور الى الوزارات كافة تطلب فيه التقدم بمشروعاتها بعد استطلاع اراء وحداتها الادارية . ومن المعروف ان تهيئة هذه المشروعات تتم من قبل موظفين في هذه الوحدات بدءاً من الوحدات الادارية في القرية وانتهاء بأعلى وحدة ادارية في المحافظة محددين فيه نوعية الخدمات العامة المراد اشباعها وتمر هذه المشروعات بقنوات عديدة تصفى من خلالها لتكون مهيأة بشكلها النهائي في وزارة المالية بوصفها الوزارة المعنية التي تعمل على

ايجاد التناسق والتكامل والترابط في المشروعات والبرامج المختلفة التي تقترحها الجهات المختلف بحيث يؤدي تنفيذها المتناسق الى افضل النتائج .

تصديق الميزانيـة

بعد ان تتم مناقشة الميزانية العامة للدولة من خلال فحص ارقام الميزانية وأعتمادها من قبل السلطة التشريعية من حيث فرض الضرائب وفحص النفقات العامة واعتمادها يصدرقانون بذلك يعرف بقانون الميزانية اذ تصبح الميزانية قانوناً واجب التطبيق تلتزم بموجبه السلطة التنفيذية وبدون ذلك لايحق لهذه السلطة القيام بالانفاق او فرض الضرائب .

تنفيذ الميزانيـة

ويقصد بمرحلة تنفيذ الميزانية المدة التي تبدأ بتبليغ جهات التنفيذ بميزانياتها المعتمدة من السلطة التشريعية اذ تقوم هذه الجهات كل فيما يخصها بالصرف في حدود الاعتمادات دون تجاوزها الا بعد الرجوع الى السلطة المختصة ، ولكن من الممكن ان يتم صرف مبالغ اقل من المبالغ المعتمدة . فلا يجوز مثلاً ان تنفق على مشروع بناء مستشفى اكثر مما معتمد له . فأذا خصص له خمسون الف دينار فلا يجوز صرف ستين الف دينار الا بعد موافقة السلطة التشريعية ولكن يمكن ان يتم الصرف بمبلغ اقل من المبلغ المعتمد كأن يتم الانشاء بأربعين الف دينار ويعاد الفرق وفوراً لخزينة الدولة .

كذلك تقوم جهات تحصيل الايرادات بتحصيل المبالغ المستحقة للدولة في ضوء القوانين والانظمة الجارية .

ان مسؤولية تنفيذ الميزانية تقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها وعليها ان تراعي عند التنفيذ اهداف المشروع التي تعكسها ارقام الميزانية ومراعاة الحدود المالية التي تفرضها ارقام الميزانية عن طريق الحد من التجاوزات .

مراقبة الميزانيـــة :

تعد الرقابة على تنفيذ الميزانية مرحلة مهمة لانها تكشف مدى سلامة تنفيذ الميزانية ودقة ارقامها التقديرية والنجاح في تحقيق اهدافها كما انها تحدد نتيجة تنفيذ الميزانية من فائض او عجز وبالتالي آثارها في مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهاته .

وتنقسم الرقابة على تنفيذ الميزانية على عدة انـــواع :

- **الرقابة الحسابيـــة** : ويقصد بها الرقابة التقليدية التي تهدف الى مراجعة المتحصل من الايرادات العامة والمصروف من الانفاق العام عن طريق اتباع اساليب علم المحاسبة والمراجعة للتثبت من صحة التصرفات المالية وسلامة القيود الحسابية الخاصة بالتحصيل والصرف .

- **الرقابة الاقتصادية** : وتهدف الى مراجعة نشاط السلطات العامة بقصد متابعة ما تم تنفيذه من اعمال وبرامج ومشروعات وتكلفة وما قد صاحب التنفيذ من اسراف والتأكد من كفاءة السلطات المشرفة على التنفيذ وحسن سير العمل في المواعيد المقررة ومدى تحقيق النتائج المستهدفة .

وقد توسعت بعض الدول في هذا النوع من الرقابة بعد ان اخذت هذه الدول بسياسة تدخل الدول في النشاط الاقتصادي للحد من التضخم ومحاربة الركود ومنع الكساد والمحافظة على نمو اقتصادي معين .

- الرقابة السابقـــة والرقابة اللاحقـــة :

يقصد بالرقابة السابقة ، الرقابة التي تسبق عملية الصرف وهي رقابة تتم قبل الارتباط بالالتزام وقبل دفعه بقصد الحيلولة دون الوقوع في الخطأ .

وتستلزم هذه الرقابة حصول الجهة المنفذة مسبقاً على اذن من هيئة الرقابة حتى تتمكن من الصرف . ويعاب على هذا النوع من الرقابة انها تؤدي الى تدخل هيئة الرقابة في مسؤوليات الجهات الادارية وبطء الاجراءات وتأخير انجاز العمل ومن امثلة الرقابة السابقة رقابة المراقب او المحاسب العام في انكلترا .

اما الرقابة اللاحقة فانها الرقابة التقليدية على عمليات تنفيذ الميزانية للنفقات والايرادات معاً بهدف مراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف والتحصيل وطريقة التصرف في الاموال العامة لكشف الاختلاسات والتزوير ومدى تطابق الصرف للاعتمادات الممنوحة . ومن امثلة الرقابة على الصرف رقابة محكمة المحاسبة في فرنسا التي تركز اسلوب الرقابة بعد الصرف . كما قد تتخذ صورة المراقبة البرلمانية اذ يقدم للبرلمان الحساب الختامي للادارة المالية عن العام المنصرم لاعتماده .

وفي ضوء ماتقدم يمكن ان تكون الرقابة ادارية اذا عهدت الدولة بهذه الرقابة الى سلطة ادارية مستقلة او رقابة قضائية عندما تعهد الى محكمة ذات اختصاص حسابي تنتهي رقابتها بأصدار حكم قضائي بصحة الحسابات او عدم صحتها ، او ان يقوم بها البرلمان بالاعتماد على التقارير التي تقدمها سلطات الرقابة المرتبطة كسلطة الرقابة الادارية وسلطة الرقابة القضائية .

اسئلة الفصل الثالث

س١- مـــيز بين خصائص المالية العامة والمالية الخاصة ؟

س٢- علل مايأتـــي :

أ- ظاهرة ازدياد النفقات العامة .

ب- ان علم المالية العامة فرع من فروع علم الاقتصاد

جـ- الرقابة على الميزانية مرحلة هامة من مراحل تنظيم الميزانية

س٣- تؤدي النفقات العامة دوراً فاعلاً في تخفيف حدة التقلبات التي تطرأ على الدخل القومي .

ناقش هذه العبارة موضحاً آثار هذه النفقات في الدخل القومي .

س٤ - صحح العبارات الآتية ان وجد فيها خطأ

أ-ان مسؤولية تنفيذ الميزانية تقع على عاتق السلطتين التنفيذية والتشريعية

ب- تنصرف آثار الاصدار النقدي في البلدان النامية الى الانتاج دون الطلب الكلي .

جـ- الضريبة النسبية يكون سعرها نسبة غير ثابتة من وعاء الضريبة.

د- لاتؤدي القروض الى آثار تضخمية في البلدان التي هي في حالة التشغيل الكامل وتؤدي في البلدان النامية الى آثار تضخمية سيئة .

س٥- مـــيز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

س٦- مـــيز بين آثار النفقات في الاسعار وآثار هذه النفقات في الدخل وتوزيعه .

س٧- ماالمقصود بفائض الميزانية والعجز في الميزانية ، وهل هناك اسباب لحدوثها في الميزانية وضح ذلك .

س٨- أختر الجواب الصحيح مما يأتـــي :

[في حالة التضخم]

أ- يعد ضغط الانفاق العام والايرادات العامة في أن واحد من الوسائل المهمة في محاربة التضخم

ب- يعد ضغط الانفاق العام من الوسائل المهمة لمحاربة التضخم

جـ- ان ضغط الانفاق العام يقلل من الدخول الموزعة مما يزيد بالتالي الطلب على سلع الاستهلاك والاستثمار .

نشاط :

- اكتب بحثاً عن تطور الرسوم الكمركية في العراق.

عندما تكون للبيئة اولوية . . . البيئة تدوم

الفصل الرابـــع
التخلف والتنمية والتخطيط

التخلـف : Underdevelopment

مفهومه ، خصائصه

تستقطب ظاهرة التخلف ومانتيره هذه الظاهرة من قضايا اساسية اهتمام رجال الاقتصاد ذلك ان مشكلة التخلف تخص نحو ثلثي سكان العالم اذ يعيش هؤلاء السكان عند مستويات منخفضة من المعيشة ويسودهم سوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي .

وقد تعددت التعاريف لهذه الظاهرة بعدد الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع مما نجم عن ذلك تعدد المصطلحات فمن الكتاب من اطلق على الدول التي تعاني من هذه الظاهرة اسم الدول المتأخرة اذ عرفت هذه الدول بأنها تلك الدول التي لم تصل الى مستوى مرتفع من التقدم الفني والاقتصادي واطلق فريق آخر على هذه المجموعة من الدول اصطلاح الدول المتخلفة اقتصادياً ذلك ان مفهوم التخلف في نظر هذا الفريق ينصرف الى الموارد المادية وعدم استغلالها استغلالا كاملاً ومنتجاً وحاول بعض الكتاب استبدال اصطلاح الدول المتخلفة بأصطلاح الدول النامية حتى لايختلط مفهوم الركود بالتخلف[1] وحاول فريق رابع الاستغناء عن الاصطلاحات السابقة واستخدام اصطلاح العالم الثالث [2] على اساس ان هذا الاصطلاح يتجاوز العديد من الصعوبات من اهمها ان الدول النامية او المتخلفة لاتمثل مجموعة متجانسة يمكن ان يشملها تعريف واحد .

---

(١) يقصد بالركود الاقتصادي ان يكون معدل النمو الاقتصادي صفراً .

(٢) هناك عالم اول يضم مجموعة الدول المتقدمة (الرأسمالية) وعالم ثان يضم الدول الاشتراكية وماعدا ذلك هو العالم الثالث .

وخالص القول ان هذه التسميات مهما اختلفت فأن هناك اتفاقاً على المضمون الحقيقي للاصطلاح المستخدم . ولكي يكون مفهوم التخلف اكثر وضوحاً ينبغي ان نلم بأهم الخصائص العامة لظاهرة التخلف الاقتصادي واسبابها .

خصائص التخلف

على الرغم من الاختلافات الواسعة بين البلدان المتخلفة في الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية حيث تتفاوت في الموارد الاقتصادية المتاحة او في خصائص البنيان الثقافي والاجتماعي او في المستوى الاقتصادي السائد الا ان هناك خصائص مشتركة تجمع بينها ومن هنا يأتي ادراج البلاد المتخلفة في مجموعة واحدة لا ان ينظر لكل واحدة منها على انها حالة خاصة .

ويمكن اجمال خصائص التخلف بما يأتي :-

١- عدم كفاية رؤوس الاموال المنتجة :

ان ماتتميز به معظم البلدان المتخلفة وخاصة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وفرة الموارد الطبيعية ونقص في رؤوس الاموال اللازمة لتنمية هذه الموارد مثلها في ذلك مثل البلدان التي لاتتوافر لها هذه الموارد . فمجرد وجود الموارد الطبيعية لايحقق زيادة في مستوى دخل الفرد الحقيقي مما يتمخض عن ذلك انخفاض مستوى الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية فضلاً عن انخفاض مستوى الادخار وبالتالي الاستثمار .

ويفسر عدم كفاية رؤوس الاموال المنتجة ان الانتاج الاولي ((يسود البلدان المتخلفة من الزراعة البدائية والصيد والجمع في الغابات)) في هذه البلدان يستأثر بالقسم الاعظم من النشاط

الاقتصادي ذلك ان انتاج المنتجات الاولية التي تستأثر بالقسم الاكبر من القوة العاملة لايتطلب سوى قدر قليل من رأس المال الحقيقي والمهارات الفنيـة .

٢ - تخلف طرائق الانتاج :

تتسم البلاد المتخلفة بتخلف طرائق الانتاج اذ تعتمد على الاساليب البدائية للانتاج ذلك ان مستوى الكفاءة الانتاجية يتوقف على درجة تقدم اساليب الانتاج فضلاً عن وجود رأس المال الحقيقي ، كما ان استغلال الموارد يتوقف هو الاخر على العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي لها علاقة وثيقة بطرائق الانتاج واساليبه . فالبلاد التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية قد لاتستطيع استغلالها بسبب الظروف السائدة فيها السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والتقدم الفني وتكاد تكون كالبلاد التي يعاني اقتصادها القومي من عدم توفر هذه الموارد .

٣ - انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي :

يقصد بالتكوين الرأسمالي الاضافة الى رأس المال القائم في المجتمع . فانخفاض مستوى التكوين الرأسمالي يعني انخفاض مستوى الاستثمار في المعدات والالات ورأس المال الاجتماعي (الطرق والسكك الحديد ووسائل النقل والسدود ومحطات توليد الكهرباء .. الخ) والاصول الثابتة كافة وكذلك انخفاض مستوى الاستثمار الموجه لرفع قدرات ومهارات ومعارف القوى البشرية العاملة .

ويعد انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي (الاستثمار) صفة اساسية مميزة للمجتمعات التي تتميز بتخلف قوى الانتاج السائدة فيها . ويظهر هذا الانخفاض في عدة مظاهر اساسية منها انخفاض مستوى الاستثمار في

الزراعة اذ يتسم القطاع الزراعي في البلدان المتخلفة بأنخفاض انتاجية العمل فيه لتخلف مستوى قوى الانتاج المستخدمة . وكذلك في القطاع الصناعي السائد الذي يتميز بتخلف قوى الانتاج المستخدمة فيه ، اذ تمثل الصناعات الصغيرة والحرفية اهمية نسبية كبيرة فضلاً عن انخفاض مستوى القدرات الادارية والتنظيمية .

ومن المعوقات الاقتصادية العديدة التي تواجه البلدان المتخلفة نخص منها اجتماع قوى الفقر والمرض في دائرة مفرغة بسبب مايورثه الفقر من ضعف الصحة وقلة القدرة على العمل .

ومن القوى الدائرية تلك التي تعترض تكوين رأس المال في البلدان المتخلفة . فقلة عرض رأس المال يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاجية . وان انخفاض مستوى الانتاجية بدوره يؤدي الى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي والذي يؤدي بدوره ايضاً الى ضآلة الادخار ، وبالتالي الى نقص في تكوين رأس المال وهذا يمثل جانب العرض .

اما في جانب الطلب فأن ضعف الحافز على الاستثمار ينشأ عن ضعف القدرة الشرائية للسكان اي ان ضعف هذه القدرة تؤدي الى ضعف الحافز على الاستثمار ، وان ضعف الحافز على الاستثمار يؤدي الى نقص تكوين رأس المال وهذا الاخير يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاجية .

٤ - شيوع ظاهرة البطالـة :

تتخذ البطالة في البلاد المتخلفة صوراً متعددة كالبطالة الظاهرة منها والمقنعة وتتمثل البطالة المقنعة في تبديد جهود جانب يعتد به من القوة العاملة في اعمال قليلة الانتاجية . ويستأثر القطاع الزراعي بالقسم الاعظم من هذه القوة اذ تبدو فيه ظاهرة البطالة المقنعة في اوضح صورها كما يتخذ هذا النوع من البطالة صورة ارتفاع نسبة العاملين بالخدمة المنزلية وانتشار الباعة المتجولين والحمالين وغيرهم .

ويعود سبب هذه الظاهرة الى عدم كفاية رؤوس الاموال وتخلف طرائق الانتاج ذلك ان هذه البلدان اما ان تتوافر فيها الموارد الطبيعية ولكنها تفتقر الى توافر رؤوس الاموال او المعارف الفنية اللازمة لاستغلال هذه الموارد واما ان هذه البلدان تعاني من ضعف الارض الصالحة للزراعة بالقياس الى

عدد السكان مما يتمخض عن عدم كفاية رؤوس الاموال والمعارف الفنية تعذر توفير فرص العمل المنتج للطاقة البشرية المعطلة في غير ميدان القطاع الزراعي .

٥ - الكثافة السكانية العالية (الانفجار السكاني)

السكان هم مصدر قوة العمل اذ يعد العمل عاملاً من عوامل الانتاج . وتختلف كثافة السكان في المناطق المتخلفة من بلد الى اخر ، غير ان معظم البلدان المتخلفة تواجه كثرة في عدد سكانها مع قصور مواردها المادية عن مسايرة الزيادة المطردة في عدد سكانها وعندئذ تؤدي زيادة السكان الى اشتداد الضغط على الموارد . ان ظاهرة الانفجار السكاني التي بدأت تظهر بحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تعود الى عوامل عديدة اهمها تحسين وسائل الصحة العامة واساليبها مما ترتب عليه ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان اذ أن معدلات النمو السكاني للعالم المتخلف عالية مقارنة بالعالم المتقدم ففي حين تبلغ في بعض بلدان افريقيا ٣٪ او اكثر من ذلك في بلدان أخرى ، بينما لايكاد يصل معدل النمو السكاني في اوروبا ١٪ سنوياً .

وينبغي ان يترتب على هذه الزيادة السكانية المطردة ان يزداد حجم الموارد لتوفير الحد الادنى من الخدمات العامة وهذا يكون على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وبالتالي للتنمية الاقتصادية ، كما تؤدي زيادة النمو السكاني الى زيادة الطلب الاستهلاكي مما يتطلب ضمان الحد الادنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية للسكان وبالتالي فأن ذلك يكون على حساب الموارد الموجهة للاستثمار .

وقد يعجز الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة في هذه البلدان عن سد الحاجة المتزايدة في الاستهلاك مما يترتب عن ذلك زيادة في الواردات من السلع الاستهلاكية من الخارج وبالتالي الاضرار بميزان المدفوعات لان ذلك يكون على حساب موارد النقد الاجنبي الذي يمكن ان يوجه الى مايعزز التكوين الرأسمالي .

٦ - تخلف البنيان الاجتماعي .

ويقصد بالبنيان الاجتماعي العلاقات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والقيم والعادات والتقاليد من حيث تأثيرها في الانسان وسلوكه ، وبما ان التنمية الاقتصادية تعمل على الزيادة في معدل الاستثمار الذي يدفع الى زيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع ومن ثم الى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات فهي تقوم على الانسان ومن اجل الانسان وان ثمارها تعود اليه ، وعلى هذا لابد ان يكون الانسان مؤمناً بضرورة التنمية والتغيير . فاقامة المصانع والمشاريع الاستثمارية الضخمة تتطلب مهارات فنية وقدرات ادارية قادرة على استغلالها استغلالا منتجاً وان عملية التصنيع تتطلب انساناً معداً لهذا النمط الجديد من العمل والسلوك والقيم التي تخلقها عمليات التصنيع . وان رفع معدلات التكوين الرأسمالي يتطلب قيماً واتجاهات سواء لدى القيادة او لدى جماهير العالم المتخلف وتؤدي الى الاقلاع عن الانماط الاستهلاكية غير الضرورية . فالقيم والمعتقدات والتقاليد السائدة في البلدان المتخلفة تؤثر في عملية النمو الاقتصادي من نواحي متعددة فمثلاً يحرم الدين الهندوسي ذبح البقرة ويدعو الى تقديسها كما يحرم استخدامها في الزراعة او استخدام مستخرجاتها كونها سماداً للارض . وعلى الرغم من وجود عدد كبير من رؤوس الابقار في الهند يقدر بحوالي ٢٥٠ مليون رأس فانه لم تتم الاستفادة منها وهذا يترتب عليه ضياع كبير في الموارد في بلد هو بأمس الحاجة اليها كما يؤدي انخفاض مستوى التعليم وسيادة المعتقدات والقيم البالية الى انعدام العقلانية في مباشرة السلوك وتقويم المواقف فضلاً عن انخفاض مستوى الكفاءة الادارية وشيوع الفساد الاداري وتفشي ظاهرة الرشوة .

هذه بعض الامثلـــة عن مكونات البنيـان الاجتمـــاعي في البلـدان المختلفة توضح اهمية الجانب الهام . فلابد للانسان في هذه البلدان ان يكون مؤمناً بضرورة التنمية والتغير عارفاً بوسائلها وادارتها.

تنص المادة (٢٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان
(لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لاغنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته) .

التنميـــة : Development

مفهوم التنميـــة ، مقوماتهـا ، مشكلاتهـا :

التنمية مفهوم ذو مدلول اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي لايرتبط بقطاع من المجتمع دون اخر . والتنمية بوصفها مفهوماً ذا مدلول اقتصادي تعني التطور والنمو في مجالات متعددة احدها الزيادة المطردة في نمو الدخل الفردي خلال مدة محددة . وان الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها . وعرفنا مما تقدم ماهية الدول المتخلفة وكيف تتألف معالم التخلف الاقتصادي من عدم كفاية رؤوس الاموال المنتجة وتخلف طرائق الانتاج وشيوع البطالة ، والتبعية الاقتصادية وعدم ملاءمة البنيان الاجتماعي والثقافي بما يحوى من قيم وعادات وسلوك واتجاهات وانظمة لمقتضيات النمو الاقتصادي ، وان هذه المعالم والخصائص تشكل عقبات في عملية التنمية .

وعلى هذا فأن عملية التنمية الاقتصادية تتخذ من تخليص البلاد المتخلفة من معالم التخلف هدفاً لها ونتيجة حتمية لنجاحها . فنجاح عملية التنمية تعني ان يتزايد حجم رؤوس الاموال المنتجة ويرتفع المستوى الفني لطرائق الانتاج المستخدمة ، وامكانية القضاء على البطالة او الحد منها بتوفير اسباب العمل المنتج وتخليص البلاد المتخلفة من التبعية الاقتصادية لان من عقبات التنمية ماتفرضه العلاقات الاقتصادية الدولية على البلاد المتخلفة من تقلب حصيلة الصادرات في المدى القصير ، كما يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية ضرورة انشاء التنظيم السياسي الممثل لصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية اذ يؤدي هذا التنظيم دوراً مهماً في تعبئة الجماهير لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق خلق الوعي الانمائي وترسيخه وخلق ارادة التغيير لدى الجماهير وارتضائهم بتقديم التضحيات التي تتطلبها عملية التنمية .

وخلاصة القول ان عملية التنمية تتطلب سلوكاً جديداً وقيماً جديدة وطرقاً جديدة ومنهجاً جديداً في التفكير من اجل نجاح عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي . وهذا يعني ان التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم لخلق العقلية المنهجية ، اي اجراء تغيير في مناهج التعليم وطرائق التعليم من شأنه خلق العقلية العلمية والنقدية وان يكون تعديل نظام التعليم بما يخدم احتياجات التنمية وذلك عن طريق انتاج المهارات والقدرات الفنية والتنظيمية التي تحتاجها خطط التنمية الاقتصادية ، كما تتطلب التنمية تغييراً جوهرياً في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة او خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة فرفع معدل الاستثمار يقتضي خلق المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات الكافية في المجتمع مثل المصارف وشركات التأمين وبيوت الادخار ومصارف الريف القادرة على الوصول الى المدخرين الصغار في الريف وتعبئة مدخراتهم لاغراض الاستثمار .

مما تقدم يمكن القول ان التنمية الاقتصادية تنصرف في جوهرها الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد وتطويرها وذلك بالتغلب على مايعترض السبيل من عقبات في سبيل نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف الى حالة التقدم ، او بمعنى ادق الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف الى الوضع الاجتماعي المتقدم . فهذا الانتقال يقتضي تغييراً جذرياً وجوهرياً في اساليب الانتاج المستخدمة (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التي تتلاءم مع مرحلة تطور قوى الانتاج) وتغييراً في البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الاساليب الانتاجية . وهنا ينبغي في ضوء ماتقدم ان نفرق بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية فالنمو الاقتصادي يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ، اما التنمية الاقتصادية فتتمثل في ذلك التغيير البنياني الذي يكون من شأنه تحقيق زيادة سريعة ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر مدة ممتدة من الزمن

ولذا يعد التغيير البنياني عنصراً اساسياً في عناصر عملية التنمية الاقتصادية . ويقصد بالتغيير البنياني حصول تغير كمي ونوعي يتمثل في ارتفاع مستوى الدخل الفردي الحقيقي وتغير في نسبة الناتج القومي الى رأس المال ونسبة عدد العاملين الى عدد السكان ، ونسبة العاملين في غير الزراعة الى عدد الاشخاص العاملين ... الخ

مقومات التنمية

اما الشروط والمقومات الاساسية للتنمية فيمكن اجمالها بما يأتـــي :

١- ارادة التنمية :

اذا كانت التنمية تحصل تلقائياً في البلدان المتقدمة فانها لاتحصل تلقائياً في البلدان المتخلفة (النامية) ، لذا ينبغي على الدول الاخيرة ان تأخذ بمبدأ التخطيط . فالتنمية الاقتصادية عملية ارادية لاتتحقق مالم يكن افراد المجتمع راغبين وجادين في تحقيقها . ولايمكن ان تتحقق التنمية السريعة في اي بلد مالم تتوافر لها قيادة امينة مستنيرة تؤمن بالتنمية وتتطلع الى تحقيقها . فبوجود الارادة الشعبية وتوافر القيادة الامينة المتحررة يكون من السهل حل مشكلات التنمية الاقتصادية . وتعتبر تجربة التنمية السريعة في اليابان التي حولت اقتصادها من اساس زراعي غالب الى صناعي متقدم في مدة وجيزة مثلاً واضحاً لبناء اقتصاد متقدم .

٢- تخطيط التنمية :

التخطيط الاقتصادي تنظيم اداري للنشاط والاوضاع الاقتصادية لتحقيق اهداف معينة في مدة زمنية محددة تتمثل بوجه خاص في تنمية الاقتصاد القومي ورفع المستوى المادي والثقافي للسكان .

واذا كانت عملية التنمية تحصل بصورة تلقائية في الدول المتقدمة فأن هذا لايحصل في الدول النامية ولذا ينبغي على الاخيرة ان تأخذ بمبدأ التخطيط . ولتحقيق تنمية سريعة للاقتصاد القومي لابد من تخطيط قائم على تقدير ومسح دقيقين للامكانيات المادية والبشرية الميسورة . ويتضمن تخطيط التنمية وضع اهداف رئيسة للانتاج والعمالة في الاقتصاد من حيث الكم والنوع والزمن والاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف .

ولما كانت زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد هي جوهر عملية التنمية الاقتصادية فأن تخطيط التنمية ينبغي ان يقوم على امرين اساسين :

اولهما – تعبئة اكبر قدر من الموارد لأغراض الاستثمار .

وثانيهما – توجيه هذه الموارد الى المجالات التي تحقق اعلى معدل لنمو الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي .

٣-توفير الاطار الملائم لعملية التنمية.

في سبيل انجاح عملية التنمية الاقتصادية ينبغي احداث تغيرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع . ففي المجال السياسي مثلاً ينبغي تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي بوصفه شرطاً مهماً واساسياً يتمثل في السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق القدرة على توجيهها واستغلالها بالشكل الذي يراه المجتمع ملائماً . وكذلك يترتب على تحقيق الاستقلال الاقتصادي زيادة الموارد المتاحة للمجتمع متمثلاً في الاستيلاء على الفائض الذي كان واقعاً تحت النفوذ الاجنبي . ويتطلب نجاح التنمية ايضاً ضرورة انشاء التنظيم السياسي الذي يخدم التنمية واجراء التغييرات الجوهرية في نظام التعليم بما يلبي احتياجات النمو الاقتصادي واجراء التغييرات في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة كما اوضحنا ذلك .

٤- تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي.

يؤدي التصنيع دوراً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية وان اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع يؤدي الى رفع مستوى قوى الانتاج المستخدمة وحجمها ، ذلك ان الارتفاع المستمر في الطاقة الانتاجية الصناعية نتيجة لزيادة الاستثمار في الصناعة يؤدي الى ازدياد الاهمية النسبية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الاخرى .

اذ يترتب على ذلك ازدياد طاقة هذا القطاع على استيعاب القوة العاملة الفائضة الموجودة بالقطاعات الاخرى وبالتالي امتصاص القوة العاملة مما يؤدي الى زيادة الاهمية النسبية للعاملين في القطاع الصناعي وانخفاض الاهمية النسبية للعاملين في القطاعات الاخرى . وهكذا يؤدي التصنيع الى تغيير هيكلي في الاقتصاد القومي اذ بموجبه تزداد الاهمية النسبية للقطاع الصناعي . هذا من جانب ومن جانب اخر فأن التصنيع هو احد السبل الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي لان ارتفاع مستوى الانتاجية يعني ارتفاع مستوى الدخول مما ينعكس بدوره على بقية اجزاء الاقتصاد القومي فضلاً عن أن التصنيع يؤدي الى تنويع الاقتصاد القومي ، اذ يتغير التركيب السلعي للدخل القومي في اثر نمو حركة التصنيع ، وتدعيمها .

٥- رفع مستوى التكوين الرأسمالي (الاستثماري)

ان نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف على حجم الاستثمارات بدرجة كبيرة اذ ينبغي ان لايقل هذا الحجم عن حد ادنى (اي توافر حد ادنى من الموارد الاستثمارية) يجب توجيهها لعملية التنمية حتى ينطلق الاقتصاد القومي في مسار النمو وحتى يكتب لعملية النمو النجاح وذلك لمواجهة العقبات الاساسية التي تواجه عملية النمو الصناعي مثل ضيق السوق المحلية ، وتحقيق الاستثمارات المطلوبة في القطاعات

الاخرى مثل القطاع الزراعي وقطاع رأس المال الاجتماعي (مثل مشروعات السكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء) واللازمة لنجاح عملية التصنيع ، اذ لابد من تزامنها حتى يمكن الاستفادة منها . فمشروعات توليد الكهرباء تحتاج الى محطات تقوية ، والاستثمار في بناء السدود يحتاج الى استثمارات في قنوات الري والصرف .... الخ

كما ان نجاح عملية النمو الصناعي يتوقف على حدوث نمو مماثل في القطاع الزراعي بحيث يكون القطاع الزراعي قادراً على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية مما يستلزم اعادة تنظيم هذا القطاع مثل الاصلاح الزراعي بغية رفع الانتاجية الزراعية ، وان رفع الانتاجية الزراعية يتطلب زيادة مستوى الاستثمارات في القطاع الزراعي سواء في مجال الاقنية والسدود والصرف او في زيادة استخدام الاسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية والاستثمارات الاخرى كافة لزيادة وتحسين مستوى رأس المال الثابت في الزراعة .

نخلص مما تقدم الى ان تحقيق الاستثمارات الصناعية والزراعية يتطلب رفع معدل التراكم الرأسمالي اي ان التنمية الاقتصادية تحتاج لنجاحها رفع معدل التراكم الرأسمالي وذلك لتوليد قوة دافعة للنمو تستطيع التغلب على القوة المضادة للنمو في المجتمع المتمثلة بصورة اساسية في الانفجار السكاني بوجه عام . اي لابد من تحقيق حد ادنى من الاستثمارات قادر على توليد معدل لنمو الدخل القومي يفوق معدل النمو السكاني وبالتالي يرتفع معدل نمو الدخل الفردي فيرتفع معدل الادخار (الاستثماري) .

مشكلات التنميـــة :

من خلال دراستنا للخصائص العامة للتخلف الاقتصادي يتضح لنا جلياً ان هذه الخصائص تتضمن اهم العوائق او المشكلات التي تعترض سبيل التنمية في البلدان المتخلفة ويمكن اجمالها بمايأتـــي :-

١- المشكلات الاجتماعيـة والثقافيـة :

تتسم معظم البلدان المتخلفة بسرعة نمو السكان فيها وتعتمد الاثار الاقتصادية لهذا النمو على العلاقة بين حجم السكان وموارد الثروة المادية المتاحة وقدرة السكان على استغلالها استغلالاً اقتصادياً وان الزيادة السريعة في عدد السكان في البلدان النامية تؤدي الى زيادة مشاكل تكوين رأس المال بسبب ماتتطلبه زيادة عرض العمل من استثمارات مادية وبشرية مقابلة لاستيعابها في مختلف ميادين الانتاج ذلك ان المعدلات السائدة لتكوين رأس المال في هذه البلدان بالغة الانخفاض تكاد لاتكفي لمواجهة الزيادة المطردة في عدد السكان . هذا من جانب ومن جانب اخر تساهم سرعة زيادة السكان في البلدان النامية بزيادة اختلال موازين المدفوعات وقصور مواردها من النقد الاجنبي عن الوفاء باحتياجات الاستيراد اذ تؤدي الى ان جانباً كبيراً من هذه الموارد يتجه الى الاستهلاك بسبب زيادة استيراد السلع الغذائية الاستهلاكية لسد حاجة السكان المتزايدين كما ان زيادة الاستهلاك المحلي للمنتجات الوطنية يكون على حساب التصدير وكلا الحالين يحدثان اختلالا في موازين المدفوعات رغم حاجة التنمية في هذه البلدان الى اقصى زيادة في موارد النقد الاجنبي ووضعها في خدمة الانتاج . ويمكن ان تعد جمهورية مصر العربية مثلاً حياً اذ ان التنمية الاقتصادية فيها يمكن ان تكون ايسر واقوى اثراً في رفع مستوى المعيشة لو لم يتكاثر السكان فيها بمعدلات مرتفعة التي من شأنها ان تضعف من فرص الادخار وضياع

جانب كبير من موارد النقد الاجنبي في استيراد المواد الغذائية غير ان هناك بلداناً تفوق مواردها الطبيعية قدرة سكانها الحاليين على استغلالها استغلالاً اقتصادياً مثل السودان وبعض دول امريكا اللاتينية اذ يساعد نمو السكان نمواً طبيعياً او عن طريق الهجرة على زيادة الناتج القومي وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل الفردي عند توافر الظروف الملائمة للتنمية كأن تكون موارد الاستثمار المتاحة كافية لتزويد قوة العمل المتزايدة بقدر متزايد من معدات الانتاج .

كما يشكل ارتفاع نسبة الاطفال نتيجة ارتفاع المواليد في البلدان النامية عائقاً في سبيل تعجيل النمو الاقتصادي فيها ، فارتفاع معدل المواليد يؤدي الى زيادة عدد الاطفال مما يرهق ميزانية الاسرة ويقلل قدرتها على الادخار وبالتالي يرهق ميزانية الدولة .

ولاتقتصر عوائق التنمية على ماتقدم فهناك تأخر السكان وعدم ملاءمة البيئة الاجتماعية والثقافية اذ تؤلف عوائق جسيمة تعترض سبيل التنمية فنقص التعليم والتدريب المشاهد في معظم هذه البلدان يؤدي الى ندرة المهارات اللازمة لتشغيل وصيانة الالات والمعدات الحديثة بين السكان على كثرتهم كما ان ارتفاع مستويات الامية في معظم هذه البلدان يعوق التصنيع بدرجة كبيرة فضلاً عن انخفاض المستوى الصحي للسكان الذي يعد عاملاً آخر في تعويق النشاط الانتاجي .

كذلك يعد الجهل الاقتصادي وقلة المنظمين الوطنيين القادرين على جمع عناصر الانتاج وتوجيهها وضعف مستوى خبراتهم واتجاه معظم الانشطة الى التجارة والمضاربة العقارية وتركيز اعمال التجارة والائتمان والتنظيم الصناعي بأيدي عناصر اجنبية عوائق اخرى في مجال تحقيق التنمية .

كما يعد عدم الاستقرار السياسي في كثير من البلدان النامية (المتخلفة) عائقاً مهماً للتنمية الاقتصادية بسبب اختلال النظام والامن والعدالة مما يؤدي الى زيادة مخاطر الاستثمار وهروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج وعزوف رؤوس الاموال الاجنبية عن استثمارها في هذه البلدان .

٢- المشكلات الاقتصادية :

تواجه البلدان النامية معوقات اقتصادية عديدة نخص منها :-

اجتماع قوى الفقر والمرض في دائرة مفرغة بسبب مايورثه الفقر من ضعف الصحة وقلة القدرة على العمل . ومن القوى الدائرية تلك التي تعترض تكوين رأس المال في هذه البلدان وعلى النحو الذي اوضحناه في مجال خصائص التخلف .

كما تشكل ندرة رأس المال وضعف معدلات تراكمه وسوء استخدامه عائقاً رئيساً في سبيل التنمية الاقتصادية .

ولاتعتمد التنمية على توفير رأس المال فحسب وانما تعتمد كذلك على تطوير السكان وتوفير المهارات الفنية والادارية والتنظيمية اللازمة على جميع المستويات . ويؤدي رأس المال دوراً فاعلاً في توفير هذه الاحتياجات اذ يستخدم في نشر التعليم والتدريب واعداد المهارات اللازمة او شراء خدماتها في السوق الدولية وتوفير مستلزمات التنمية الاساسية بغية رفع انتاجية الاقتصاد في مجموعه .

وتصطدم التنمية الاقتصادية في مراحلها المبكرة بضيق نطاق الاسواق المحلية بوجه عام بسبب ضعف حوافز الاستثمار في اي فرع من فروع الانتاج ، وان انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد يشكل سبباً كبيراً في ضيق الاسواق المحلية . وتفرض الظروف الدولية عوائق عديدة في سبيل انتاج مواد اولية زراعية او معدنية تصدر كلها او معظمها الى الخارج . ولما كانت المواد الاولية تشكل جانباً كبيراً من دخلها القومي فأن ايراداتها منها تتعرض لتقلبات واسعة في اسعارها وحجم صادراتها من عام لاخر بسبب تقلب طلب الدول الصناعية المتقدمة على هذه المنتجات نتيجة لتقلب مستوى النشاط الاقتصادي فيها . كما ان اعتماد معظم البلدان النامية بدرجة كبيرة

على رؤوس الاموال والمنح الاقتصادية الاجنبية في تعزيز مواردها المالية المحدودة المتاحة للاستثمار مع قلة ماينساب اليها من هذه الاموال يجعل تدفق الاموال الى هذه البلدان خاضعاً للاعتبارات السياسية وتحكم الدول الصناعية المتقدمة في تزويد هذه البلدان بالمعدات الرأسمالية والخبرة الفنية.

التخطيط : Planning

مفهوم التخطيط : اهدافه ، انواعه :

ان التخطيط يعني التوجيه السليم لموارد المجتمع لتحقيق الاهداف القومية من خلال تحديد الوسائل اللازمة لبلوغ تلك الاهداف فضلاً عن التنسيق فيما بين تلك الاهداف والوسائل بما يحقق الاهداف المرسومة بأقصى درجة من الكفاءة .

والتخطيط في هذا كله ينبغي ان يكون عملية خلق علمي منظم يجيب على جميع التحديات التي تواجه المجتمع فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن لكنه عملية تحقيق الامل .

ولايقتصر التخطيط على الدولة وحدها ، فما من فرد او مشروع أو منظمة الا وتخطط فالفرد يضع لنفسه خطة يوزع بمقتضاها دخله المحدود على حاجاته المتعددة ووقته بين الفراغ والعمل وثروته بين اوجه الاستثمار المختلفة.

وتختلف صور التخطيط بأختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والوسائل التي يعتمد عليها في بلوغ الاهداف . فمفهوم التخطيط في النظام الاشتراكي المخطط مركزياً يختلف عن مفهوم التخطيط في النظم الاقتصادية القائمة على المبادأة الفردية والنظم الاقتصاديه المختلطة كما ان هذا المضمون يختلف من بلد الى اخر في محيط البلاد المتخلفة بسبب الاختلاف الكبير بين النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها . كما يختلف مضمون التخطيط واساليبه حتى بالنسبة للبلد الواحد من وقت الى اخر بأختلاف الظروف السائدة ومرحلة النمو الاقتصادي التي يمر بها ذلك البلد .

اهداف التخطيط :

يستهدف التخطيط تحقيق اهداف متعددة يقع في مقدمتها تحقيق زيادة سريعة في الدخل الفردي الحقيقي واحداث تغيير اساسي في البنيان الاقتصادي والبنيان الاجتماعي للبلاد . فالتخطيط هو السبيل الوحيد الذي يضمن استخدام الموارد المتاحة سواء اكانت مادية ام طبيعية ام بشرية لاقصى حد ممكن لغرض تحقيق الرخاء والرفاهية لافراد المجتمع اذ بالتخطيط الكفء السليم يمكن حل جوانب المعادلة الصعبة الثلاثة وهـي :

الرغبة في المزيد من الاستهلاك والرغبة في المزيد من الانتاج والرغبة في المزيد من الادخار .

ويتحقق الحل بأن يزداد الانتاج بمعدل اسرع من معدل الاستهلاك وبهذا يوجه فائض الانتاج نحو الادخار والاستثمار وتكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية .

وفي ضوء ماتقدم فالتخطيط يهدف الى امور اساسية سواء اكانت اقتصادية ام اجتماعية اهمها :

١ – زيادة الدخل الحقيقي للفرد عن طريق زيادة مستوى الانتاج من السلع والخدمات .

٢ – زيادة مستوى استخدام قوة العمل وتوفير الفرص للافراد القادرين عليه كافة .

٣ – تطوير هيكل البناء الاقتصادي وتنويع الانتاج .

٤ – تطوير خبرات ومهارات الموارد البشرية

٥ – تقليل التفاوت في توزيع الدخل

٦ – توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار اذ يتحدد بهذا المعدل الاجمالي للنمو الاقتصادي .

٧ – توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي اذ يتحدد بهذا اتجاه النمو الاقتصادي .

٨ – توسيع نطاق التعليم والعمل على رفع مستواه .

٩ – تحسين الاوضاع الصحية وقائياً وعلاجياً .

١٠ – تطوير وسائل الثقافة والمقومات الحضارية .

المبادئ الاساسية للتخطيط :

يقوم التخطيط على مبادىء عامة اساسية ينبغي مراعاتها ويمكن اجمالها بما يأتي :

١ – الواقعية :– ونعني بمبدأ الواقعية ان يكون التخطيط وبناء الخطة من حيث اهدافها ووسائلها منسجماً مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم ، اي ان لاتتضمن الخطة اهدافاً طموحة لاتتناسب والامكانيات المتاحه.

٢ – الشمولية :– اي ينصرف التخطيط الى توجيه الموارد في القطاعات كافة فلا يجب ان يقتصر التخطيط على قطاع دون اخر والاهتمام بمورد دون مورد آخر والا كانت النتيجة حدوث اختلال في الاقتصاد القومي يظهر في صورة فوائض او اختناقات . فاقتصار التخطيط مثلاً على القطاع الصناعي يؤدي الى ظهور اختلالات جديدة في التوازن الاقتصادي على

المستوى القومي ذلك لان الزراعة والصناعة ترتبطان ببعظهما بروابط عديدة. فمثلاً يترتب على التوسع في القطاع الصناعي زيادة الطلب على القوى العاملة في القطاع الزراعي وزيادة الطلب على المواد الاواية والمواد الغذائية الزراعية . فاذا لم يتم التخطيط في القطاع الزراعي سيترتب على ذلك حدوث اختناقات في الطلب على السلع الزراعية وهكذا الحال بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الاخرى .

٣- مركزية اتخاذ القرار ولامركزية التنفيذ :

ونعني بمركزية اتخاذ القرار ، ان القرارات الاساسية في وضع الخطة يجب ان توضع مركزياً اي من قبل السلطة المركزية للتخطيط والتي تتضمن اموراً عديدة مثل نمط واستخدام الموارد ، تحديد معدل الاستثمار ، توزيع الاستهلاك ، معايير اختيار المشروعات ، السياسة السعرية .

اما لا مركزية التنفيذ فتعني ان تنفيذ الخطة ينصرف الى ترك قدر كبير للوحدات الانتاجية للتمتع بحرية كافية في التصرف .

٤- التناسق : ويقصد بذلك تحقيق التناسق بين اهداف الخطة بعضها ببعض من جانب ، وبين الاهداف الموضوعة والسياسات اللازمة لتحقيقها من جانب آخر اذ بغياب ذلك يواجه الاقتصاد القومي حدوث حالة عدم التوازن بين القطاعات او بين العرض والطلب على السلع المختلفة او القوى البشرية.

٥- المرونة : اي ان يكون بناء الخطة يتسم بالمرونة بحيث يمكن تعديلها في الظروف الطارئة كحدوث كارثة او حدوث حرب او انتشار آفة زراعية .

٦- الالزام : من المعلوم ان الخطة القومية تصدر عادة بقانون وبذلك يكون تنفيذ القانون ملزماً للجميع .

٧- **الاستمرارية** ان التخطيط عملية مستمرة لاينتهي بأنتهاء الخطة الاولى ذلك ان الخطة هي مرحلة من مراحل التخطيط فبأنتهاء الخطة الاولى تبدأ الخطة الثانية وتكون امتداداً للاولى .

نظراً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي فأن التخطيط يتخذ انواعاً مختلفة تبعاً لذلك .

وفيما يأتي عرض موجز لاهم انواع التخطيط :-

أنواع التخطيط :-

ان اهم انواع التخطيط يمكن اجمالها بالآتي:

١- التخطيط التوجيهي والتخطيط الالزامي

فالتخطيط التوجيهي يستند الى استمالة او جذب المشروع الخاص واقناعه بانتهاج نوع معين من السلوك في الميدان الاقتصادي يتمشى مع الاهداف التي ترسمها الدول .

اما التخطيط الالزامي فيستند الى المشروع العام الذي يؤدي الدور القيادي الحاسم في النشاط الاقتصادي .

٢- التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل :

التخطيط الجزئي يقوم على اساس تخطيط قطاعات معينة يكون لها اهمية خاصة على المستوى القومي مثل قطاع الزراعة او الصناعة ... اي ان تعد الخطة لبعض القطاعات الخاصة من الاقتصاد القومي وحدها دون بقية القطاعات .

اما التخطيط الشامل فيمس قطاعات الاقتصاد القومي والانشطة الاقتصادية كافة . وفي هذا النوع من التخطيط يؤدي القطاع العام دوراً

رئيساً في الاقتصاد القومي في تنفيذ الاهداف التي تنطوي عليها الخطة ، وهذا لايعني اهمال القطاع الخاص إذ من الممكن ان يؤدي هذا القطاع دوراً في مجال المنافسة وخاصة في مجال تحفيز المشروعات العامة على زيادة كفاءتها . ولابد من الاشارة هنا الى ان التخطيط الشامل لايقتصر على الجوانب الاقتصادية حسب بل يشمل المجالات الاجتماعية والثقافية وهذا مايميز هذا النوع من التخطيط من الانواع الاخرى لماله من مزايا تتمثل في ضمان عدم حدوث التعارض بين الاهداف المرسومة كحدوث اختناقات تعطل او تفسد تحقيق بعض الاهداف .

وهناك انواع اخرى كالتخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي والتخطيط القومي والتخطيط الاقليمي والتخطيط الفردي (الذي يقتصر على المؤسسات الفردية وخاصة المشروعات الخاصة ذات الصيغة الاحتكارية) .

وتتخذ عملية التخطيط ابعاداً زمنية مختلفة تتجسد او تتمثل في خطط اقتصادية مختلفة وهي :

أ-الخطط الطويلة الاجل ، وتتراوح مدتها بين عشر وخمس وعشرين سنة وتقوم بتحديد الاهداف الكبرى والاطار العام الذي ينبغي ان تدور فيه عملية التنمية الاقتصادية كاحداث تغيير اساسي في البنيان الانتاجي او تغيير توزيع الدخل القومي والارتفاع بالمستوى التقني للبلاد عن طريق التوسع في التعليم .

ب-الخطط المتوسطة الاجل ، وهي خطط يتراوح بعدها الزمني من اربع الى سبع سنوات . وتوضح هذه الخطط بدرجة اكبر من التحديد والتفصيل في اطار برنامج زمني وفي صورة خطوات محددة على مدار السنوات المقررة للخطة . وتتضمن هذه الخطط مختلف المشروعات التي يزمع القيام بها على مدار سنواتها . وترتبط الخطة المتوسطة بالخطة الطويلة عن طريق

الاطار العام المرسوم من قبل الخطة الطويلة ، كما تعد هذه الخطة مرحلة من مراحل تنفيذ اهداف الخطة الطويلة الاجل .

جـ-الخطة القصيرة الاجل :

وهي خطط بعدها الزمني سنة واحدة وتسمى عادة بالخطة التنفيذية وتعد الوسيلة التنفيذية للخطة المتوسطة الاجل . وتحدد في الخطة اهدافها وتعين الوسائل التي يزمع استخدامها لبلوغ هذه الاهداف بدرجة اكثر تفصيلا مثل توزيع الاستثمارات على مختلف الصناعات الرئيسة وتحديد الاهداف الانتاجية للعديد من سلع الاستهلاك والسلع الانتاجية . اما بالنسبة للوسائل فتتضمن مثلاً تحديد الامور الدقيقة للسياسات النقدية والائتمانية والضريبية وسياسات الاسعار والاجور وتعيين معالم السياسة الانتاجية . وبعبارة اخرى فالخطة السنوية تشمل اهداف الانتاج واحتياجات القطاعات من مستلزمات الانتاج من الاستثمار ومن النقد الاجنبي اضافة الى الوسائل المزمع استخدامها لتحقيق الاهداف كتحديد دقائق السياسات النقدية والائتمانية والضريبية وسياسات الاسعار والاجور وما الى ذلك .

وفضلاً عما تقدم فأن عملية وضع الخطة موضع التنفيذ ومتابعة تنفيذها جزء لايتجزء من عملية التخطيط . فأذن يتضمن التخطيط تأمين وضع الخطة موضع التنفيذ ومتابعة تنفيذها فمن المتوقع ان تظل الخطة مهما بلغ الجهد الذي بذل في اعدادها مجرد حبر على ورق . ولذا ينبغي ان يقترن تنفيذ الخطة بالرقابة . ويقصد بالرقابة على تنفيذ الخطة التحقق من التوافق بين النتائج التي تتحقق والاهداف المحددة في الخطة ، وكذلك بين الوسائل المستخدمة فعلاً والوسائل التي وردت في الخطة . وتتفرع الرقابة في هذا المجال الى عدة انواع منها الرقابة الادارية والرقابة المالية والرقابة على نوع الانتاج ومادته .

ولابد لنا هنا ان نفرق بين التخطيط والبرمجة ، فالبرمجة تعني مجموعة الاجراءات والقرارات المتكاملة والمتناسقة الموضوعة لايجاد حل لمشكلة يعاني منها المجتمع مثل التضخم ، العجز في الميزان التجاري ، تطوير القطاع السياحي . ففي بعض الدول توضع برامج تنمية خاصة لاعمار منطقة معينة او لتطوير القطاع السياحي . او ان توضع برامج لتطوير سكان البادية وينتهي البرنامج بتحقيق الاهداف التي وضع من أجلها .

اما التخطيط فيهدف الى وضع خطة او مجموعة خطط متتالية لشمول مختلف المناطق والانشطة الاقتصادية في المجتمع . وعلى هذا فأن التخطيط يمتاز بالاستمرار والتجديد والشمولية لقطاعات المجتمع كافة ولمختلف النشاطات الاقتصادية سواء أكان ذلك على مستوى الكميات الكلية (الدخل القومي) ، الاستثمار ، الاستهلاك ، العمالة ... الخ) ام على مستوى القطاعات ومستوى فروع النشاط الاقتصادي وهذا يتطلب تحقيق التناسق بين الاجزاء المختلفة للخطة . وبذلك يمكن القول ان الخطة كالوسيلة الأكثر فاعلية في تحقيق اكبر نتيجة لمجهود معين في ظل ظروف معينة .

التخطيط فى العراق

التخطيط في اساسه عملية تحديد للاهداف التي يتقرر بلوغها وتخصيص للموارد المتاحة لتحقيقها على المدى الطويل كأن تكون عشرين سنة او اكثر او اقل .

وقد اخذ العراق بمبدأ التخطيط وكانت اول خطة لتطوير الاقتصاد العراقي قد وضعت في عام ١٩٢٧ تلتها عدة خطط خلال المدة ١٩٢٧ ـ ١٩٥٠ ولم يكن التخطيط خلال هذه المدة ذا نتائج طيبة بسبب ضآلة

رؤوس الاموال اللازمة لتنفيذ الخطط الموضوعة بالاضافة الى عوائق التنمية الاقتصادية الاخرى المشار اليها سابقاً .

وبعد عام ١٩٥٠ تم انشاء مجلس الاعمار بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ اذ حصل تطور ملحوظ في سياسة الاعمار والتنمية الاقتصادية حين ترتب على تعديل اتفاقيات النفط ازدياد ايرادات الحكومة اذ خصص لهذا المجلس ٧٠٪ من هذه الايرادات لغرض انفاقها على تكوين رؤوس اموال انتاجية . وقد اخذ مجلس الاعمار بمبدأ الجمع بين التخطيط والتنفيذ اي انه مكلف من ناحية بتنظيم المناهج الاعمارية ومن الناحية الاخرى يقوم بتنفيذها ومراقبة التنفيذ .

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ انشئت وزارة التخطيط وكان الغرض تلافي الانتقادات التي وجهت الى المجلس مثل عدم توافر سياسة اقتصادية ثابتة وواضحة يعمل المجلس ضمن اطارها ، وعدم الاخذ بمبدأ الفصل بين التخطيط والتنفيذ .

وعلى هذا فقد اخذت وزارة التخطيط بمبدأ الفصل بين التخطيط والتنفيذ وأصبحت صلاحيات هذه الوزارة قاصرة على وضع الخطط ومراقبة تنفيذها . اما تنفيذ الخطط فأصبح من صلاحيات عدد من الوزارات مثل وزارة الصناعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الاسكان والاشغال التي انشئت لهذا الغرض بموجب قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٨ . كما انشئ مجلس التخطيط الاقتصادي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزيري التخطيط والمالية وعدد من الوزارات المنفذة .

وخلال المدة ١٩٥٩-١٩٦٨ صدرت عدة خطط اقتصادية وهي الخطة الاقتصادية المؤقتة عام ١٩٥٩ والخطة التفصيلية للسنوات ١٩٦١-١٩٦٥

التي وضعت من قبل وزارة التخطيط ومجلسها اذ لم تختلف هذه الخطة في اسلوبها عن مناهج مجلس الاعمار وكانت عبارة عن مجموعة مشاريع للقطاع العام لم تدرس علاقة بعضها بالبعض الآخر ، وكان نتيجة ذلك ان بعض القطاعات شهدت نمواً اقتصادياً مثل النفط والنقل والصناعة وقطاعات اخرى لم يحصل فيها نمو كالقطاع الزراعي وكانت نتيجة ذلك ان ازداد الطلب على الحاصلات الزراعية وارتفاع اثمان هذه السلع .

ثم وضعت الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٦/١٩٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ اذ عدت اول محاولة عملية للتخطيط الشامل في العراق فقد نظرت الى الاقتصاد القومي ككل وحاولت تنظيم مجموع الاستثمارات العامة والخاصة ودراسة توزيعها على مختلف القطاعات لتحقيق اهداف القطاعات الانتاجية كما استهدفت زيادة الدخل القومي بمعدل ٨٪ سنوياً على ان تكون نسبة نمو القطاع الزراعي ٧,٥٪ والقطاع الصناعي ١٢٪ . وقد حاول المخطط ان يوجد نوعاً من التوازن المالي بين التخصيصات والايرادات غير ان التطبيق جاء على خلاف ذلك فقد ازدادت التخصيصات الفعلية على الايرادات المخمنة .

أما نسبة التنفيذ خلال المدة ١٩٦١-١٩٦٤ فكانت ٥٥٪ ولم يزد في المدة ١٩٦٥-١٩٦٨ عن ٥٣٪ وهذا يعني ان التنفيذ ظل على مستواه الواطىء ولا ينمو الدخل القومي ٥,٥٪ في حين ان الخطة كانت قد استهدفت نمو الدخل بنسبة ٨٪

جدول رقم (١٠)

التوزيع القطاعي السنوي للانفاق الاستثماري خلال المدة ١٩٦٥ - ١٩٨٢

الخطط الانمائية	القطاعات	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	النقل والمواصلات	مباني الخدمات والاسكان	استثمارات اخرى	اجمالي الاستثمارات
	(١)	٥٦,١	٩٠٤,١	٦١,٢	٦٦,٢	١٥٩,٠	١٤٤٦,٦
٦٥-١٩٦٩	(٢)	١١,٢	٢٠,٨	١٢,٢	١٣,٢	٣١,٨	٨٩,٢
	٪	١٢,٦	٢٣,٣	١٣,٧	١٤,٨	٣٥,٦	١٠٠
	(١)	٢٠٨,٦	٣٢٩,٦	١٧٧,٥	١٧١,٣	٢٩٣,٨	١١٨٠,٨
٧٠-١٩٧٤	(٢)	٤١,٧	٦٥,٩	٣٥,٥	٣٤,٣	٥٨,٨	٣٢٦,٢
	٪	٧,٧	٢٧,١	١٥,٠	١٤,٥	٢٤,٩	١٠٠
	(١)	١٠١,٨	٢٩,٢	١٦٣,٦	١٠٨,٤	٢٨٨,٨	٩٦٢,١
١٩٧٥	٪	١٠,٦	٣١,١	١٧,٠	١١,٣	٣٠,٠	١٠٠
	(١)	١٦١٤,٧	٢٩٣,٤	١٥٨١,٠	١٩٨٠,٣	٢٣٦١,٢	١٠٤٦٧,٦
٧٦-١٩٨٠	(٢)	٣٢٢,٩	٥٨٦,١	٣١٦,٢	٣٩٦,١	٤٧٢,٢	٢٠٩٣,٥
	٪	١٥,٤	٢٨,٠	١٥,١	١٨,٩	٢٢,٦	١٠٠
	(١)	١١٠٧,١	١٧٣٦,٨	٢١٤٩,٢	٢٦٤٤,٢	٢٩٥٢,٨	١٠٥٩٠,١
٨٠-١٩٨١	(٢)	٥٥٣,٩٦	٨٦٨,٤	١٠٧٤,٦	١٣٢٢,١	١٤٧٦,٤	٥٢٩٥,١
	٪	١٠,٤	١٦,٤	٢٠,٣	٢٥,٠	٢٧,٩	١٠٠

١ التوزيع القطاعي للانفاق الاستثماري ٢ المتوسط السنوي لحصة القطاع من الانفاق الاستثماري

المصدر تقييم مسيرة التخطيط في العراق المعهد القومي للتخطيط وزارة التخطيط دراسة رقم ٨٨ ص٩٩

اسئلة الفصل الرابع

١- لقد تعددت التعاريف لظاهرة التخلف بتعدد الكتّاب الذين تناولوا هذه الظاهرة وضح ذلك وهل بالامكان وضع تعريف محدد ولماذا ؟

٢ - ماذا تعني البطالة المقنعة مع الأمثلة

٣- ماالمقصود بالبنيان الاجتماعي وماأهميته في ظاهرة التخلف ؟

٤- صحح العبارات الآتية ان وجد فيها خطأ :

أ- تحصل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وفي البلدان المتقدمة تلقائياً .

ب- تهدف التنمية الاقتصادية الى نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف الى حالة التقدم .

جـ- يعد التغيير البنياني عنصراً اساسياً من عناصر التنمية الاقتصادية .

د- ان نقص تكوين رأس المال ناتج عن ضعف الحافز على الاستثمار ومؤد الى انخفاض مستوى الانتاجية .

٥- علل مايأتـي :

أ - اهمية ارادة التنميه بوصفها احدى المقومات الاساسية للتنمية .

ب - تصطدم التنمية الاقتصادية في مراحلها المبكرة بضيق نطاق الاسواق المحلية .

جـ - من المبادئ الاساسية للتخطيط مبدأ الشمولية .

٦- مـيز بين التخطيط الشامـل والتخطيـط الجزئـي .

٧- ماالفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ؟

الفصل الخامس
السياسات الاقتصادية

مفهوم السياسة الاقتصادية :

تعرف السياسة الاقتصادية على انها مجموعة من الاجراءات التي تقوم بها الدولة بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي . وتتصف السياسة الاقتصادية بمرونة كبيرة طبقاً لطبيعة النظام الاقتصادي ومرحلة التطور التي وصل اليها .

وعليه فقد تستخدم السياسة الاقتصادية على نطاق واسع لتشمل معظم جوانب الاقتصاد لتحقيق مجموعة من الغايات ، وان الوسائل التي تستخدمها السياسة الاقتصادية قد تشير الى مجموعة من البرامج المصممة لتعجيل التنمية الاقتصادية او لمعالجة التضخم أوالانكماش بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي او لتحقيق استخدام الموارد الاقتصادية غير المستغلة وتوزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع لغرض تحقيق التوازن الاجتماعي وغير ذلك من الاهداف الاخرى التي تمكن الدولة من ان تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد . وعلى العموم تهدف السياسة الاقتصادية بمعناها الواسع الى تحسين الاحوال والظروف التي يعيش فيها المجتمع .

ففي الاقتصاد الرأسمالي يصبح هدف السياسة الاقتصادية تحقيق نمو سريع ودائم وتحقيق الاستخدام الكامل والاستقرار الاقتصادي (معالجة التضخم والانكماش) وتوزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع وتحقيق توازن ميزان المدفوعات .

والتخطيط هو اسلوب يرمي الى احداث تغييرات ضرورية بعيدة المدى في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وخلق نظام يحقق العدالة في توزيع الدخل وخلق فرص متكافئة لجميع المواطنين والعمل على تحقيق نمو مطرد ومتوازن في جميع قطاعات الاقتصاد .

اما في الدول النامية فأن السياسة الاقتصادية تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية وخصوصاً التصنيع وتطوير الزراعة والموارد البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية .

ومن السياسات الاقتصادية المستخدمة هي السياسة المالية والسياسة التجارية والسياسة النقدية والرقابة على الاسعار والاجور والرقابة على الايجارات .

اهداف السياسة الاقتصادية

من اهم الاهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية الى تحقيقها مايلي :

١- تحقيق التنمية الاقتصادية ، ففي الدول المتقدمة صناعياً تكرس السياسة الاقتصادية للمحافظة على النمو الاقتصادي وتعجيله كما تسهم في تكوين رأس المال عن طريق خلق الظروف الملائمة التي يعمل فيها القطاع الخاص اما في الدول النامية فأن الهدف الاقتصادي المهم للسياسة الاقتصادية هو التنمية الاقتصادية ويتم ذلك بوساطة الجهود التي تبذلها الحكومة في تحسين الانتفاع من الموارد الطبيعية وزيادة انتاجية العمل والدعم المستمر لتطوير التقنية (التكنولوجيا) والاسهام في تكوين رأس المال عن طريق تعبئة الادخارات الوطنية اضافة الى الحصول على المساعدات

الخارجية المالية والفنية كما تهدف الى تطوير المواصلات والنقل وتنمية الموارد الزراعية والتأثير في الادخار والاستثمار بأستخدام السياسة المالية وسياسات توزيع الدخل وتطوير البحوث والتعليم لغرض خلق المهارات الادارية والتنظيمية ورفع كفاءة المجتمع .

٢- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وذلك بأستخدام السياسات المالية والنقدية لمعالجة التضخم الذي غالباً ماتتسم به معظم الـدول أضافة الى منع حدوث الركود والانكماش . فالاستقرار الاقتصادي ضروري لترويج الاستثمار والادخار وتخصيص الموارد بشكل كفوء وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وبالتالي المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية واخيراً يؤدي الاستقرار الاقتصادي الى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والاسهام في عملية التنمية وتحسين توزيع الدخل .

٣- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وخصوصاً حماية الصناعة الناشئة لتمكينها من التطور ورفع الكفاءة وتحسين نوعية الانتاج . وبسبب هيمنة الانتاج الاولى - الخامات والسلع الزراعية - أصبح التصنيع ضرورة ملحة لانه يمثل العملية التي يتم بها التوسع الاقتصادي وتحويل المجتمع عموماً . فالتصنيع في الدول النامية هدف رئيسي للسياسة الاقتصادية لانه يخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وللتغلب على التخلف الاقتصادي الذي يتسم بالانتاج الاولى ولامتصاص قوة العمل العاطلة .

انواع السياسات الاقتصادية :

تتخذ السياسة الاقتصادية اشكالاً مختلفة تتناسب وطبيعة النظام الاقتصادي ومن ابرزها مايأتـي :-

اولاً : السياسة الماليـة : ينصرف تعبير السياسة المالية بوجه عام الى قيام الدولة بتخطيط الانفاق وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الميزانية . ومن ابرز ادواتها المعروفة هي الضرائب والميزانية والقروض . فعن طريق الضرائب وعجز الميزانية وفائضها تجد الدولة مجالات واسعة لتوجيه الطلب الفاعل وتقريب التفاوت بين دخول الافراد وتصحيح اسس البنيان الاقتصادي لتمهيد الطريق امام التطور والتقدم .

فدور السياسة المالية هو دور موازنة اقتصادية واجتماعية ، والسياسة المالية اداة لتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية متمثلة في المساهمة في اعادة توزيع الدخول والثروات بين افراد المجتمع وفي تحقيق التوازن الاقتصادي واستبعاد الازمات الاقتصادية . وبأستخدام ادوات السياسة المالية – الضرائب والميزانية والقروض – تؤثر السياسة المالية في التوسع الاقتصادي والانكماش والركود الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلق الظروف الملائمة للنمو بدون تضخم او انكماش .

ثانياً : السياسة السعرية

تمثل السياسة السعرية جملة من الاجراءات التي يتم في ضوئها تخطيط وتحديد الاسعار والتأثير عليها بما يؤمن تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية المنشودة .

ان الهدف الرئيسي للسياسة السعرية هو تحقيق الاستقرار في الاسعار الذي يعد عنصراً مهما في توجيه الادخار والاستثمار نحو المجالات التي تخدم الانتاج الضروري لتلبية حاجات المجتمع .

وعلى العموم تهدف السياسة السعرية الى :

١- العمل على تطوير الانتاج كماً ونوعاً اي تهدف الى تشجيع الانتاج بمعدلات عالية .

٢- العمل على رفع مستوى الانتاجية للموارد الاقتصادية .

٣- تلبية حاجات المستهلكين واشباع رغباتهم والعمل على ترشيد الاستهلاك .

وعلى هذا تعمل السياسة السعرية على تشجيع الادخار والاستثمار للمنتج وخدمة مصالح المستهلك وخلق الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة .

ثالثاً : السياسة التجارية

تشير السياسة التجارية الى الاجراءات التي تهدف الى تنظيم التجارة الخارجية بهدف جعل التجارة الخارجية وسيلة لاشباع الحاجات المختلفة للمستهلكين وذلك عن طريق توفير السلع بأسعار معقولة وفي الوقت نفسه ربط سياسة التجارة الخارجية بعملية التنمية الاقتصادية .

وفي الدول النامية بشكل خاص تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهما في التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الصادرات التي توفر النقد الاجنبي لتمكين البلد من استيراد السلع التي تخدم عملية التنمية مثل السلع الانتاجية والسلع الوسيطة والخامات اضافة الى استيراد بعض السلع الاستهلاكية ذات العرض المحدود من المصادر الداخلية بهدف الحد من ارتفاع اسعارها وبالتالي زيادة رفاهية المستهلك .

وتلجأ الدول في سياساتها التجارية الى استخدام وسائل متعددة للحد من تدفق السلع الدولية اليها :

١- استخدام التعريفات الكمركية على الواردات وعدم تشجيع الصادرات في بعض الحالات .

٢- استخدام نظام الحصص (القيود الكمية) .

٣- سياسة التحويل الخارجي .

٤- سياسة المساعدات الخارجية .

٥- السياسات الخاصة بالقروض الخارجية والاستثمار الاجنبي .

ان الهدف الرئيسي من السياسة التجارية في الدول النامية هو حماية وتشجيع الصناعات الوطنية بوساطة اعطائها الدعم او بوساطة فرض الرسوم الكمركية على السلع المستورده المنافسة لها وتشير الحماية هنا الى اية سياسة من شأنها ان ترفع سعر السلع البديلة المستوردة وحماية مصلحة المنتجين الوطنيين من المنافسة الاجنبية وان نظام التعريفة طريقة مهمة جداً وشائعة للحماية ويقصد منها تقييد التجارة الخارجية بهدف :

١- حماية الصناعة الناشئة .

٢- تنويع الصناعة فالتخصص المفرط قد يتطلب الحماية لتنويع التصنيع.

رابعاً : السياسة النقدية

هي مجموعة من القواعد التي تحكم اصدار وتداول الوحدات النقدية . وتعد السياسة النقدية كأي نوع اخر من السياسة الاقتصادية الوسيلة لاتخاذ اجراءات بقصد التأثير على مجرى الاحداث الاقتصادية وجعلها تأخذ اتجاهاً يختلف عن الاتجاه الذي كانت تسير عليه لولا هذه الاجراءات .

ان استخدام السياسات المالية والنقدية وادارة الدين العام يمكن الحكومة من التأثير في جميع القوى المسؤولة عن عدم الاستقرار وخاصة الطلب الفاعل (الطلب الفعال) دون اللجوء الى استخدام الرقابة المباشرة .

وتعد المصارف التجارية المصادر الرئيسة لخلق الائتمان . وفي سبيل قيام المصارف المركزية بأداء وظيفة الرقابة على الائتمان فانها تقوم بالرقابة على نشاط المصارف التجارية وتستخدم في ذلك الوسائل التالية :-

١- **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني** - ويقصد به الزام المصارف التجارية قانوناً بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع بشكل ارصدة نقدية وغير نقدية لدى المصرف المركزي ويستخدم المصرف المركزي هذه الوسيلة بوصفها سلطة نقدية للرقابة على مقدرة المصارف التجارية على التوسع في الائتمان . ففي حالة وجود عرض زائد من النقود في التداول الذي يؤدي الى حدوث ارتفاع في الاسعار يقوم المصرف المركزي برفع نسبة الاحتياطي بهدف جعل المصارف التجارية تقلل من منح الائتمان وبالعكس في حالة وجود انكماش يلجأ المصرف الى تخفيض نسبة الاحتياطي .

٢- **سعر الخصم** - يعبر سعر الخصم عن السعر الذي يتقاضاه المصرف المركزي من اعادة خصم الاوراق التجارية التي بحوزة المصارف التجارية ويمثل كذلك سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على القروض والسلف لقاء السندات الحكومية المقدمة الى المصارف والدوائر الحكومية وشبه الحكومية .

ان وسيلة سعر الخصم تستهدف تشجيع المصارف على الاقتراض (التوسع وتنشيط الائتمان) او تثبيط جهود المصارف التجارية في الحصول على الاقتراض (الانكماش والحد من توسع الائتمان) .

فالمصرف المركزي يغير سياسة سعر الخصم بشكل يتناسب مع رغبته في منح الائتمان فعن طريق تغيير سعر الفائدة التي تقرض به المصارف التجارية يستطيع المصرف المركزي ان يؤثر في كلفه الائتمان وبالتالي على حجم الائتمان اي الطلب على الائتمان .

٣- عمليات السوق المفتوحة :

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام المصرف المركزي بالتدخل في سوق الاوراق المالية عن طريق قيامه بعمليات بيع وشراء الاوراق المالية الحكومية وغيرها بهدف التأثير في العرض الكلي للنقود والائتمان بما يتفق ومستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه .

ان شراء المصرف المركزي للاوراق المالية يؤدي الى زيادة عرض النقود لانه يدفع مقابل شرائها شيكات يودعها البائعون للاوراق المالية لدى مصارفهم التي لديهم فيها حسابات مما يجعل هذا المصرف يتوسع في منح الائتمان . ويحدث العكس عندما يبيع المصرف المركزي الاوراق المالية (السندات الحكومية) حيث انه بعمله هذا يسحب جزء من النقود من اولئك الذين يشترون هذه الاوراق او السندات وبالتالي يحدث انكماش في عرض النقد المتداول .

وبسبب المشاكل الاقتصادية الحديثة كالكساد اصبحت السياسة المالية تعد سياسة استقرار قوية تعمل الى جانب السياسة النقدية . فضخامة الميزانيات الحكومية والديون جعلت السياسات المالية وسياسة ادارة الدين العام عناصر ضرورية في الاستقرار الاقتصادي .

ومن الاهداف الرئيسة للسياسة النقدية مايأتـي :-

١-الاستخدام الكامل ، الذي اصبح من مسؤولية الحكومة أن تستخدم كل الوسائل العملية لتنسيق واستخدام البرامج الاقتصادية لغرض خلق

الظروف الملائمة لغرض الاستخدام ولترويج اقصى الاستخدام والانتاج والقوة الشرائية .

٢-استقرار الاسعار : هو تفادي ظهور اتجاه عام وواضح طويل الامد للتغيير (ارتفاعاً وانخفاضاً) او تقلبات حادة قصيرة الامد في المستوى العام للاسعار ولايتضمن هدف استقرار الاسعار ثبات الاسعار الفردية اي الاسعار النسبية .

٣- توازن ميزان المدفوعات : تهدف السياسة النقدية الى تحقيق التوازن الخارجي اضافة الى التوازن الداخلي وذلك بتحسين ميزان المدفوعات وتحصينه ضد التقلبات مع ضمان ثبات قيمة العملة الخارجية اضافة الى ثبات قيمتها الداخلية وما يتعلق بذلك من اجراءات خاصة بالمحافظة على ارصدة نقدية اجنبية كافية لمواجهة التقلبات التي قد تحصل في ميزان المدفوعات من جهة ولتغطية متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة اخرى .

٤- النمو الاقتصادي :

ان هدف السياسة النقدية هو التوسع في الطاقة الانتاجية لامكانات البلـــد اي ضرورة ربط مسألة الاستخدام الكامل والاستقرار بالامكانات الاقتصادية المتوافرة في مستويات مختلفة ناجمة عن النمو السكاني وتكوين رأس المال . ويتم تحقيق النمو عن طريق تشجيع الاستثمار وتقييد الاستهلاك والعمل على تحقيق طاقة انتاجية مثلى واستغلال اكفأ للموارد الانتاجية في مستوى فني متزايد .

اما في البلدان النامية وبالنظر لاختلاف هيكل الاقتصاد القومي في الدول النامية عنه في البلدان المتقدمة نجد ان الاهداف الرئيسة للسياسة النقدية ووسائلها تختلف هي الاخرى تبعاً لذلك . وعلى الرغم من ان التوازن الداخلي المتمثل بالاستخدام الكامل واستقرار مستوى الاسعار ورفع مستوى الدخل

الفردي والتوازن الخارجي المتمثل بتوازن ميزان المدفوعات وثبات سعر الصرف هي الاهداف الاكثر اهمية التي تسعى البلدان المتقدمة والدول النامية الى تحقيقها ، الا ان التاكيد الرئيسي والاكثر الحاحاً بالنسبة للسياسات الاقتصادية عموماً والسياسة النقدية خصوصاً في البلدان النامية هو تحقيق الهدفين الآتيين :

أ) تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومتوازنة

ان اجراءات السياسة النقدية يجب ان تكون بأتجاه تغيير نمط الاستثمار وذلك بتخصيص الموارد نحو قطاعات السلع الاستثمارية التي يمكن عن طريق ذلك تغيير الهيكل الاقتصادي للدول النامية الذي يتصف بعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية . ان دور السياسة النقدية في هذا الخصوص ينحصر في تحقيق استقرار مالي داخلي من خلال الرقابة على وفرة النقود وكلفتها وذلك من اجل منع تباين وسوء استعمال الموارد وتعبئة الادخارات ورفع معدلها وكذلك في تحقيق الاستقرار الخارجي وذلك بتوازن ميزان المدفوعات لما لهذا من اهمية كبيرة في تسهيل عملية التنمية الاقتصادية .

ب) تطوير نظام مالي على اسس سليمة .

ان تطور نظام مالي يقوم بتعبئة الموارد النقدية واستخدامها بهدف انتاج السلع والخدمات التي يتطلبها المجتمع . ان تطوير النظام المالي كونه هدفاً للسياسة النقدية يعد في غاية الاهمية لانه يمكن السياسة النقدية من العمل من خلاله وبهذا يؤدي المصرف المركزي وظيفة اضافية في الدول النامية وهي تطوير مؤسسات الائتمان وسوق رأس المال بهدف تعبئة الادخارات الممكنة وتخصيص الموارد بالشكل الذي يلائم اهداف التنمية .

خامساً:السياسة الزراعية :

يقصد بالسياسة الزراعية الاجراءات التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في الزراعة عن طريق زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمرار تحسينه .

وتتدخل الدولة في مجال الزراعة بطريقة مباشرة او غير مباشرة لتنظيم شؤون هذا القطاع بدءاً من تنظيم الملكية الزراعية وماينجم عنها من علاقات انتاج بين الاطراف المعنية بالعملية الانتاجية وتقسيم حصيلتها على هذه الاطراف وانتهاء بالعمليات التسويقية والاسعار .

وقد يأخذ هذا التدخل صيغة التشريع ووضع المبادئ التي تتصف بالثبات النسبي ولايخضع للتغيير في المدى المتوسط والقصير كما هو الحال بالنسبة لتنظيم الملكية الزراعية وماتنطوي عليه من علاقات انتاج والتي تعكس الى حد كبير سياسة الدولة .

وان السياسة الزراعية لايمكن ان تقوم بتحسين الاقتصاد الزراعي ورفع المستوى المعاشي وتحقيق الرفاهية العامة الا اذا توافرت لها المتطلبات الاتية :-

١- ان تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية او غير حكومية رائدها الصالح العام وان يكون لها منهج عملي تشرف على تطبيقه.

٢- يجب ان تكون للسياسة الزراعية اهداف وغايات معينة تروم تحقيقها

٣- تحتاج السياسة الزراعية الى وسائل لتحقيق الاهداف باقل كلفة و جهد

٤ - عند اختيار الوسائل والاجراءات المطلوبة لتحقيق الاهداف يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار الظروف المحلية التي تقوم بالمنهاج العملي .

اسئلة الفصل الخامس

س١- تهدف السياسة الاقتصادية بمعناها الواسع الى تحسين الاحوال والظروف التي يعيش فيها المجتمع وضح ذلك .

س٢-مادور السياسة المالية لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ؟

س٣-لماذا تلجأ الدولة الى استخدام السياسة السعرية ؟

س٤- ما المقصود بالسياسة التجارية ؟

س٥- صحح العبارة الاتية ان وجد فيها خطأ

(يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام المصرف المركزي بالتدخل في سوق الاوراق التجارية بهدف التأثير في الطلب الكلي)

س٦-علل مايأتي :

أ- اهمية السياسة السعرية

ب - الزام المصرف المركزي المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع بشكل ارصدة نقدية وغير نقدية لدى المصرف المركزي .

جـ - من الامور الاكثر الحاحاً بالنسبة للسياسات الاقتصادية التاكيد على تحقيق تنمية سريعة ومتوازنة .

د - يعد تطوير النظام المالي بوصفه هدفاً للسياسة النقدية في غاية الاهمية .

س٧- ناقش العبارة الاتية

من مزايا التجارة الحكومية والتعاونية الداخلية :(استخدام الاسعار وهوامش الربحية لتنظيم التوزيع والاستهلاك وترشيده والقضاء على الهدر بالسلع الاساسية وتقليص استهلاك السلع غير الاساسية لتوفير العملة الصعبة) .

فهرست

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول	٣ - ٤٤
الفصل الثاني	٤٦ - ٨١
الفصل الثالث	٨٣ - ١٢١
الفصل الرابع	١٢٣ - ١٥١
الفصل الخامس	١٥٢ - ١٦٣